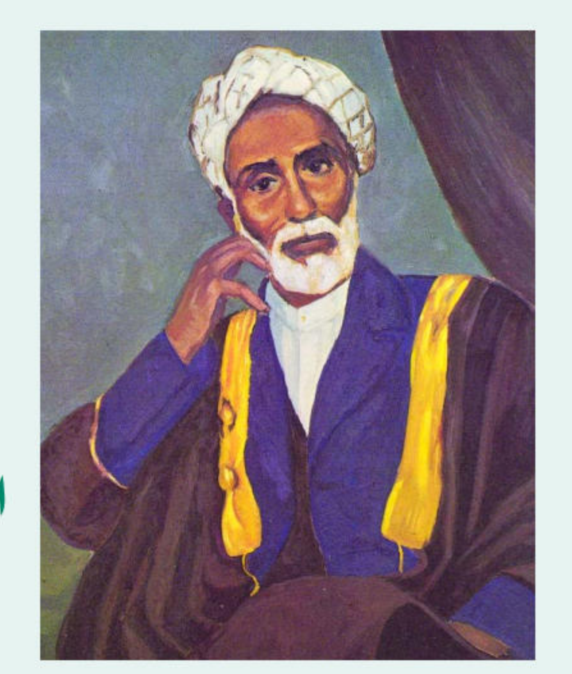
شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية العدد (١٠) ١٥/٨/٢٠٠٣

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

- مركز الحوار الوطني: بداية معكوسة للإصلاح!
- الثقافة السعودية: هل هي معوّق للديمقراطية؟
- الزواج في التراث الحجازي المعاصر
- السلفية الجهادية السعودية تبدا العمل في العراق



مَنْ يُمثلُ مَنْ في المملكة المتقاعدة؟

الحجازيون يمثلون أنفسهم ولم ينيبوا أحداً!



فيما يتواصل العنف واعتماد الخيار الأمني

جزأرة السعودية مسألة وقت

السعودية في تقرير الكونغرس حول أحداث سبتمبر

ماذا تخفي الثمان والعشرون صفحة؟

في هذا العدد

الدولة السريّة

وصف أحد المراقبين الأجانب المملكة السعودية قبل عقدين بأنها (صندوق ضخم من الأسرار الخطيرة)، وهذا الوصف يمثل خلاصة تجربة معاشة وقراءة مباشرة لأحوال أهل الحكم في الديار السعودية. هذا الوصف يلتقي مع قراءات أخرى لاحقة، توصلت الى نتائج مماثلة، تؤكد على أن ستاراً سميكاً يحيط بالمعلومات الخاصة بنشاطات الدولة ورموزها الكبار. فبحسب دراسات ميدانية داخل السعودية فإن هناك عملاً دؤوباً من قبل حلقات ضيقة داخل جهاز الحكم الذي يدير دفة الأمور في هذا البلد من أجل ضرب طوق حديدي حول المعلومات الخاصة بنشاطات العائلة المالكة وممتلكاتها وقراراتها وهكذا النزاعات الداخلية بين أجنحتها.

في التشريعات التي سنّها أعلى سلطة في البلاد، الملك ومن يليه من أصحاب النفوذ والحضوة ما يشير بوضوح الى أن ثمة جانباً من نشاط العائلة المالكة يجب أن يظل مستوراً عن أعين السكان للحيلولة دون تحفيز فضولهم الداخلي للتعرف على ما يدور داخل القصور، أو تشجيعهم على النقد والمراقبة انتقالاً الى مرحلة المحاسبة. فقد ظلت شؤون العائلة المالكة من الاسرار التي مازالت تخضع للسرية التامة، فحصتها من ميزانية الدولة العامة غير معروفة حتى الآن، بل كانت ميزانية الدولة تدخل حتى عقد الستينيات ضمن باب الاسرار الخاصة، ولذلك لم يتم الاعلان عنها سوى بعد أن تفجّرت الخلافات حول تبذير الملك سعود للأموال العامة والتي أدّت الى إهلاك الموارد وتبديد ثروة البلاد بفعل النزوات الشخصية، الطائشة.

فلم يكن كسر أقفال السرية ممكناً الا حينما يتم على خلفية أزمة إقتصادية أو مالية، فحتى الدين العام الذي سبب الاعلان عنه صدمة بفعل ضخامة الرقم حيث وصل قبل عامين الى ٦٧٠ مليار ريال، وهذا الرقم لم يكن وليد لحظة إعلانه بل هو دين تراكم على مدى قرابة عقدين من السنوات. ولم يكن الكشف عن هذا السر الخطير إستجابة لحق المعرفة المنتقص من قبل الدولة، بل كان إعداداً للسكان لفترة عصر تنوي العائلة المالكة إخضاع من تليهم لشروطها وضغوطها.

الشفافية التي أعلن عنها ولي العهد قبل سنتين فشلت في كسر حلقات السرية المحيطة بنشاطات كبار الأمراء، وهكذا الاتفاقيات الخاصة التي تمت في الظلام بمليارات الدولارات وتضمنت رشاوى وعمولات بمعدلات خيالية. فالوعود التي قطعها ولي العهد للفقراء في أرجاء المملكة، تمثل الضريبة الدعائية التي يرغب المكتنزون الكبار في دفعها كيما يبقوا على سرية الحسابات الفلكية.

ليس الوضع المالي وحده الذي يخضع لسرية محكمة، رغم أنه الموضوع الأشد ثوراناً في ظل أوضاع إقتصادية عاصرة لسكان باتوا يرقبون سرابات الوعود القادمة من أعلى الهرم. فالسرية تكاد تطال شؤون السلطة كافة، باعتبار أن الأخيرة ملك خاص لفئة محدودة من الناس.

تقارير أجنبية عديدة صدرت خلال العقد الأخير تكشف جانباً من السرية في ديار الحرمين، بعضها يتحدث عن إتفاقيات تجارية سرية بين أطراف في العائلة المالكة مع جهات في بلدان أخرى تتضمن أحياناً تقديم خدمات تسلية خاصة يؤول الكشف عنها الى إقالة، أو اعتقال، أو محاكمة تلك الأطراف بينما يظل الجانب الآخر، أي الأمير أو وكيله أو ممثله الخاص السري ممسكاً بزمام الأمر بثبات وتؤدة، بل أكثر من ذلك فهو يقدّم نفسه للسكان بلغة دينية شديدة التقليدية، حتى يخيّل للبعض بأنه أشد نسكاً وزهداً من عمر بن عبد العزيز. إنها في حقيقة الأمر السرية التي تجعل تلك اللغة صالحة للاستعمال في ديار لم تعتد على محاسبة المسيء فضلاً عن معاقبته. للتذكير فقط، مايزال جوناثان إيتكن الذي ذهب ضحية الكشف عن عمليات سرية مع الأمير محمد بن فهد، أمير المنطقة الشرقية، خاضعاً للمراقبة حتى بعد الافراج عنه العام الماضي بعد أن خسر وظيفته وأدخل السجن لسنوات. فهل يتذكر القارىء ماذا جرى عام ١٩٩٥ للأمير محمد بن فهد؟ بالطبع كلا، لأنه لم يقع شيء البته، والسبب أن ما تم الكشف عنه في بريطانيا بقي مستوراً في ديارنا، رغم أن الأمير نفسه يمثل بطلاً أساسياً في هذه الحادثة المليئة بالمغامرات النسائية والمالية.

لماذا تبقى حسابات الأمراء وخصوصاً الكبار منهم سرية؟، فهل الخوف من الحسد هو ما يحول دون الكشف عنها أم أنه الخوف من اندلاع السؤال التقليدي (من أين لك هذا؟) وما يليه من إكتشافات صادمة. لماذا صفقات الاسلحة تبقى سرية؟، هل لأن الأمن الوطني يملي ذلك؟ أم لأن السرية شرط البائع الأجنبي؟ أم أن هناك أسباباً أخرى تتعلق بالعمولات السرية التي يتقاضاها بعض الأمراء وشركاء لهم في الجانب الآخر.

السعودية صندوق ضخم من الأسرار يضلل الرأي العام ويحقق الأمن الداخلي ويحفظ هيبة الأمراء

في داخل هذا العدد قصة أخرى حول الدولة السريّة، فحتى وقت قريب كان الجميع يتحدث عن هجمات سبتمبر بوصفها واقعة في حادثة لا تتجاوز حدود الأعمال الإجرامية التي يقوم بها عادة مجموعة من الافراد. ولكن التقارير التي صدرت مؤخراً عقب الإعلان عن تقرير الكونغرس حول حوادث الحادي عشر من سبتمبر، تتحدث عن شبكة معقدة من الصفقات المالية والعسكرية والتحالفات السرية بين شركات تجارية حقيقية ووهمية مملوكة لمسؤولين كبار في الادارة الأميركية يتقاسمون مصالح خاصة مع جهات سعودية، تتراوح بين السي آي أيه والبيت الأبيض وطالبان والقاعدة والحرس الوطني ووزارة الدفاع والطيران السعودي وأمراء كبار وصغار في العائلة المالكة.. خليط غير متجانس من الاشخاص والاسماء والشركات والأعمال والبرامج تسرّبت من داخله فكرة القيام بعمل ضخم يهز الولايات المتحدة في لحظة إختلال سياسي مع فورة أيديولوجية مشتعلة.

الدولة السرية هذه تجعل اكتشاف المعلومات قضية سياسية ساخنة، ترتبط بمصداقية العائلة المالكة أمام المحكومين، ولذا فإن الابقاء على السرية يظل دائماً ضمانة الاستمرار والاستقرار، ولكن في ظل تفجّر المعلومات وتنوّع وسائل الوصول اليها هل يمكن لجدار السرية أن يصمد؟

رؤيـة

الاعلان عن مركز الحوار الوطني

البداية المعكوسة للاصلاح

كل تغيير مهما كان حجمه وطبيعته يعتبر هاماً، سيما في ظل بلد يمثل أي تغيير بداخله مضاداً للارادة السياسية، أي أنه لم يتم وفق قراءة موضوعية للأوضاع العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أوضح أن التغيير لم يقع في أي وقت على أساس شعور أهل الحكم بالحاجة الى تطوير البنى السياسية والاقتصادية بما يتناسب وشروط العصر ومستويات التطوّر الاجتماعي الداخلي.

التغيير بات منتظراً من كافة القوى الاجتماعية والسياسية، ومطلوباً في كافة المستويات، وأن أي خطوة بإتجاه التغيير ستحظى بترحيب شعبي، بشرط أن تلحقها خطوات أخرى، فقطار التغيير يجب ان لا يتوقف، لأن في التوقف تفاقماً لمشكلات البلد. فالحديث عن الاصلاح لم يعد صوتاً ناشزاً ولن يكون كذلك بعد اليوم، بل هو حديث الشارع ولغته وتفكيره وسيتحول الى فعل في المستقبل.

الإعلان عن (مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني) يشكّل إستجابة متميزة وربما عاجلة لمقترح تضمنه مطلب وطني ورد في عريضة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) رفعت في شهر فبراير الماضي الى ولي العهد، حيث طالب الموقعون على العريضة بتشكيل مؤتمر وطني للحوار (بحسب ما جاء في المحور الخامس من العريضة). وعلى أية حال، فإن الموقف الرسمي يميل الى وضع فكرة الحوار ضمن سياق دعوة ولي العهد بعض الرموز الدينيين من الطيف المذهبي السائد في البلد للحوار، وما لحق الدعوة من تطورات. فالاعلان عن المركز يأتي، بحسب السياق ذاك، إثر طلب ورد في البيان الختامي، الذي تقدّم به المشاركون في اللقاء الفكري الذي تم في مكتبة الملك فهد بالرياض في يونيو الماضي بدعوة من ولي العهد، حيث طالبوا بمواصلة مسيرة الحوار الوطني ومأسسته.

وبالرغم من الجو الايجابي الذي أشاعه الاعلان عن المركز المذكور، والنظر اليه باعتباره مؤشراً أولياً على وجود فرص وإحتمالات من أجل البدء بتغييرات داخلية قادمة، الا أن الإعلان أثار تحفظات عديدة هامة، من بينها:

- **الحوار وإشكالية الرسمنة:** فتأطير فكرة الحوار الوطني داخل حدود السلطة، يعني إبقاء وظيفه الحوار ضمن إهتمامات، وشروط، وأغراض السلطة نفسها. فثمة هواجس مشروعة حول ما يمكن أن تقوم به العائلة المالكة حيال دور مركز تابع لها، تماماً كأي مؤسسة أخرى تعمل بصورة غير مستقلة، خاصة وبالنظر الى ما حلّ بالدولة في السنوات الأخيرة، فقد تآكلت مشروعيتها وشعبيتها على نحو سريع منذ أكثر من عقد من الزمن، ولذلك فهذه الدولة تنظر الى هذا المركز، الذي يضم بداخله رموزاً يمثلون ألوان الطيف الديني والاجتماعي كيما يلعب دوراً كبيراً في إعادة بناء مشروعية ومكانة الدولة، هذه طبيعة المبادرات الرسمية والاهداف المرجوّة منها، إذ لا يمكن رؤية مركز بهذه الصفة أن يطالب العائلة المالكة بالتخلص من الفساد المستشري بداخلها، أو إعادة الحقوق المنتهكة بفعل سياساتها، وصيانة الحريات المصادرة بفعل الدور اللامحدود لأجهزة أمنها، وإطلاق إرادة السكان كيما يعبّروا عن رغبتهم في شكل الحكم المنشود.

الحوار الوطني إما أن يؤسس للإصلاح السياسي أو سيكون جزءا من عقلية إفراغ المضامين

لذلك، فإن ما يقال عن أن المركز سيتحوّل الى ما يشبه أداة من أدوات السلطة يبدو له ما يبرره، خصوصاً وأن فكرة الحوار الوطني كما ألمح إلى مضمونها اللقاء الفكري الذي ضم شخصيات مذهبية متنوّعة، تحصر مهمة الحوار في إطار تصالحات دينية ذات أبعاد إجتماعية. على الضد من ذلك، هناك مفهوم آخر للحوار الوطني يخرجه من قمقم السلطة ويموضعه في إطار إجتماعي أوسع، هذا المفهوم عبّرت عنه عريضة الرؤية حيث جاء فيها:

(أن تدعو الحكومة الى مؤتمر وطني عام، للحوار في المشكلات الاساسية، تمثل فيه جميع المناطق والفعاليات وجميع الأطياف الثقافية والاجتماعية، على إختلاف ألوانها وتوجهاتها، ويشارك فيه نخبة من ذوي الرأي، المهتمين بالمشاركة في الشأن العام، لمناقشة هذه المشكلات والتحديات، من أجل وضع أساس دستوري، لبناء الصيغة التعاقدية لدولة المؤسسات).

وبذلك يمكن المجادلة بأن إستقلالية المركز ستكون وحدها الضامن الوحيد لكي يمارس دوراً فاعلاً ومثمراً، والسبب في ذلك أن إضفاء صفة رسمية على المركز يعني في حقيقة الأمر إجهاضاً لمهمته وموقعه الحيادي كطرف يراد منه أن يضطلع بمهمة تجسير الفجوة المتّسعة بين السلطة والمجتمع.

نشير هنا الى الدور التخريبي الذي قامت به الدولة على مدار عقود طويلة، فهي جعلت كل ما ومن ينتسب إليها مشكوكاً في أمره، بحيث أصبحت الدولة جهة غير موثوقة أو مأمونة لدى الناس، فكان يسعى البعض ومن أجل درء الشبهة عن نفسه الا يخالط رجال الدولة أو العمل فيها أو الدخول في مشاريعها. وبات من الضروري من أجل الحفاظ على مكانة وسمعة الأعضاء المرشّحين للانضمام للمركز أن يرفضوا أي محاولات لابتزازهم من قبل السلطة، وأن يسعوا الى إخراج المركز والحوار معاً الى الهواء الطلق،

وتحريرهما من قيود السلطة، إن أرادوا إنجاح مهمة الحوار وأهله.

- البعد الوطني للحوار: بالاندراج في سياق الدعوة التي أنتجت اللقاء الفكري في الرياض بين شخصيات دينية، يكون المشاركون في مركز الحوار الوطني متحدرين حصرياً وبصورة تلقائية من إتجاهات دينية، وبالتالي إخراج باقي القوى السياسية والاجتماعية من العملية الحوارية. ولكن هل هذه الانتقائية قادرة على تعويض غياب تشكيلة واسعة من القوى الوطنية والاجتماعية؟ وهل بإمكان الدولة أن تحصل على إجابات نهائية لمشكلاتها الداخلية من خلال الإتكال على فئة محدودة، دون التقليل من شأن أفرادها ومكانتهم الاجتماعية وتأهيلهم العلمي.

ما نود قوله أن هذه الانتقائية من شأنها أن تبعث رسالة قلق ليس إزاء هذه المؤسسة فحسب، بل والعملية الاصلاحية برمتها، إذ أن هوية الاعضاء المشاركة في الحوار الوطني كفيلة بأن تكشف عن الموضوعات المنوطة به، وتالياً وظيفته. إن نعت الحوار بالوطني يتطلب إستيعاباً كاملاً لكافة القوى الاجتماعية والسياسية والدينية، من أجل البدء بصورة صحيحة في مناقشة قضايا ذات أبعاد وطنية، والتوصل الى حلول تصلح لتسوية مشكلات وطنية.

تحقيق المعنى الوطني للحوار يتوقف على سعة الاطار المرسوم له وقدرته الاستيعابية، ففي هذا البلد قوى سياسية وإجتماعية وشخصيات فكرية وتيارات ثقافية لا يمكن إغفالها وتغييبها عن أي عملية حوارية تتم تحت عنوان الوطن.

- تديين الحوار: يستبطن إعلان مركز الحوار الوطني بالنظر الى سياق نشأته والشخصيات المرتبطة به، مؤشراً قوياً على أن المركز يسعى لمعالجة مشكلات ذات أبعاد دينية/مذهبية فحسب، من شأنها أن تفيد في تخفيف التوترات الاجتماعية والسياسية. والحال أن مشكلات هذا البلد تتجاوز الحد الديني وتكاد تغطي كل مرافق الحياة، الاقتصادية، والاجتماعية، والاخلاقية، والأمنية، والثقافية، وبالتالي فإن ثمة حاجة الى أعمال ضخمة يشارك فيها عدد كبير من المتخصصين وأصحاب الرأي من أجل تشخيص المشكلة واقتراح إطارات عملية لحلول فاعلة.

لقد عبّرت القوى الوطنية عن موقف إيجابي حيال كل من اللقاء الفكري وهكذا الاعلان عن مركز الحوار الوطني، ولكنها في ذات الوقت إعتبرت كل ما تم بمثابة خطوة غير مكتملة، إن لم يكن محاولة إجهاضية لمطلب وطني عام يطالب بتشكيل مؤتمر وطني للحوار في مشكلات المجتمع والدولة.

أجندة المركز ليست معلنة حتى الآن، ولكن هناك خشية من أن يتم إرساء مفهوم خاطيء للحوار الوطني بحيث يكون محصوراً في معالجة موضوعات ظلت تبحث في إطارات أخرى مثل (مؤسسة التقريب بين المذاهب) كالتي نشأت في مصر في الستينيات أو نظيرتها في إيران لاحقاً. إن الاصرار على الدخول الى المشكلات الوطنية من بوابة مذهبية، يعني أن البداية الصحيحة لم تقع حتى الآن، وأن وقتاً طويلا سيمضي قبل أن تتوصل السلطة الى حقيقة أن لا حل منتقص يمكن له أن يقضي على مشكلة ذات أبعاد متشعبة.

تديين الحوار الوطني، يسقط بلا شك قائمة مفتوحة من المطالب السياسية والوطنية كما عبّرت عنها عريضة الرؤية، والتعضيدات اللاحقة التي حظيت بها في الصحافة المحلية وفي منتديات الحوار، بل وعكست نفسها في عرائض أخرى للشيعة في المنطقة الشرقية والاسماعيلية في الجنوب. فالحوار يجب أن يدخل من باب السياسة الواسع، ويجب أن يعالج المشكلات الحقيقية والمباشرة، وليست التوترات المذهبية سوى واحدة من تلك المشكلات.

- الغاية والواسطة: تأسيس المركز والزخم الاعلامي الذي حظي به منذ لحظة إعلانه ينطلق من وجود مشكلات من نوع ما دينية او مذهبية يراد لها أن تحل عن طريق الحوار بين أطراف تحمل رؤية معينة وأتباع ومكانة إجتماعية. ولكن ثمة مخاوف من أن يتم تحويل المركز الى مجرد عنوان جامد، كباقي العناوين الأخرى التي أعلن عنها سابقاً، بدءا من العنوان الكبير أي الاصلاح السياسي، ومروراً بمجلس الشورى والمناطق بإضافة سلسلة من المجالس المتخصصة والفرعية، التي كانت عناوينها أكبر من محتوياتها. وبالتالي يصبح المركز مجرد هيكل لا روح فيه، ولا فعل له، ينتظر قراراً سياسياً أو حدثاً أمنياً ضخماً، أو تطوراً غير محسوب داخلي أو دولي كيما تبعث الروح فيه.

تنبّه التجارب السابقة الى التداخل الشديد بين الوسائل والغايات، وللأسف الشديد فإن كثيراً ما تستحوذ الوسيلة على الغاية بحيث تصبح الوسيلة هدفاً بحد ذاتها، فحينئذ يتحوّل مجرد الإعلان عن المركز هدفاً نهائياً، بحيث يفقد وعلى نحو سريع مبرره والغاية التي من أجلها نشأ. فالمطلوب هو منح المركز دوراً جوهرياً في بلورة رؤى وأفكار إصلاحية عبر حوارات وطنية صريحة وجادة، تؤسس لمناخ سياسي وثقافي جديد قادر على إستيعاب تطلعات السكان وأفكارهم وهمومهم. إن محاولة عزل المركز عن محيطه الاجتماعي وتركه يعمل في الخفاء أو بعيداً عن الأضواء سيحبط أول ما يحبط غاية الحكومة من المركز، فهي تريد منه أن يساعدها على تسوية مشكلات عويصة، تتعرف من خلال الاعلان عن هذا المركز بأنها غير قادرة بمفردها على حلها دون الاستعانة بأطراف أخرى من خارجها، ولكن من داخل هذا الوطن الكبير. وهذه المشكلات تتصل بدرجة أساسية بالعلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولا يمكن والحال هذه أن يعاد بناء هذه العلاقة على أسس صحيحة دون أن يملك المركز سلطة وصلاحية كافية تؤهله لممارسة دور الوسيط الفاعل والناجح بين السلطة والمجتمع.

فمن المفارقات الصادمة والمثيرة للسخرية في آن، أنه في الوقت الذي يتحدث الجميع عن الحوار وضرورة الحوار والرغبة في فتح قنوات الحوار بين فئات المجتمع، تشهد بلادنا في تلك الأجواء أسوأ سجل لها في هذا المجال، فقد كممت الأفواه وصودرت حرية التعبير بقرارات عليا، فتمت إقالة رئيس تحرير جريدة الوطن السابق جمال خاشقجي بقرار من ولي العهد، وتم فصل مدير تحرير جريدة عكاظ بقرار من الأمير سلطان، وتم إيقاف عدد من الصحافيين عن الكتابة لمدد متفاوتة بقرارات من وزير الداخلية الأمير نايف وأمير الرياض الأمير سلمان..فأين صدقية الحوار إذن. وإذا كانت الحكومة غير قادرة على تحمّل الرأي الآخر المنشور عبر الصحافة، فكيف يمكن أن لها أن تحتضن التنوع الفكري والمذهبي، وكيف يمكن لها أن تؤسس له مركزاً حوارياً.

الثقافة السياسية في السعودية

الإنتقال المنتظر الى الديمقراطية

الاتجاه المتنامي نحو مشاريع الدمقرطة في الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج الثانية، وما لحقها من تطورات أثار سؤالاً مفتعلاً داخل دوائر أكاديمية وسياسية حول التوافق بين الاسلام والديمقراطية، متزامناً مع الضخ الإعلامي الكثيف المصاحب لتزايد قوة حركة الاحياء الديني خلال فترة إحتلال الكويت، إضافة الى المشاركة المتنامية للحركات الاسلامية في العمليات الانتخابية في عدد من البلدان العربية والاسلامية: الاردن، مصر، اليمن، الجزائر، والمغرب وغيرها.

أحدى الزوايا التي يمكن النظر من خلالها الى الاصلاحات السياسية في السعودية هو أن الاصلاحات باتت رغم كل ما يقال عن معوّقات سياسية ودينية تحظى بقبول إن لم يكن بترحيب القيادة السياسية، الى درجة الزعم بأن الحكومة السعودية تبذل جهوداً حقيقية من أجل تمهيد السبيل للبدء بالإصلاحات والحريات العامة. ولكن من جهة أخرى، فإن الاصلاحات الدستورية في السعودية تستهدف بدرجة أساسية الانصهار في التقاليد السعودية والشريعة المتبّعة من قبل النظام.. فالعائلة المالكة في السعودية تواجه أزمة الاستجابة للمطالب المتنامية بالدمقرطة مع عدم إضعاف السلطة التقليدية.

فالسؤال هنا ليس حول ما إذا كان الاسلام متطابق مع الديمقراطية، في محاولة تضليلية واضحة. فالتاريخ، حسب جون أوسبيسيتو وبسكاتوري، يكشف عن أن الأمم والتقاليد الدينية قادرة على إمتلاك تفسيرات إيديولوجية متعددة وإعادة توجيه لهذه التقاليد، حسب شروط الزمان والمكان. وحتى إذا كانت الثقافة السائدة في بلد ما هي في مستوى ما عائقاً للديمقراطية، فإن الثقافات التاريخية هي ديناميكية وليست ساكنة بحيث تعيد شحن ذاتها بعناصر تطوير من خارجها دون أن تفقد قدرتها على البقاء والتميّز، وإذن فإن الاعتقادات المهيمنة والسلوك السائد في المجتمع تخضع للتغيير.

وفيما يتم الحفاظ على عناصر الاستمرار، فإن الثقافة السائدة في المجتمع قد تختلف بصورة ملحوظة عما كانت عليه قبل جيل أو جيلين سابقين حسب صموئيل هانتغتون.

فالسؤال عما إذا كان النظام التراتبي للحياة قادراً على المحافظة على نفسه، لأن السعودية شأنها في ذلك شأن كثير من دول الخليج تخضع تحت تأثي نفوذ قوي من إتجاهات أخرى في الحياة. ويمكن للمرء المجادلة بأننا قد دخلنا عصر ما بعد الحداثة. يقول أنتوني سميث:

(ليست الرأسمالية ومتوالياتها الانتقالية هي التي ساهمت في تآكل سلطة الدول القومية، ولكنها الاحتملات من أجل بناء وحدات مؤسسية أكبر على أساس نظام إتصالي ضخم وشبكات كمبيوترية من المعلومات. ففي هذه المؤسسة تتعرض أي

المسؤولون يواجهون أزمة المواءمة بين الإصلاح مع عدم إضعاف السلطة التقليدية

محاولة لتقييد هذه الشبكات ضمن الحدود الوطنية للفشل، اليوم، فبإمكان الثقافة أن تكون قارية أو عالمية).

ولكن هل الثقافة العالمية، القائمة على ملكيات الصحافة، هي العامل الذي يمكن له أن يؤثر في النظام التراتبي للحياة؟ مع التذكير الدائم بحقيقة أنه وبسبب حساسية الحكومة السعودية فإن الإعلام يخضع للرقابة، ينبّه الى ذلك قرارات الطرد المتكررة لرؤساء تحرير وصحافيين خلال العامين الماضيين. وبالرغم من ذلك، فإن السكان في السعودية يتأثرون بطرق أخرى من الحياة في أشكال أخرى مثل السياحة والتعليم والسفر ووسائل الاتصال الفضائي والانترنت. فمنذ أزمة الخليج، فإن هناك نزوعاً للانفتاح الاعلامي من جانب المجتمع قبل الدولة، وعليه فإن المواطنين منكشفون على الثقافة العالمية.

يقول أنتوني سميث بأن الثقافة العالمية لا تمنح هوية تاريخية وأن الصعوبة المركزية في أي مشروع يحاول بناء هوية عالمية، وتالياً ثقافة عالمية تكمن في أن الهوية الجماعية دائماً تكون محددة تاريخياً، والسبب في ذلك لأنها مؤسسة على ذكريات مشتركة وإحساس بالتواصل بين الأجيال. على الجانب الآخر، يشير آخرون الى أن رجال السياسة قد يلجأوا الى إستعمال الثقافة كأداة لخلق هوية خاصة بالدولة. ولكن تفسير أنتوني سميث العقلي للثقافة ليس مشتقاً من أو مستمداً من دراسة لسكان معزولين وساكنين. يقول بأنه بدلاً عن ذلك، فإن السكان يعبّرون عن الهويات التي شكّلتها الظروف التاريخية عبر فترات طويلة. فمفهوم الهوية مبني بصورة محددة على دراسة وتقدير المشاعر المحايدة والتقييمات الصادرة حول أي شعب يملك تجربة مشتركة أو خصائص ثقافية متبادلة متمثلة عادة في التقاليد واللغة والدين.

فالجدل هنا يدور حول الادراك القار لدى السكان بأن لديهم هوية مشتركة من الماضي. فالثقافة التي تخضع لنفوذ قوي من مصادر أخرى من الحياة، قد تنشىء هويات داخلية أقوى، وهذه المجادلة تبدو معقولة، والسبب في ذلك أننا قد شهدنا خلال السنوات الأخيرة إعادة ظهور جماعات إثنية وتزايد في المشاعر الوطنية بصورة ملحوظة.

وبناء على هذا التفسير العقلي، يطرح السؤال التالي: هل يعني ذلك أن الثقافة السياسية في السعودية تسير بصورة ضدية مع خيار الدمقرطة؟

الجواب عن السؤال المطروح يتطلب ضرورة استذكار حقيقة ما يعتقد غالباً بان للثقافة السياسية قوة تفسيرية فاعلة، بمعنى أن طريقة الشخص في الحياة تشخّص هويته، وليس لأن الدين يحافظ على إسلوب تراتبي في الحياة. وهناك عاملان يؤثران بدرجة كبيرة في هذا الأسلوب وهما: التعبئة

الجماعية وإستيعاب الجماعات الجديدة في السياسة.

فهل بإمكان التعبئة والاستيعاب تغيير الطريقة التراتبية للحياة في السعودية؟

كان الاعتقاد السائد لدى بعض الباحثين قبل عقدين او نحو ذلك بأن السعودية مجتمع متجانس، لأن المواطنين كقوة إجتماعية تنتمي الى طريقة تراتبية في الحياة، وأن غير المواطنين هم جزء من القوى العاملة، وليست جزءاً من القوة الاجتماعية. وهذا ما يجعل الجدل مشروعاً بأن المجتمع المتجانس هو عقبة أمام الديمقراطية، لأن الجماعات الجديدة ليست مدمجة في السياسة. ولكن فرضية التجانس في السعودية قد أصبحت متهافتة، وبالتالي فإن العقبة التي تحول دون مرور مشروع الديمقراطية تبدو غير موجودة. فقد سهّل الانفتاح الاعلامي مهمة التعرّف على التركيبة الاجتماعية المعقّدة في السعودية، هذه التركيبة تحمل بداخلها تنوعاً إجتماعياً ومذهبياً وإثنياً.

ولذلك، ومن أجل التعاطي مع الديمقراطية بصورة علمية ودقيقة، فإن العوامل السياسية يجب أن تكون قادرة على إختراع سياسة من أجل تطوير الاصلاحات حتى يضطلع كل من التعبئة والاستيعاب من قبل الدولة بدور فاعل. فتعبئة الجماعات الجديدة يعني إدماج كافة القوى الاجتماعية في السياسة، أي بمعنى آخر إدخال التنوع الديني والثقافي والاثني الى الحقل السياسي، وصولاً الى تشكيل نظام تنوعي يحتضن بداخله كافة الاطياف ويعبّر عن مجموعة إرادات تمثل في الحاصل النهائي المجتمع بتنوعاته.

على الجانب الآخر، هناك سؤال يدور حصرياً حول مشيئة القيادة السياسية في السعودية حيال تطوير إصلاحات تقوم على التعبئة والاستيعاب بغية إدماج الجماعات الجديدة في السياسة. فبناء على المقاربة العقلانية، يمكن للمرء القول بأن الحاصل النهائي من هذين الاصلاحين (التعبئة والاستيعاب) سينتج عن خسارة رجال السياسة الحاليين لجزء هام وجوهري من السلطة. فالتعبئة كأسلوب إصلاحي لاتبدو محتملة حين تقارن مع خطوات في الكويت والبحرين وحتى قطر. فالقيادة السياسية لا زالت ترى بانها تحكم مجتمعاً منقسماً وهذا يشكل أحد مصادر قوتها وتماسكها، وليس هناك أيضاً إرادة لدى رجال السياسة السعوديين لاستيعاب الجماعات الجديدة لأن ذلك يعني تفتيت السلطة الى أجزاء، قد يؤول في نهاية المطاف الى ضياع الملك كما جاء على لسان بعض كبار الأمراء، وقد يؤدي أيضاً الى تفكيك الدولة في حالة إختلال ميزان القوى في المستقبل بفعل تكسير السلطة.

الخطوط العريضة للديمقراطية

يبقى تحقيق التوازن الداخلي إجتماعياً وثقافياً ضرورياً من أجل تحقيق أهداف السلطة والسكان سواء بسواء، فالحكومة السعودية يجب أن تسعى للمحاربة ضد كافة أنواع إحتكار الفكر. فهي الآن أمام فرصة تاريخية لتطوير نظام تعليمي قادر على تلبية حاجات العصر ومجابهة تحدياته، وهكذا تشجيع حرية الصحافة وزيادة حقوق المرأة، وإطلاق المؤسسات الأهلية نحو المساهمة الفاعلة في بناء المجتمع المدني، اضافة الى موضوعات أخرى ضاغطة. فبإمكان العائلة المالكة الآن أن تقرر منح الكفاءات الشابة المتعلمة فرصة المشاركة السياسية، وهذا من شأنه وضع حد للمناطقية، والتي تعطي إمتيازات أكبر لبعض العوائل من مناطق محددة في هذا البلد. وهذا بدوره يمثل إجراءاً احترازياً ضد الصراعات القبلية المستقبلية، فالأفضلية المناطقية على المستويين الاقتصادي والسياسي ماتزال سياسة حاكمة في السعودية. ومن شان هذا الاجراء أن يساعد على إنهاء الحرب الأهلية

السعودية غير متجانسة وهذا يفترض أن يؤدي الى تشجيع الديمقراطية لا إعاقتها

الباردة التي يمر بها المجتمع ولكن بصمت.

المجتمع السعودي يجب أيضاً أن يبدأ في إصلاحات راديكالية على المستوى الاجتماعي الى جانب الاصلاح السياسي. فالكتّاب والمفكرون يجب أن يصبحوا جزءا من الحوار الاجتماعي العام، والذي يقوم على التسامح إزاء الأفكار المختلفة. كما أن الجامعات بحاجة الى أن تفتح ألأبواب أمام طلابها للقيام بنشاطات سياسية واجتماعية، وفي الحد الأدنى يفترض أن يمتلك الطلاب الحق في تشكيل إتحادات طلابية. فهذه من شأنها أن تعلمهم فكرة (الفعالية الاجتماعية) وكيفية تنظيم نشاطات حضارية سلمية داخل الجامعات. أفكار كهذه من شأنها أن تساعد الجيل القادم على خلق وهكذا المشاركة في مجتمع أهلي سلمي ومنتج، بدلاً من الموت في أفغانستان أو أي مكان آخر من أجل أهداف لا يدرك أغلبهم خلفياتها الكاملة.

إنهاء التعصب الديني والسياسي يعتبر قضية حاسمة وحيوية بالنسبة للسكان في السعودية، وهكذا الحال أيضاً للقيادة السياسية. الخروج من هذه الازمة يجب أن يتم وفق شروط تحوّل داخلي، وقرارات جريئة تقدم عليها القيادة السياسية، من أجل الانتقال الى مرحلة يحقق فيها الجميع ذواتهم.

لا يمكن للانتقال الى الديمقراطية أن يتم بدون تنازلات من المجتمع والسلطة، فالمجتمع مازال يخضع لقيود ثقافية وإجتماعية تحول دون امتصاصه لقيم الديمقراطية وشروط الانتقال اليها، فليست السلطة وحدها مسؤولة عن تأخر وصول الديمقراطية الى هذه المنطقة من العالم، فالثقافات السائدة تمارس دوراً تعويقياً في تحوّل المجتمعات، ما لم تعرض هذه الثقافات نفسها أمام موجات التحوّل الجارية في الثقافات الأكثر تقدّماً. تماماً كما أن السلطة لا يمكن لها أن تبقى قوة محتكرة للسلطة للأبد، فلابد أن يأتي يوم يضطر فيها رجالها الى كسر إحتكاريتهم من أجل سلامة المركب قبل الركاب.

فثمة مسئولية مشتركة تملي على المجتمع تحويل السلطة، وتملي على السلطة تحويل المجتمع من أجل الوصول الى مساحة مشتركة تؤسس لإنطلاقة حقيقية وفاعلة نحو الانتقال الى الديمقراطية بموجب إتفاقات تسوية وترضية عادلة بين أطياف المجتمع كافة وأركان السلطة كافة.

مسار التحوّل الديمقراطي لم يعد مجهولاً لدى السلطة، وإن مازالت فئات إجتماعية تجهل بعض أبعاده بسبب غياب ثقافة سياسية مؤّصلة ومشاعة، فمازال تداول الافكار الديمقراطية في لحظته الناشئة، ولم يصل الى مرحلة يكون السكان قادرين على الافصاح عن تطلعاتهم المنشودة في عبارات دقيقة وواضحة. تعميم الثقافة الديمقراطية مازال أمراً شديد الالحاح من أجل رفع مستوى الطلب الشعبي على الديمقراطية، فلا يكفي وجود نخبة سياسية تناضل حتى الانهاك من أجل هدف عام، ولا يكفي أن يصل حدود تطلع النخبة الى مستوى إيصال الصوت المطلبي، فالعمل السياسي الجاد يتجاوز حدود إبلاغ الرسالة لأهل الحكم، بل يتطلب فيما يتطلب تعميماً أفقياً وعمودياً، أي السعي الى استضافة المجتمع بكاملة في العمل المطلبي لمزاولة الضغط من أسفل، مع مواصلة الضغط من أجل تحقيق التغيير من أعلى.

من مع ومن ضد: الشعب أو العائلة المالكة؟

شكوك حول دعاوى الإصلاح

في مقالة كتبتها تي كريستشيان ميلرز من جدة، ونشرتها صحيفة لوس أنجلس تايمز في الثالث من أغسطس وردت تصريحات مثيرة للجدل لوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل. ففي جوابه عن سؤال حول نوايا العائلة المالكة في البدء بمشروع الاصلاح السياسي قال بأن (القرار موجود، والارادة السياسية موجودة، والى حد مدهش، فإن الاجماع موجود). وعلّق الأمير قائلاً: (يأتي البعض الى هنا ولديه إنطباع بأن المجتمع يغلي لدرجة الانفجار وأن الحكومة تحاول كبح الناس عن الاصلاحات..ولكنّي أرى العكس من ذلك، فأنا أرى أن الحكومة هي التي تغلي بينما يأتي الكبح ربما من الناس).

قد يشير الأمير سعود الفيصل الى فئة داخل المجتمع الديني السلفي المعارض لنقلات إجتماعية وسياسية مضادة للتقاليد الدينية، ولكن بالتأكيد فإن التصريح يسدل ستاراً من التجاهل لنشاطات واسعة النطاق قادها جميع ألوان الطيف الإجتماعي والفكري والسياسي في هذا البلد، وإستعلنت نفسها بصورة واضحة في عريضة (الرؤية) اضافة الى عرائض أخرى فرعية، إضافة الى كم كبير من المقالات والابحاث التي صدرت من إتجاهات سياسية وفكرية مختلفة داخل المملكة. وفي حقيقة الأمر، فإن تصريح الأمير ينسجم مع أهداف حملة العلاقات العامة التي تدور حول تحسين صورة العائلة المالكة، وتنسجم أيضاً مع اللغة السياسية السائدة في الولايات المتحدة والغرب، فمن شأن تصريحات كهذه أن تزرع إنطباعاً معاكساً يصوّر العائلة المالكة، بكونها الطرف الأكثر تقدماً، وكأنها تحكم شعباً شديد التخلف، مضاداً في حركته لحركة العصر وشروطه.

يعتقد البعض بأن في تصريح الأمير سعود الفيصل جانباً من الحقيقة، فهناك جماعات دينية وقبلية قريبة من العائلة المالكة تمارس نفوذها الاجتماعي والديني على السلطة من أجل كبح إرادتها نحو التغيير بإسم الحفاظ على العادات والتقاليد الاجتماعية والدينية.

الا أن هذا النوع من الحقائق يستعمل غالباً للتفسير وليس للتبرير، أي لتفسير المشكلة وشرح أبعادها غير المنظورة، أما أن تكون هي ذاتها مبرراً لإلغاء الاصلاح، فذلك يكسر النطاق المفروض على الجدل حول طبيعة وهوية القوى المانعة للإصلاح. فالناس الذين يتحدث عنهم الأمير سعود الفيصل لا ينتمون الى التيار الإصلاحي العارم الذي يتصاعد داخل البلد، وهو تيار واضح وعلني بعكس الناس الذي يتحدث عنهم الأمير.

سعود الفيصل: الشعب السعودي ضد الإصلاح، والحكومة تغلي من أجله!!

وعلى أية حال، فإن هذه التصريحات تاتي كرد فعل على تطوّر حالة السخط الداخلي الى شكل إنفجاري كالذي أخذه في الثاني عشر من مايو الماضي. وقد بات مألوفاً أن تلجأ العائلة المالكة الى تصريحات تخديرية تدغدغ مشاعر السكان الذين ينتظرون قراراً صريحاً وعملياً لوضع حجر الأساس في مشروع الاصلاح السياسي.

ولكن من جهة أخرى، فإن هذه التصريحات وأمثالها تعزز شكوك كثيرين داخل البلد وخارجه بأن أحاديث العائلة المالكة عن التغيير لا يعدو كونه تكتيكاً أو محاولة لاحتواء التحرك الداخلي المتصاعد لجهة الضغط من أجل الاصلاح، فيما يعتقد آخرون بأن هناك تصميماً مؤكداً لدى العائلة المالكة لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار الداخلي، وهذا يتطلب إجراء إصلاحات سياسية حقيقية. ولكن يواجه أصحاب هذا الرأي بالمقارنة مع الموقف الفاتر والملتوي الذي إتخذته العائلة المالكة خلال أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١، فقد أطلق كبار أعضاء العائلة المالكة تصريحات تشير في حينها الى نوايا جادة بإدخال تطويرات جوهرية على نظام الحكم، فيما كانت النتائج مخيّبة لآمال الغالبية العظمى من السكان.

فالسؤال المحوري يظل مطروحاً على الدوام ويدور حول جدية الحكومة السعودية. فقد أسفرت الوعود الاصلاحية التي أطلقها الملك فهد وتحديداً بعد حرب الخليج في عام ١٩٩١ عن نتائج محدودة للغاية. فالتغيير الحاصل لم يؤد الى إستيعاب قدر كبير من الجماعات في النظام السياسي، أو إمتصاص الفائض المرتفع من التوتر الاجتماعي والغضب المتنامي ضد العائلة المالكة، والتي ينظر اليها من زوايا عديدة بأنها فاسدة ومعزولة.

وبالأمس القريب، فاجأ ولي العهد السعودي السكان المحليين والعرب بل والعالم بمبادرة متقدمة، تتناقض مع واقع الحال السعودي، فقد أعلن عن وثيقة لاصلاح الوضع العربي التي تبنتها السعودية قبل نحو عام، وأحدثت ترددات إعلامية وسياسية عالية، في وقت كان يعتقد الكثيرون بأن المنطقة أصبحت على شفير تغييرات دراماتيكية في ظل الحرب المحتملة على العراق. فالوثيقة مثّلت في حينها إقتراحاً سعودياً للقمة العربية التي تنادي بتغييرات داخلية مختلفة في البلدان العربية، ولكن الجانب الأكثر أهمية في الوثيقة هي ما ألمحت اليه من إصلاحات سياسية داخلية كما تضمنتها عبارة (أن البلدان العربية تقرّ بأن الاصلاح الداخلي

والمشاركة السياسية المعزّزة في البلدان العربية هي خطوات جوهرية من أجل بناء القدرات العربية، ومن أجل توفير شروط الصحوة والتنمية الشاملة للمصادر البشرية العربية). فهل سعت العائلة المالكة، والأمير عبد الله شخصياً الى تحقيق ما ورد في هذا المقترح وبخاصة الاصلاح السياسي الداخلي وتعزيز المشاركة السياسية؟.

ليس ثمة حاجة للقول بأن هذه الوثيقة لم تكن المؤشر الوحيد على التغييرات المحتملة في التفكير السياسي السعودي. فقد أظهر مجلس الشورى المعيّن ولأول مرة رغبة في رفض ومناقشة بعض القوانين المحالة اليه من قبل مجلس الوزراء، من قبيل رفض مقترح ضريبة الدخل على أجور العمال الأجانب، وهي قضية نادرة يقوم المجلس بتولي دور السلطة التشريعية فيها.

ورغم ما يقال عن تبني الأمير عبد الله لمشروع إصلاحي واسع النطاق، الا أن مصادر عديدة تؤكد على أن الأمير عبد الله يميل الى خطوات محدودة تجاه المشاركة السياسية.

فليس هناك أحد يعتقد بأن الرياض على وشك التحوّل الى نظام ديمقراطي على طراز واشنطن أو وستمنستر، بالرغم من البدايات السريعة الخطى في الخليج نحو الدخول في تجارب برلمانية. فالبرلمان الكويتي يعد الأقدم في المنطقة، وأن البحرين إستأنفت العمل بالمجلس الوطني القديم، فيما بدأت قطر في كتابة دستور من شأنه أن يقود الى البرلمان، وعمان سمحت الى حد كبير بدور إنتخابي محلي لإختيار أعضاء مجلس الشورى. ورغم أن هذه التغييرات قد لا تمثل حال مقارنتها بالديمقراطيات الغربية جزءا كبيراً وبخاصة لأولئك المناهضين للملكيات في الخليج بسبب نزوعها المحافظ، ولكن هذه التغييرات جارية على أية حال، وهي مؤشر على تحوّل سياسي بدرجة معينة.

يقال في وصف التغييرات الجارية في البيروقراطية الكنسية في روما الكاثوليكية في الفاتيكان بأن عجلاتها تطحن ببطء، ولكنها تطحن ما يفوق القليل. المقترح السعودي الى القمة العربية يمثل أحد أدوات إختبار جدية العائلة المالكة في الحديث عن الاصلاح السياسي. فالتغيير في السعودية هو أبطأ من عجلات الفاتيكان، فالايقاع الجامد لما أحدثته الاصلاحات المحدودة تقود نقّاد المملكة غالباً للاعتقاد بأن ليس هناك تغييراً حقيقاً غير ما هو سطحي وتجميلي.

فبعد أكثر من عقد على نظام التعيين في المجلسين الوطني والمحلي: الشورى، والمناطق، وفيما تخضع المملكة تحت تأثير نقد غير مسبوق من بعض الحلفاء المحافظين للإدارة الأميركية والتحذير المتنامي في الرياض حول إحتمال تفجّر العنف بطرق غير مألوفة مازال التردد سائداً حيال البدء بإصلاحات سياسية جادة. قد تفسّر تصريحات الأمراء حول الاصلاح السياسي بأنه خليط من النزعة الذاتية نحو الحفاظ على الملك، ودفع للانتقادات الخارجية.

فالسعودية، كباقي دول الخليج، تحوّلت الى دولة بشعب متعلم ومقتدر نسبياً (وإن لم تكن حالته تقاس بحالة الجيل السابق)، ولكنه لا يتمتع بحق المشاركة السياسية مطلقاً، فحكومة البلاد تدار من قبل حكم عائلي أبوي، مع دور محدود للمؤسسة الدينية والقبائل الرئيسية الحليفة للعائلة المالكة. وفي عصر الانترنت والاقتصاد العالمي ما بعد الصناعي، فإن النظام

دبلوماسي غربي: الإصلاحات مشكوك فيها، ولن تتحرك العائلة المالكة إلا إذا صارت أرجلها في النار

السعودي يوصّف بإعتباره مشتقاً من العلاقات القبلية التقليدية في المجتمع ما قبل الصناعي.

ينزع النقاد الغربيون الى تسليط الضوء على القيود التي تفرضها السعودية على حقوق المرأة وعلى محتويات المناهج التعليمية للمدارس الدينية، ولكن حقيقة الأمر أن ذلك يمثل جانباً واحداً من منظومة تراث لحركة إحياء ديني وسياسي أنتجت تحالفاً تاريخياً بين العائلة السعودية المالكة والمذهب الحنبلي، والمعروف بإسم الوهابية.

وحتى الآن، فإن الانتخابات ليس لها دور في الحياة السعودية، ففي عام ١٩٩٣ تم تشكيل مجلس الشورى المعيّن وهناك مجالس محلية معيّنة، أي مجالس المناطق. ووظيفة مجلس الشورى هي إستشارية، وإن لم يتحوّل المجلس حتى الآن الى مجرد ختم مطاطي لما تقرره العائلة المالكة أو الملك وولي عهده. والسبب في ذلك أن صلاحيات المجلس مازالت محدودة للغاية، وعليه فليس هناك ما يتطلب تحويله الى ختم. وبإستثناء رفض مقترح الضريبة على دخل العمال الأجانب في المملكة (حيث أظهرت نتائج التصويت معارضة ٧٣ عضواً من أصل ١٢٠ عضواً)، فإن المجلس يبقى مجرد جهة إستشارية، وعلاقته مقتصرة على مجلس الوزراء، أي عدم وجود تواصل بين المجلس والسكان.

في حقيقة الأمر، يعتقد كثير من المراقبين بأن إنفراطاً ملحوظاً حصل في المجتمع السعودي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، شُجع ذلك الى حد ما على كسر الجمود السياسي والثقافي والاجتماعي الذي تفرضه السلطة الحاكمة أو حتى التقاليد الاجتماعية والدينية. فقبل عدة سنوات، لم تكن النقاشات السياسية العلنية بإتجاه الدفع نحو مجالس محلية منتخبة ومجلس شورى منتخب قد يحسب على أنه إختراق علني وخطير للخطوط الحمراء الوهمية. ولكن اليوم، فإن ثمة جرأة غير مسبوقة كسرت حاجزي الخوف والخطوط الحمراء المفروضة، فأصبح النقاش حول الانتخابات محتملاً من قبل السلطات السعودية، دع عنك المجتمع الذي بات ينخرط في حوارات سياسية بحماسة عالية. فالحريق الذي إشتعل في مدرسة البنات في المنطقة الغربية وأدى الى وفاة عدد من الطالبات، أشعل طاقة النقد لدى الصحافة المحلية لتصب جام غضبها على الدور التدخلي الذي تلعبه المؤسسة الدينية والذي أدى الى محاصرة البنات داخل المبنى بحجة الحفاظ على الحجاب والستر. فقد شنّت الصحافة حملة ناقدة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهكذا النظام الذي فرض تلك القيود الصارمة على مدارس البنات، مما أدى الى وقوع الضحايا في تلك الحادثة. ورغم أن النقد الصحافي مازال في مرحلة المخاض، بالنظر الى قرارات الإقالة التي طالت عدداً من الكتّاب ورؤساء الصحف إثر نشر مقالات تعتبر مخالفة لقانون النشر، الا أن الطريقة التي ردّ بها الصحافيون المحليون على أداء رجال الدين يعبّر عن رغبة في رؤية نقد

أكبر للجوانب السلبية للنظام.

قد يتجه النقد الصحافي في السعودية الى الأسلوب الذي ساد في الصين، حيث يسمح بالنقد والتحقيق في البيروقراطية والفساد المحلي في الصين، ولكن لن يسمح لأحد مهما كان تحدي الحق المطلق والوحيد للحزب الشيوعي في الحكم. فكما يبدو فإن العائلة المالكة باتت تتحمل ما تسمع من نقد لسياسات الوزارات وبعض المؤسسات الحكومية، وقد تكتفي في نهاية المطاف بالمطالبة بعدم المساس بذات الملك.

وعلى أية حال، فإن من المبكّر حتى الآن التفكير في النموذج الصيني، خصوصاً وأن ثمة فارقاً أيديولوجياً مازال يجعل تطبيق النموذج الصيني صعباً، فالحزب الشيوعي في الصين يزعم بانه يمثل إرادة الشعب، بينما العائلة المالكة في السعودية لم تزعم ذلك، ولكنها تزعم بانها تمثل إرادة الله، أي أنها تستمد مشروعيتها من دعوى تبني الاسلام شرعة ومنهاجاً.

شكوك متراكمة حول نوايا الحكومة

تقول الكاتبة كريستشيان ميلرز بأن الناس في كل مكان من السعودية يتحدثون عن شيء واحد وهو: الاصلاح. وتنقل رأياً للناشط السياسي محمد سعيد الطيب، والذي تصفه الكاتبة بـ (أب الحركة الاصلاحية) في السعودية بما نصه (الاصلاح مطلب شعبي الآن، فالكل يتحدث عنه، الرجال والنساء والاصدقاء والجيران).

الاتجاه الشعبي المتنامي بصورة عارمة نحو المطالبة بدمقرطة النظام السياسي السعودي وتنفيذ إصلاحات جوهرية إقتصادية واجتماعية وسياسية، يندفع بقوة سيما في ظل شكوك متزايدة لدى المراقبين لحركة السياسة في السعودية إزاء ما تخفيه إدعاءات الأمراء. وحسب الكاتبة فإن هناك خشية لدى المراقبين بأن السعودية قد تقوم بإستعراض إصلاحي فيما تخطط لعمل القليل في هذا الاتجاه. فالنقاد قد لحظوا بأن المملكة قامت بحملة علاقات عامة في الولايات المتحدة من أجل تحسين صورتها، التي تضررت بحقيقة كون ١٥ من أصل ١٩ إنتحارياً في أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانوا سعوديين.

يقول دبلوماسي غربي له تجربة طويلة في السعودية بأنه مشكّك حول فرص قيام الحكومة بعمل شيء ما من أجل إصلاحات رئيسية، فالعائلة المالكة (إنما تقوم بعمل تغييرات سريعة حين تكون أرجلها في النار، فأنا لذلك لست على قناعة بأن العائلة المالكة ستدفع بإتجاه التغيير).

هذه الشكوك تسري أيضاً عبر العائلة المالكة والمعارضة السياسية المتشظية. فهناك عدد من الجماعات السياسية المعارضة تعمل من مراكز قيادة في لندن وواشنطن العاصمة لأنها تخشى القمع.

فالمؤيدون للاصلاحات الذين يعملون في داخل السعودية حذرون في القول بأنهم مازلوا يساندون الملكية. ولكنهم الآن ينتقدون الحكومة بصورة علنية ومباشرة، رغم أن ذلك يعتبر في الماضي عملاً عصيانياً حسّاساً يؤدي بصاحبه الى السجن.

وفيما تتصاعد سحب الشكوك من تصريحات الأمراء حول الاصلاح السياسي، ويزداد الطلب الشعبي على تغييرات جوهرية في السلطة، فإن لغة الاحتجاج تسلك طريقها الى الديوانيات الخاصة، والمنتديات الحوارية.

أحاديث العائلة المالكة عن التغيير لا يعدو كونه تكتيكاً أو محاولة لاحتواء التحرك الداخلي بدون فعل حقيقي

يعتقد الشيخ عبد العزيز القاسم، المحامي وأحد الشخصيات الدينية المتنوّرة في التيار السلفي، بأن (الحكومة مترددة، فهي لا تعلم كم هو مقدار الحرية التي ستمنحه، ولمن يكون ذلك، ولكنها منحتنا فرصة التعاطي مع مشاكلنا).

هتون الفاسي، الاستاذة في التاريخ القديم، تعتقد بأن (السعودية ليس لها خيار، فالإصلاح لم يعد خياراً بعد الآن، بل هو واجب. فهو ليس شيء يمكن التفكير فيه وحوله، وإنما هو واجب من أجل بقاء البيت السعودي).

بعد كل ذلك، فإن ثمة سؤالاً عويصاً يعبّر عن مخاوف العائلة المالكة ويدور حول أسلوب الاصلاح وكميته. فالارباك الحاصل داخل العائلة المالكة يدور حول جرعة الاصلاح المقترحة، حيث يجمع الإتجاه العام والمهيمن داخل العائلة المالكة على أن الاصلاح يجب أن يتم بصورة بطيئة جداً من أجل السيطرة عليه. الأمير الملياردير الوليد بن طلال يقول بأن (علامات المرض قد تم الاعلان عنها وتحديدها. والسؤال الآن هو ماهي السرعة المناسبة لتصميم العلاج؟ فهل ستكون سريعة أم بطيئة).

يصدر هذا الرأي، أي القول بتغييرات تدريجية وبطيئة، عن قناعة لدى البعض بأن التدرّج في التغيير أسلم وأكثر تأثيراً، على أساس القدرة على هضم التغييرات ودرء التأثيرات السلبية الناجمة عنها.

وينظر البعض وبقدر من التفاؤل الى أن إطلاق فكرة الحوار الوطني وتأسيس مركز له يمثل إحدى تعبيرات الاصلاح السياسي ومصاديقة، تماماً كما هو الحال أيضاً بالنسبة للإعتراف بوجود مشاكل الفقروالبطالة وغيرها مما لم يسبق للدولة الاعتراف به وكذلك الحرية النسبية للإعلام.

في المستوى الشعبي، وكما تكشف عرائض جميع ألوان الطيف الاجتماعي والسياسي في الداخل هناك مطالبة بتغييرات جوهرية عاجلة، بناء على أن مشكلات البلد من الخطورة بمكان بحيث لا تحتمل التأخير. ويستند هذا الرأي على أن إيقاع التحوّل الداخلي لا يحتمل تغييرات تجميلية أو سطحية، اضافة الى أن التحديات التي تواجه المجتمع والدولة معاً لا تكفيها جرعات تلطيفية من أجل إحباط تأثيراتها الخطيرة. علاوة على ذلك، فإن تجربة عام ١٩٩٢ وما تبعها من تداعيات أثبتت أن الجرعات الخفيفة في التغيير لم تسفر سوى عن ردود فعل إنفجارية ونشوء ظواهر راديكالية وجماعات عنف فشلت الدولة في إستيعابها داخل مشروعها الاصلاحي المزعوم.

وفي محاولة لايضاح موقفها من العملية الاصلاحية، وبخلاف تصوير الاتجاه التدريجي للاتجاه الاصلاحي الشعبي، فإن ثمة إتفاقاً بين دعاة الاصلاح خارج السلطة على أن التغييرات المطلوبة يجب أن تكون مدروسة وليست بالضرورة بطيئة، إذ لابد من تشخيص عميق ودقيق للمشكلات والتحديات الراهنة من أجل رسم تصورات حل صائبة، وتالياً اعتماد آليات مناسبة في الاصلاح السياسي.

الاصلاح وإنقسام العائلة المالكة

لم يزل الغموض يلف الانقسام داخل العائلة المالكة حيال موضوع الاصلاح السياسي، فحتى أولئك المتخصصين في الشأن السعودي يعترفون بأنهم لا يعلمون على وجه الدقة ماذا يدور في عقول الامراء الكبار، فالمحللون المبتدئون يسارعون في تصنيف الأمراء الى أجنحة تكشف لاحقاً عن قلة معرفتهم بتعقيدات العلاقة داخل الاسرة المالكة.

وغالباً ما يستعمل نموذج الأمير عبد الله كمعيار رئيسي في التصنيف بين الأمراء، فالرجل يدير من الناحية النظرية الشؤون الحالية للبلاد بسبب التدهور الصحي للملك، ولكن ما لم يكشف عنه حتى الآن هو أن الأمير عبد الله يعد وفق مقاييس عديدة أكثر محافظة من الملك فهد وأشقائه السديريين. فهو أقل إنفتاحاً على الثقافة الحديثة، وهو أقرب الى التقاليد القبلية والى تعقيدات السياسة القبلية أكثر من أخوته السديريين، بمن في ذلك الأمير سلطان.

ولكن الأمير عبد الله يبدو وإستناداً الى حسابات عديدة أكثر انفتاحاً على شكل من الليبرالية، في الاقتصاد والسياسة، ولكن شخصيته تبدو أكثر تعقيداً مما يحاول كثير من المحللين تصويره أو منحه زخماً كاريزمياً. وسواء كان الأمير عبد الله مع أو ضد الليبرالية السياسية من أي نوع، فإنه يبدو والى حد ما واقعي.

وبأخذ تلك الملاحظة بنظر الإعتبار، فمن الناحية الجوهرية فإن أولئك الذين يزعمون معرفة كيف يفكر الامراء الكبار فهم مخطئون. فحتى الآن، لم تقدّم الحكومة السعودية رؤية رسمية واضحة فضلاً عن خطة عملية حول الاصلاح السياسي. فهناك من الأمراء الكبار من حاول تبديد التكهنات حول ما يدور في الوسط الصحافي والشعبي عن نوايا للعائلة المالكة بإجراء إصلاحات راديكالية وتبني الديمقراطية على النموذج الغربي، فقد جادل أمراء كبار مطوّلاً بأن الديمقراطية لا تنسجم والتقاليد الاجتماعية والقيم الدينية في السعودية. رغم أن ذلك الجدل لا يلغي حقيقة أن البلاد بما في ذلك البيت السعودي محافظ بكل ما في الكلمة من معنى، وأن التغيير ينظر إليه باعتباره مصدر تهديد.

هل ثمة سيناريو للتغيير في السعودية؟

في واقع الأمر، لم تكن السعودية بمنأى عن الحركة البرلمانية المحمومة في الخليج، فحتى تفجّر أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩١ لم يكن هناك برلمان منتخب في دول مجلس التعاون الخليجي بإستثناء الكويت، وكانت السعودية، حتى ذلك الوقت، تنتقد بصورة مستمرة التجربة الكويتية، أما اليوم فهناك تجارب برلمانية مؤثرة كما في البحرين وقطر وحتى عمان، فقد إستأنفت البحرين تجربتها البرلمانية، ودخلت قطر تجربة دستورية بخطوات حثيثة.

فما هي آفاق الاصلاح السياسي في السعودية؟ يعتقد بعض المراقبين بأن السيناريو المحتمل سيكون البدء بانتخابات محلية على مستوى المجالس البلدية، مع منحها مسئولية تشريعية حقيقية الى حد ما في حدود البلديات المحلية، من أجل البدء بتدريب الناس على فكرة الحكومة المسؤولة، وستكون الخطوة اللاحقة تأسيس مجلس شورى منتخب. وبالرغم من أن بعض المتفائلين يعتقد بأن هذا السيناريو قد يحدث خلال سنتين، الا أن ذلك قد يكون طموحاً مبالغاً ما لم تتدخل عوامل أخرى، من قبيل تنامي حركة شعبية شبه منظمة أو تطورات سياسية إقليمية ضاغطة تفرض على العائلة المالكة تجاوز الحذر التقليدي والحركة البطيئة في التغيير.

وهناك خطوات وسيطة محتملة من قبيل تخصيص بعض المقاعد في مجلس الشورى لنظام إنتخابي معين، بحيث يكون نصف المقاعد معيّن والنصف الآخر منتخب، أو قد يتم إنشاء مجلسين (على الطريقة البحرينية) أحدهما معيّن والآخر منتخب. وهناك أسلوب آخر قد تلجأ إليه الحكومة، وهو السماح للمجالس المحلية والقيادات القبلية بأن تلعب دوراً ما في التحوّل السياسي الداخلي، بأن يكون لها صوت مسموع لدى السلطة، أو إعتماد النموذج العماني بحيث يسمح للناخبين المحليين بإختيار عدد كبير من المرشّحين ثم تقوم الحكومة المركزية بإختيار مجموعة منهم. ولكن ثمة ضرورة للتذكير دائماً بأن مجلس الشورى هو هيئة إستشارية فحسب، وحتى المجلس المنتخب سيبقى إستشارياً وليس برلماناً حقيقياً، بحيث يصبح سلطة تشريعية كاملة الصلاحية.

هذه التخمينات، على أية حال، لا تساعد مطلقاً على الاشارة الى أي جهة داخل العائلة المالكة وبأسماء محددة يمكن التعويل عليها في تبني أي من تلك السيناريوهات، أو الدعوة الى قيام حكومة مسؤولة. بل هي تخمينات يطلقها غالباً من هم خارج العائلة المالكة، ممن يحاولون مساعدة الاخيرة على التخلص من مخاوف التحول السياسي. فهؤلاء يرون بأن العائلة المالكة غارقة في دوامة شكوك وهواجس تحول دون وقوعها على المخرج الصحيح من أزمة بنيوية في الدولة، حيث بات التغيير ضرورياً. ولكن مقدار التغيير ودرجته هو العقدة التي لم تحل حتى الآن، وستزداد كلما تدهورت الأوضاع الداخلية، حيث يسود إعتقاد بأن النزوع الداخلي نحو التغيير يزداد ضراوة في أوضاع تكون فيها الدولة غير قادرة على تلبية الحاجات الاساسية للسكان أو ضبط الأمن الداخلي.

الملاحظات الاحترازية يجب أن يعاد طرحها مكرراً، فانتخابات حرة لا يتوقع أحد أن تكون وشيكة، بالنظر الى عدم وجود إرادة سياسية حقيقية، فضلاً عن غياب آليات وضمانات كفيلة بتحقيق شروط الحرية، إذ يجب أن يسبق الانتخابات الديمقراطية وجود مؤسسات مجتمع مدني مقتدرة وفاعلة. فهناك في التقاليد الاجتماعية ما يحول دون تحقق شروط الانتقال الصحيح الى الديمقراطية ولابد من إعادة تشكيل المجتمع عبر مؤسسات أهلية تتجاوز الانتماءات التقليدية القبلية والدينية والمناطقية، من أجل صناعة نظام سياسي مؤسس على إرادة الأغلبية وإختيارها.

فإذا كان الأمير عبد الله جاداً بالفعل حول إحتمالية تبني إنتخابات وطنية أو محلية يمكن لها أن تتم بمرور الوقت في السعودية، فلا بد أن يعلن عن ذلك بوضوح، لأن ما يطلبه الناس الآن قد لا يثير إهتمامهم غداً وخصوصاً حين تصل الأمور الى مرحلة تفقد فيها العائلة المالكة السيطرة على الأمور، تماماً كما كسر الناس الحظر في مناقشة موضوعات كثيرة كانت أو مازالت ممنوعة، فليس هناك ما يحول دون خوض الناس في الحديث عنها حتى موضوع العائلة المالكة نفسها.

تقرير الكونجرس حول أحداث سبتمبر

هل يكشف عن مسؤولية مشتركة: سعودية أميركية

في نهاية يوليو الماضي، كانت السعودية على موعد حاسم طال إنتظارها له منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، فقد أصدرت لجان التحقيق التابعة للكونغرس وهيئة التحقيقات الفيدرالية تقريرها النهائي الخاص بهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وقد تصرف الرئيس الأميركي جورج بوش بخلاف رغبة القيادة السعودية وعدد من المشرّعين الأميركيين، حين أصدر قراراً بعدم نشر ٢٨ صفحة من التقرير المتضمنة لتفاصيل حول الجهات الضالعة في الهجمات الارهابية، حيث تشير هذه الصفحات بوضوح الى ضلوع السعودية في هذه الهجمات.

تقرير الكونغرس حول أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي شارك في إعداده فريق مؤلف من ٤٣ خبيراً تضمن معلومات سرية. وبسبب (المصادر والطرق) التي لا يمكن الكشف عنها، فإن المعلومات لا يمكن تداولها بحسب ما جاء في تصريح للرئيس الأميركي..

أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان بالإمكان تفاديها، حسب تقرير الكونغرس الصادر في الرابع والعشرين من يوليو ٢٠٠٣. فالتقرير صدر ناقصاً، من أجل إخفاء حقيقة العلاقة السرية التي تربط الرئيس بوش بالسعودية. ذكر الرئيس بوش بأن (رفع السرية عن جزء من وثيقة التسعمائة صفحة سيكشف عن مصادر وطرق ستجعل من الصعب علينا الانتصار في الحرب على الإرهاب).

المثير بأن المسؤولين السعوديون سعوا بصورة جدية من أجل الافراج عن القسم المحجوب من التقرير، من أجل الرد على الاتهامات الواردة في التقرير، فقد إعتبر وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل الابقاء على خصوصية الجزء المتعلق بالسعودية مثيراً للغضب وأن ذلك من شأنه تثبيت إتهامات خاطئة ضد السعودية بخصوص تعقيدات الهجمات. ففي مؤتمر صحافي عقد في السادس من أغسطس الحالي، وجّه الأمير سعود الفيصل نقداً لاذعاً لجماعات داخل الكونغرس دون أن يسميّها متهماً إياها بأنها وراء حجب الصفحات المتعلقة بإتهامات ضد السعودية، وصفها بأنها خطيرة، رغم أن الصفحات لم تنشر. الأمير سعود الفيصل شكك في صدقية الاتهامات على أساس أن عدم الكشف عنها يحرم الجهة المتهمة، أي المملكة من حق الدفاع عن نفسها حيال إتهامات غير معلنة. وقال بأن السعودية بذلت جهوداً حثيثة في الحرب على الارهاب، وتبادلت معلومات مع الجانب الأميركي ساهمت في حماية أرواح كثير من الاشخاص.

فلماذا إصرار الجانب السعودي على نشر الجزء المقتطع من التقرير، ولماذا إصرار الرئيس الأميركي على الابقاء على سريته؟ وهل يشتمل هذا الجزء على معلومات مفيدة للسعودية بحيث يصرّ الوزير سعود الفيصل على الكشف عنها، ام العكس من ذلك، أن هذه

حجب ٢٨ صفحة من تقرير الكونغرس لا يستهدف حماية السعودية بل حماية الرئيس بوش وطاقم إدارته

المعلومات تتضمن (فضحاً) لأدوار غير معلنة تهدد بها القيادة السعودية الادارة الأميركية وقد تفتح الباب على جحفل من الاسئلة ليس لفريق الرئيس بوش قبل بها.

فيما يبدو أن القيادة السعودية تنظر الى الجزء المتعلق بها في التقرير بوصفه بارقة أمل أخيرة كيما تثبت ليس براءتها فحسب، بل تورط غريمها الحالي، أي إدارة بوش. وفي أحسن الأحوال سيكشف هذا الجزء عن مسؤولية مشتركة يتقاسمها عدد كبير من الاطراف من بينها: دوائر حكومية رفيعة المستوى، ومدراء كبار في الجهاز السياسي الأميركي، وشركات ذات مصالح متداخلة مع البيت الأبيض، وأصدقاء ومقرّبون، إضافة الى نظرائهم في الجانب السعودي. يجدر الاشارة الى أن ثمة إتجاهاً متنامياً داخل الكونغرس يطالب بنشر القسم الخاص بالسعودية في تقرير الكونغرس حول هجمات ٩/١١، حتى مع وجود إعتراضات شديدة داخل الادارة الإميركية.

وفيما إعتبر خبراء القانون في الولايات المتحدة والمؤسسات التشريعية شبه الرسمية قرار الرئيس بوش بأنه مضاد للأمن القومي، وهو السبب الشرعي الوحيد للحظر المفروض على الصفحات المسقطة من التقرير، إضافة الى عدم إتاحة معلومات كافية للمشرّعين الأميركيين والصحافيين والتي قد تقود الى السؤال المركزي: ماذا لو ثبت أن إرتباط السعودية بالأحداث له في واقع الأمر جذور محلية أي أنه نبتة في الحقل الأميركي؟ أي بكلمات أخرى ماذا لو ثبت وجود ثغرات في الأمن القومي الأميركي مهّدت الطريق أمام نشاطات سعودية داخل الولايات المتحدة بلغت ذروتها في أحداث بضخامة هجمات سبتمبر.

ففي حال وجدت الصلات السعودية بالهجمات موثقاً في الولايات المتحدة، فإن كافة الاسئلة الحالية يجب أن تتبدل. فليس هناك ثمة ضرورة للسؤال لماذا لا تزال المعلومات حول السعودية مصنفة في خانة السرية، ولكن السؤال سيكون حول أي من تلك الصلات السعودية يمكن إقتفاء آثارها داخل الولايات المتحدة؟ ومن هو الذي يقوم بفرض سرية على تلك المعلومات؟ ومن هم المتهمون الذين يخشى الرئيس بوش ذكر إسمائهم؟.

الرئيس الأميركي فسّر موقفه بالقول بأن (من الضروري لنا الإمساك عن نشر هذه المعلومات، حيث يمكن لسيرورة التحقيق أن تستمر دون تغيير) أي حتى لا يبدّل أولئك الخاضعون للتحقيق في الوقت الراهن أقوالهم وإعترافاتهم.. ولكن هل حقاً هذا هو المبرر الأخير والوحيد لاخفاء الجزء الخاص بالسعودية، أم أن ثمة معلومات أخرى شديدة الاهمية تتجاوز الدور السعودي المباشر في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتصل الى وجود شبكة معقّدة من التحالفات والمصالح التي تدير عمليات أنتجت فيما أنتجت هجمات ضخمة بحجم ما جرى في الحادي عشر من

سبتمبر.

وكالة جلوبال فري بريس نشرت في الثلاثين من يوليو الماضي تقريراً صحافياً مثيراً بعنوان (الحادي عشر من سبتمبر: الروابط السعودية هي الروابط الأميركية)، تضمن معلومات بالغة الحساسية والأهمية وهي كفيلة بأن تضيء جانباً من المستور في الصفحات الثمان والعشرين من تقرير الكونغرس. وبسبب حساسية المعلومات المنشورة في التقرير فقد كررّت الوكالة التأكيد على أن ما تنشره لا يدخل ضمن المعلومات السرية التي تهدد الأمن القومي. فقد جاء في إحدى تأكيدات الوكالة بأن المعلومات المنشورة في التقرير هي بحسب مصدرها موجودة في أرشيفات الأخبار في عدة مواقع على الانترنت، وهي معرفة عامة، وليس من بينها ما يعرّض بالأمن القومي الأميركي، فما سعى الرئيس الأميركي الى حجبه من معلومات هي متوّفرة من الناحية العملية للقارىء العادي. فالنتيجة بحسب تقرير وكالة جلوبال فري بريس أن الاتجاه العام في الصحافة الأميركية لن يقوم بالتفتيش عن معلومات سرية، للكتابة حول تقرير الكونجرس. تقول الوكالة بأن المعلومات التي حصلت عليها هي منشورة في مواقع خبرية متفرقة، ولم تكن مهمتها سوى لملمة هذه المعلومات وتحليلها ووضعها في سياق موضوعي موحد.

أطراف داخل دائرة الشك

سلّط التقرير الصحافي الذي نشرته وكالة جلوبال فري بريس الضوء على عدة أطراف تربطها مصالح وإتصالات من جهات عدة، والأطراف هي على النحو التالي:

شركة فينيل: وهي مملوكة من قبل مجموعة كاريل، والتي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع عائلة بوش، وهي شركة عسكرية خاصة في فيرجينيا، وتقوم بتدريب الحرس الوطني السعودي. ويعمل في هذه الشركة نحو ١٤٠٠ موظفاً، كان أغلبهم في القوات الأميركية الخاصة، وتقوم شركة فينيل بتقديم إستشارات وتدريب الحرس الوطني السعودي، ولهذه الشركة صلات خاصة بمؤسسة الحرس الوطني منذ عام ١٩٧٥. وقد ذكرت واشنطن بوست في مايو الماضي بأن السلطات السعودية تقوم بالتحقيق في صفقات شراء أسلحة غير قانونية من قبل أعضاء في الحرس الوطني لحساب عمليات القاعدة في البلاد. وفي عام ١٩٩٢ إشترت مجموعة كاريل التي يرأسها فرانك كارلوسي، وزير دفاع الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان، إشترت شركة



أميركا والسعودية مسؤولان عن هذا!

فينيل.

السؤال الذي يطرح نفسه في ضوء تلك المعلومات على الرئيس جورج دبليو بوش هو الى أي حد تعلم شركة فينيل عن تلك المشكلات (أي صفقات السلاح غير المشروعة) مع الحرس الوطني السعودي.

شركة بي دي إم: ولها فروع في فالس، تشيرتش، فرجينيا، وتقوم بتزويد خدمات لوجستية وتدريبية وإستخباراتية للجيش والقوات الجوية السعودية. وبي دي إم هي

القيادة السعودية تريد نشر التقرير لتوريط إدارة بوش، بحيث تبدو مسؤولية أحداث سبتمبر مسؤولية مشتركة

متعاقد دفاعي خاص، والتي تملك فيها مجموعة كاريل حصة كبيرة. وفي عام ١٩٩٨، باعت المجموعة فوائدها في بي دي إم الى شركة تي آر دبليو.

وتضم الهيئة الإدارية لشركة تي آر دبليو، كل من الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية السي آي أيه روبرت جيتس ومايكل إتش. أرماكوست، الذي كان يعمل وزيراً في حكومة الرئيس ريغان وكسفير في اليابان في عهد الرئيس بوش الأب. وهذان الشخصان يتمتعان بنفوذ خاص وواضح في حجب الاسئلة المحرجة. وبحسب مقالة في جريدة بوسطن هيرالد في ديسمبر ٢٠٠١، فإن شركة بي دي إم نجحت في الحصول على عقدين في عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، أحدهما بقيمة ٤٤.٤ مليون دولار لبناء مجمع سكني في قاعدة خميس مشيط العسكرية، والآخر بقيمة ٦٥ مليون دولار لتشغيل ٨٤٥ في مجال الصيانة لطائرات إف ١٥ المقاتلة والتابعة للاسطول الجوي العسكري السعودي.

بووز - ألين هاملتون: وهي إحدى الشركات الرائدة الأخرى في مجال الاستشارات الاستراتيجية والتكنولوجية، وتدير كلية الموظفين العسكريين في السعودية، ولدى هذه الشركة مركز قيادة تابع لها في ماكلين بولاية فيرجينيا.

في الخامس عشر من أغسطس ٢٠٠٢، ذهب ديل واتسون، وكان يعمل في مركز قيادة هيئة التحقيق الفيدرالية الإف بي آي، للعمل لصالح شركة بوز. ولم يعبر أحد عن تحفظه حتى ذلك الوقت حول ما قام به واتسون الذي لم يكن يشأ إيصال حلقات التحليل حيال زيادة التحذيرات بشأن التخطيط للهجوم على أميركا في صيف ٢٠٠١، وكان من الواضح لماذا عمل واتسون سابقاً لحساب السي آي أيه، وأنه حظي على ما يبدو بدعم سياسي من مركز قيادته.

بووز ألين تحظى أيضاً بدعم مدير السي آي أيه، جيمس ووسلي، الذي أصبح نائباً لرئيس الشركة في الخامس عشر من يوليو ٢٠٠٢. وفي مايو ٢٠٠٣ نشرت مؤسسة الاخبار الاستشارية ونيفي وويكس، بأن الحكومة السعودية منحت شركة بووز ألين هاملتون عقداً خاصاً لعمل الاستشارات البحرية بقيمة ٧.٩ مليون دولار اضافة الى خيارات قد ترفع القيمة الى ٩٥.٣ مليون دولار. فالمصالح المالية كما يبدو قد غطت على الاحراج السياسي، وأن إخضاع شركة بووز ألين هاملتون للتحقيق يبدو الآن أكثر من أي وقت مضى غير واقعي.

شركة شي أند جاردنر: رغم أن موقعها على

شبكة الانترنت يظهر بأنها تمثل الموظف الرئيسي للتكنولوجيات المتحدة في التحقيق الجنائي الخاصة بالمدفوعات غير المشروعة زعماً الى أعضاء في العائلة المالكة، فإن شي جاردنر هي الخيار التجاري الأول لجيمس ووسلي، منذ أن غادر موقعه في السي آي أيه عام ١٩٩٥.

نائب رئيس مجلس الأمن القومي الحالي ستيفين هادلي كان شريكاً في شي أند جاردنر قبل الانضمام الى إدارة بوش، فالروابط بين شي أند جاردنر والحكومة الأميركية قوية وواضحة. ومن المفيد الاشارة الى أن شي أند جاردنر مسجّلة باعتبارها (وكيلاً أجنبياً) للمجلس الوطني العراقي الذي يرأسه أحمد الجلبي. ومن بين زبائن هذه الشركة، بنك أوف أميركا، شركة بوينغ لصناعة الطائرات، ومجموعة تشوب لشركات التأمين، وسي إس إكس، وشركة دانا، وإرنست أند يونغ، وجنرال إليكتريك، وإي تي تي للصناعات، وجانوس، ولوكهيد مارتن، وروكويل أوتوميشن، وساكس، وينايتد ستيتس أفيبشين أندريترز، وفيريزن.

أكين، جمب، ستراوس، هاور أند فيلد: أكين/جمب هي شركة قانونية اميركية تمثل رجال الأعمال السعوديين. وهنا يمكن العثور على الاتصال الأميركي الأكثر حراجة والذي تحاول إدارة بوش إسدال ستار سميك عليه بذريعة (إستمرار التحقيق). فالرئيس بوش يبرر ذلك بالقول بأن (العدو) لا يجب إطلاعه على المعلومات السرية. ولكن السؤال من هو هذا العدو؟

شركة أكين وجمب تمثل على الأقل متهمين ورد إسميهما في الدعوى الجارية التي رفعها أعضاء عوائل ضحايا هجمات سبتمبر وهما: رئيس بنك البي سي سي آي خالد بن محفوظ، ومحمد حسين العمودي. فأخت خالد بن محفوظ خالدة هي إحدى زوجات أسامة بن لادن. والأشد إحراجاً أن بن محفوظ (الذي يحتفظ بصلة وثيقة بأول شركة للرئيس بوش، أربستو) يمتلك حصصاً في شركة توم كين، أمارادا هيس. وكين هذا هو الرئيس الحالي لهيئة التحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر. بالاضافة الى ذلك، فإن أكين/جمب تمثل أكبر جمعية خيرية إسلامية في الولايات المتحدة، وهي مؤسسة الحرمين للمساعدات والتنمية، وتقع في ريتشموند بولاية تكساس. وكانت هيئة التحقيق الفيدرالية تقوم بالتحقيق في نشاطات هذه المؤسسة، حيث تعرضت جهودها وبصورة مفاجئة للكبح من قبل جهات حكومية نافذة غير معرفة في الادارة الإميركية.

نشير هنا الى أن شركاء في أكين وجمب مثل جيمس لونجدون وجورج سالم، أحد مموّلي الرئيس بوش، هم أصدقاء حميمون للرئيس الأميركي الحالي.

سايك: وهي أكبر شركة موظفة في مجال الهندسة والبحث في الولايات المتحدة، وتقوم بتزويد تكنولوجيا المعلومات، ومنتجات وخدمات التجارة الالكترونية وأنظمة التكامل لزبائن الحكومة والتجار. وسايك هي ليست متعاقد عسكري خاص للبنتاغون فحسب، ولكن أيضاً لوكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه. وتقوم سايك بتوفير الدعم للدفاعات الجوية والبحرية السعودية (أنظمة سي ٤ لبرنامج القوات البحرية الملكية السعودية). وسايك والشركات الداعمة لها مثل شركة تكنولوجيات تيلكورديا، تضم أكثر من ٤١ ألف موظفاً في مكاتبها في أكثر من ١٥٠ مدينة حول العالم.

القنصلية الأميركية في جدة: فبناء على ما نقله جيه. مايكل سبرنجمان، الرئيس السابق لقسم التأشيرات في القنصلية الأميركية في جدة، فإن القنصلية كانت تدار بصورة رئيسية من قبل السي آي أيه. وقد شكى سبرنجمان موظفي الاستخبارات في القنصلية الذي كانوا يقومون وبصورة منتظمة بتعجيل إجراءات طلبات الفيزا التي يتقدم بها السعوديون. وقد

هناك شبكة معقّدة من التحالفات والمصالح التي تدير عمليات أنتجت فيما أنتجت هجمات ضخمة بحجم ما جرى في ٩/١١

أصبحت الآن معلومة عامة بأن خمسة عشر من بين ١٩ متهماً في هجمات الحادي عشر من سبتمبر حصلوا على تأشيرات سفر من السعودية، وأكثرها صادرة من جدة، ولكن تقرير الحادي عشر من سبتبمر بقي صامتاً حيال هذا الأمر.

البيومي وعثمان باسنان: يذكر تقرير الحادي عشر من سبتمبر بأن إثنين من الخاطفين الرسميين، خالد المحضار ونواف الحازمي قد تلقوا أموالاً من العائلة المالكة السعودية عبر شخصين هما: عمر البيومي وعثمان باسنان. ما فشل التقرير في الاشارة اليه هو أن البيومي كان مساعداً للمدير المالي لشركة دلّه أفو، وهي شركة أميركية تعمل مع سلطة الطيران السعودية. هذا الربط ضروري لأن بيومي متهمٌ بكونه عميلاً للمخابرات السعودية. بالنسبة لعثمان باسنان، فكان يعيش في ولاية كاليفورنيا حين أرسلت السفارة السعودية مبلغ ١٥ ألف دولار لدفع فاتورة العملية الجراحية لزوجته.

كرول أوجارا هيس وايسنهاردت: وهي إحدى أقدم شركات الأمن في الولايات المتحدة، ويقول البعض بأنها مسؤولة عن أمن الرؤوساء الأميركيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فماذا كانت شركة مثل كرول تعمل في أوقات الفراغ؟ كانت تقوم بتدريب القوات السعودية بالطبع.

أحد شركاء كارول، هو كيبل أند وايرليس، تقوم بالتدريب على مكافحة الإرهاب وحروب الشوارع في السعودية. في أغسطس عام ٢٠٠١، قام موظف سابق في كرول جيروم هاور، بالترتيب لوظيفة أمنية في البرجين بنيويورك لحساب موظف الإف بي آي جون أونيل. في ذلك الوقت، كان الأخير يحقق في الصفقات التجارية التي تمت بين شركة إنرون وطالبان ولكن تم عزله لاحقاً من التحقيق. ولم يتم الطلب من كل من كرول أو هاور للشهادة في هذا التصادف المثير للاستفهام.

الأمير تركي الفيصل: الرئيس السابق للاستخبارات العامة في السعودية، والذي إستقال قبل أيام قلائل من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هو أيضاً شخصية ظل يجب أن يتم التحقيق حولها. فالفيصل كما هو معلوم كان يحتفظ بعلاقات وثيقة مع أسامة بن لادن، ومن المفيد ملاحظة الصراع المزمن داخل العائلة المالكة المنقسمة على نفسها الى جناحين رئيسيين:

- الجناح السديري الذي يرأسه الملك فهد ووزير الدفاع سلطان، وهذا الجناح هو المستفيد والكاسب للسلطة من خلال التحالف السعودي مع الولايات المتحدة.
- التحالف الديني للأخ غير الشقيق الذي يقوده ولي العهد العجوز الأمير عبد الله، والذي يحظى زهده بدعم من التحالف مع القيادات الدينية الوهابية.

عمل الأمير تركي مع شركة النفط الارجنتينية بريداس، فيما عمل الأمير عبد الله مع السعودية لنفط دلتا، وهي جزء من كونستريوم مدعوم أميركياً تترأسها أنوكال.

وفي الأخير، فإن التورط المباشر أو غير المباشر للمتعاقدين العسكريين الخاصين في الولايات المتحدة مع الارهابيين غير قابل للتجاهل بعد الآن. فالمتعاقدون العسكريون الخاصون والأكثر شعبية، هم إم بي آر آي، وهاليبرتون برون زائدا رووت، ولي ٣، ودينكورب، وجميع هؤلاء لديهم عقود مع السعودية.

تقرير الكونغرس حول ٩/١١

ماذا تخفي الثمان والعشرون صفحة؟

الجزء المحجوب من التقرير لقي إهتماماً غير إعتيادي من قبل الدوائر العليا في العائلةالمالكة، فقد قرأه بتمعّن كل من ولي العهد الأمير عبد الله، ووزير الدفاع الامير سلطان، وإبنه الأمير بندر، السفير السعودي في واشنطن، ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل ووزير الداخلية الأمير نايف وأمير الرياض الأمير سلمان.

وبعد القرار بدفن التقرير قبل أن يتم نشره على نحو واسع، قرر الأمير عبد الله إرسال وزير الخارجية سعود الفيصل في مهمة عاجلة الى واشنطن من أجل الالحاح على طلب نشر الثمان والعشرين صفحة المحجوبة من أجل منح السعودية فرصة الدفاع عن نفسها ضد الاتهامات الموجّهة لها بخصوص العمليات الانتحارية في الحادي عشر من سبتمبر.

فبحسب مصادر خبرية مطّلعة فإن (السعودية تعمل على وجه أكمل حول قرار الرئيس بوش بحجب الصفحات الانفجارية والتي تشير اليها، وقد قررت إدارة البيت الأبيض إستقبال الأمير سعود فيصل بدون تأخير باعتبار أن غرض الزيارة بات موضوع حياة أو موت. وفي حقيقة الأمر كان مسألة مصلحة شخصية. فقد خلق ـ الحكام السعوديون ـ أزمة ليعطوا أنفسهم فرصة كيما يقولوا للجميع بصوت عالٍ وواضح أن يسمعوا بأن الاتهامات الواردة في القسم غير المنشور هي مجرد أكاذيب).

كان من الضروري للعائلة المالكة اللجوء للقيادات الدينية والقبلية وهكذا المتعاطفين مع تنظيم القاعدة في الداخل كيما تطمئنهم بأن جهودها من أجل تبديد الاتهامات الموجّهة ضد الحكام السعوديين تتضمن أيضاً دفاعاً عنهم. وقد كان ذلك حسب مصادر خبرية غربية محاولة سعودية من أجل إرضاء المتعاطفين مع تنظيم القاعدة في المملكة ومن أجل إمتصاص الفائض المرتفع من التوترات الداخلية.

والأكثر أهمية، أن القسم غير المنشور من التقرير أعطى السعودية مبرراً إضافياً لإيقاف تعاونها المشروط مع واشنطن في موضوع التحقيقات الحساسة التي تجريها واشنطن مع المتهمين بالقيام بأعمال إرهابية، والمنتمين لجماعات تعمل بداخل أو بالقرب من التراب السعودي.

وفي محاولة لإجهاض المجهود السعودي، وافق الرئيس بوش مباشرة على إستقبال وزير الخارجية السعودي في التاسع والعشرين من يوليو الماضي ولكنه صرح بقوة قبل موعد اللقاء بأن الصفحات المثيرة للخلاف ستبقى سرية.

وفيما كان الأمير بندر يدرك بأن الرئيس بوش يقوم بمناورة سياسية، فإن الأمير سعود الفيصل فضّل أن يلعب دوراً مماثلاً حيث خرج من المقابلة مع الرئيس بوش بتصريح قال فيه بأن (الرئيس بوش أشاد بالرياض لكونها حليفاً قوياً في الحرب على الارهاب وأيضاً كضحية مشتركة للإرهابيين)، مفصحاً عن أن بلاده ألقت القبض على ٥٠٠ من الارهابيين، وأن ليس لديها ما تخفيه. كما أضاف قائلاً بأنه (ليس من المتوقع أن يحاول الرئيس إخفاء أي جانب من الحادي عشر من سبتمبر).

يشار الى أن الرئيس بوش ووزير الخارجية سعود الفيصل أمضيا بعض الوقت قبل نشر تقرير الحادي عشر من سبتمبر. ففي مطلع مارس، وبصورة محددة حين أدركت الرياض بأن ليس هناك ما يمكن منع إدارة الرئيس بوش من القيام بغزو العراق، فإن الوزير الفيصل زار البيت الأبيض لمناقشة شروط التعاون السعودي وبصورة أساسية في شكل قواعد جوية قريبة من الحدود العراقية تكون تحت خدمة القوات الجوية الأميركية. في المقابل، سعت العائلة المالكة للحصول على تعهد رئاسي بعدم فتح الاحتياطي النفطي الاستراتيجي الأميركي خوفاً من سقوط الاسعار. بوش ومستشاروه كانوا يرغبون في الموافقة على العرض السعودي في مقابل وعد من الرياض بالحفاظ على مستوى مرتفع من الانتاج من أجل تخفيض أسعار النفط الى ما بين ٢٠ ـ ٢٢ دولار للبرميل الواحد.

وفي ضوء ذلك، إتصل الأمير سعود الفيصل بقصر ولي العهد الأمير عبد الله للحصول على موافقته على العرض. وتزعم مصادر خبرية في واشنطن بأن الرئيس بوش إلتزم بالجانب الخاص به، فيما خرق الأمراء السعوديون إلتزامهم، وبدلاً من رفع الانتاج، قررت الحكومة السعودية تخفيضه، تاركين أسعار البترول تصل الى ٣٠ دولاراً للبرميل وقد إستمر الحال حتى الآن.

تنقل بعض المصادر بأن الرئيس الأميركي وجّه إتهاماً في حديث خاص للحكومة السعودية بانها تدير حرباً من أجل مصالحها المالية ولتدمير الاقتصاد الأميركي، فسعر البترول يواصل إرتفاعه، بما يهدد خطط بوش في حملة الانتخابات الرئاسية القادمة خصوصاً مع مواجهة سقوط أسعار الطاقة. وفي حقيقة الأمر، أعاق السعوديون خيار إستعمال أسعار النفط في حملة الانتخابات الرئاسية.

الرئيس الأميركي وبعد إشارته الى ما كتب لن يكون بالإمكان إعادة كتابته، أصبح في موقف هجومي. فإذا كان هناك من تسبب في هذه الفظائع فإنها الرياض

متابعات

ولـيس واشـنـطـن حسب قـول الـرئيس الأميركـي. وقـد شـك الأخير في جـديـة الحكومة السعودية في مكافحة الإرهاب وفي ملاحقة أعضاء تنظيم القاعدة، حيث يـقـول بـأن لـيس مـن تـلك الادعـاءات السعودية صحيحة. وعلى حد قوله، فإن زيادة عدد رجال الأمن في الشوارع وفي الـنـشاطـات المزعـومـة قـبل الـهجـمـات الارهـابية على الرياض في الثاني عشر من مـايـو الماضي، ولـكن هـذه الـقـوات غير فاعلة إن لم يكن مسالمة. وأن الضغوط الأميركـيـة والدولـيـة وحدهـا الـتي دفعت بأجهزة الأمن السعودية للقيام بإجراءات أشـد صـرامـة حـيث بـدأت قـوات الأمـن بالاصطدام المسلح مع الارهـابيين مؤخراً، ولا سيما بعد أن تعرضت هذه القوات الى هـجـوم مضـاد مـن قـبـل الجمـاعـات الارهـابية.

وأكثر من ذلك، فإن إيهام السعودية بقصص سرّيتها الى الصحافة الأميركية والتي تزعم فيها بأن ضباط الإف بي آي والسي آي أيه يتمتعون بحرية تامة في الاشتراك في الـتـحـقـيـق الـسعـودي مـع الارهـابيين السعوديين المعتقلين لديها، وأن بإمكانهم طرح ما يشاؤون من أسئلة عليهم قد تكشّفت، وفي حقيقة الأمر لم يتغير شيء في موقف السعودية منذ عام ١٩٩٥ بشأن إشراك المحققين الأميركيين في سير الـتـحـقـيق حول تفـجـيرات طـالت مـواطـنـين أميركـيـين عـلـى الاراضـي السعـوديـة. فـقـد رفض الجانب السعودي مـنـح المحقـقـين الأميركـيـين مـعـبراً لـلـمـتـهـمين، بما فـيـهـم أولـئك الـذيـن تم الـقـبض عـلـيهم بمساعدة الاستخبـارات الأميركية. فموظفو السي آي أيه والإف بي آي لم يسمح لهم سوى بقراءة الوثائق غير المنشورة للتحقيقات السعودية ولكن دون إتصال مباشر بين الموظفين والمتهمين.

إتـهـم بـوش أيضـاً الـسـعـوديـة بـأنـهـا تمارس أسلوب الباب الدوّار للمبالغة في عدد الاشخـاص المعتقلين. فـأكثر هـؤلاء يـتـم الافـراج عـنـهـم بـعـد أيـام قـلائـل، وبعضهم لا يخضع للمساءلة مطلقاً. إتهام آخر يـوجّـهـه الـرئـيس بـوش بـوحـي مـن ملاحظات الاستخبارات الأميركية يتمثل في التمويل السعودي الذي مازال يتدفق على القاعدة وجماعات إرهابية أخرى في أوروبـا والشرق الأوسط. وبـالـرغـم مـن الـتـطـمـيـنـات السعوديـة بـأن الأخيرة حاصرت مصادر التمويل من وصولها الى الجمـعـيـات الخيريـة، فـإن مـبـالـغ كبيرة مازالت تتسرب عبر إمارات الخليج.

وتـلخيصاً لانتقـادات الـرئيس بـوش، فإن وزير الخارجية السعودي قدّم عرضاً بـالسمـاح للـمحققين الأميركيين بمسائلة عـمـر الـبـيـومـي. وبـنـاء عـلـى تـقـريـر الكونغرس، فإن السعودية ساعدت إثنين مـن الخاطفين السعـوديين الـذيـن لحقـوا حـتـفـهـم في هـجـمـات الحادي عشر من سبتبمر للاستقرار في سان دييجو بولاية كـالـيـفـورنـيا بدعم مـالي مقدّم من قبل سعوديين رفيعي المستوى داخل النخبة الحاكمة في البلاد. أحد هـؤلاء السعوديين كانت الأميرة هيفا الفيصل، زوجة السفير السعـودي في واشـنـطـن الأمير بـنـدر بـن سـلـطـان. فـقـد أنـكـرت الأميرة بصـورة متكررة علمها بالجهة التي ذهبت اليها الأموال.

وما ظهر واضحاً من التقرير، بصرف النظر عن الطرق الالتفافية المستعملة، أن الـتـمـويـل لشـخـصين مـن الخـاطـفين الانتحاريين في أحداث الحادي عشر من سبتمبر جاء من مصدرين أساسيين: دوائر حاكمة في الرياض وحلفاء مقربين من واشنطن يعملون في السفارة السعودية.

بـالنسبة لعرض الأمير سعود الفيصل حول البيومي، فإن الأمير أهمل ذكر نقطة هـامة، فبحسب قـانون سـاري في المملكة فإن للمواطن الحق في رفض الإجابة عن أسئلة لمحققين أجانب. فبإمكان السلطات السعـوديـة الادعـاء بـأن الـتحقيق مـازال جـاريـاً مـع المتـهـمين، أو قـد يـقـال بـأن المتـهـم قـد قضـى نـحـبـه داخـل زنـزانـتـه وبذلك يتم حسم الجدل حول القضية.

منذ نـهـايـة الـثـمـانينات، فإن العملاء المزدوجين الأميركيين ساهموا في تمدد تنظيم بن لادن. بعض الاسماء والاحداث المذكـورة في الـثـمـان والعشرين صـفـحـة المحجوبة من تقرير الكونغرس جاءت في النص الأصلي للوثيقة وستكون مألوفة بـالنسبة لقراء الصحف الأميركيين.

معدو التقرير ينطلقون من أواخر عام ١٩٩١ وبدايات ١٩٩٢ كخط بداية، ففي ذلك الـوقت بـدأ المجاهـدون الافـغـان المحاربين لـلـروس بـالـتـحـوّل من كونهم حلفاء لأميركا الى قوة مناهضة لها. ففي أواخـر الـثـمـانينات، بدأ الحديث يدور في مدارس بشاور وأسواق الشرق الأوسط بأن قـائـد المجمـوعـة الفـدائـيـة، الذي رشـحـتـه المخـابـرات السـعـوديـة لـلسـي آي أيـه كي يـكـون قـائـداً، أسـامـة بن لادن، بدأ يردد مـقـولـة أن الـقـوة الاسلاميـة الـتي كـانت مـؤهـلـة بـصـورة كـافـيـة لانـزال الـهـزيمـة بـالإمبراطـوريـة الشيـوعـيـة هـي مـؤهـلـة بـنـفس الـقـدر حـيـنـذاك لانـزال الـهـزيمـة بالإمبريالية الأميركية.

في بدايـات التسعينيات، كـمـا تـظـهـر الـثـمـان والـعشرون صـفـحـة المحجـوبـة، كـانت تمـثـل هـذه الـكـلـمـات مـبـادىء إعتقادية. وهنا القسم الأكثر حساسية من هـذه الـصـفـحـات، ففـي ذلك الـوقت، كـانت المخـابرات العسكرية الباكستانية والأمن السعودي، يـخـطـطـان لتشكيل قـوة دينية مسلّحة بـهـدف إقـامـة نظـام ديـنـي سـنـي مستقر في كابول من أجل القضاء على الحروب الأهلية الداخلية المتواصلة بين الـقـبـائـل والمذاهب. فـهـذا الـنـظـام كـان مطلوباً أكثر من أي شيء آخر من أجل مـواجـهـة آيـات الـلـه الـراديـكـالـيـين في طـهـران، الـذيـن كـانـوا يـهـدّدون بـتـصـدير الـثـورة الاسـلامـيـة الـشـيـعـيـة الى شيعـة بـاكستـان، وخـصوصـاً في بلوشستان، والى الـشـيـعـة الـسـعـوديين الـذي يـقـطـنـون في المناطق النفطية من المملكة وهكذا الى شيـعـة لـبـنـان. فـأمـراء الـريـاض أصـيـبـوا بـالهلع من نشوء أول قوة عسكرية شيعية، أي حزب الله في لبنان.

على الطرف الآخر من هذه التداعيات، فإن المخابرات السعودية خلقت، وموّلت وسلّحت جيش طـالـبـان في أفـغـانستـان. ويشرح تقرير الكونغرس كيف أن أسامة بن لادن والميليشيا التابعة له إندمجت في تشكيلة طـالـبـان. وهـنـا يـطـرح إحتمـالان: الأول، أن الجمـاعـات المنـاهـضـة لأميركـا في الجانب الســعـــودي وفي داخـــل المخابرات السعودية قد زوّدت بن لادن بمبـالـغ مـالـيـة كبيرة مـن اجل تـأسيس قاعدة نفوذ وسيطرة على قيادات طالبان. القسم غير المنشور من التقرير يستبعد الـنـظـريـة السـائـدة بـأن بـن لادن قـد قـام بتمويل مشروع طالبان من ماله الخاص. الـنـظـريـة الـبـديـلـة تـقـول بـأن وكـالـة إسـتـخـبـارات عـالمية معـادية للولايـات المتـحـدة أعـطت بـن لادن الـدفـعـة الأولى

لانجاز مهمته.

يتحدث التقرير عن الاستعمال المتقن من قبل العملاء المزدوجين العاملين بصورة خفية داخل السي آي أيه والإف بي آي، وذكر أسماءً تم تجنيدها من قبل الولايات المتحدة في السنوات ما بين الثمانينيات ومنتصف التسعينيات. بعض هؤلاء العملاء المزدوجين تم قبولهم من قبل وحدات النخبة الأميركية مثل قسم ٨٢ للطيران، والجوّالة وحتى دلتا فورس، بصفة موجّهين أو قوات نظامية، وفي الوقت نفسه القيام بالتدريب العسكري لأتباع بن لادن في قواعدهم الافغانية.

العميل المزدوج ألدريتش أيمز، والذي تم إلقاء القبض عليه في عام ١٩٩٤ وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة التجس لصالح الاتحاد السوفيتي وروسيا لاحقاً، كان محرّكاً أساسياً في تمهيد السبيل للعملاء المزدوجين للنفوذ الى داخل القوات المسلحة الأميركية، زعماً بأنهم سيساهمون في دعم المصالح الاستخباراتية الحيوية للولايات المتحدة.

فالنشاط المزدوج لعملاء الاختراق ساعد أسامة بن لادن لاسداء خدمة مخلصة للراعين السعوديين والباكستانيين وهكذا الى شركائه في طالبان، وذلك بأن أصبحت منظمته تتمتع بأعقد مصادر التدريب الأميركي.

تقرير الكونغرس ذهب أبعد من ذلك للكشف عن أن العملاء المزدوجين كانوا مناصرين بصورة تامة للخطة التي قام مؤسس القاعدة بتطويرها في عام ١٩٩٢ من أجل تنفيذ أول عملية إرهابية داخل أميركا، وهي المحاولة الأولى للاطاحة بالبرجين في فبراير عام ١٩٩٣.

في ذلك الوقت، جاء تنظيم القاعدة بفكرة وضع شاحنة محمّلة بكمية دقيقة من المواد المتفجرة المطلوبة للاطاحة بأحد البرجين من داخله، ومن ثم الارتطام بالبرج الآخر والإطاحة به. ولكن في تلك الحادثة، أساء بن لادن تقدير الكمية الضرورية من المواد المتفجّرة وهكذا بقي البرجان سالمين.

وفي عام ١٩٩٤، توصل أتباع بن لادن الى خطة أخرى، وذلك بخطف إثني عشر طائرة بوينج من طراز ٧٤٧ مليئة بالمسافرين من مطارات الولايات الشرقية، وقيادتها الى أميركا الشمالية والإرتطام بمواقع إستراتيجية مثل البيت الأبيض والكابيتال هيل، ومركزي التجارة في نيويورك. ولكن المحاولة أجهضت، ولكن المشرّعين الذي حبسوا الثمان والعشرين صفحة تساءلوا لماذا، بعد تلك الأحداث، فشلت المخابرات الأميركية في ربط تلك الاحداث ببعضها، الى جانب المعلومات الاستخبارية ذات العلاقة، بحيث إنتهت الى أن تحقق القاعدة هدفها النهائي، في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وبناء على هذه المعطيات، توصل معدّو التقرير الى أن القاعدة هي المتهم رقم واحد في هذه الاحداث والتي أدّت بحسب الخطة المرسومة الى:

- تدمير مركز التجارة العالمي في نيويورك.
- مهاجمة مواقع إستراتيجية في العاصمة واشنطن.
- قتل أكبر عدد ممكن من الأنفس.

يعتقد معدّو التقرير بان السبب الأول وراء نجاح تنظيم القاعدة في تحقيق أهدافه هو كفاءة العملاء المزدوجين المعادين لأميركا والمزروعين داخل أجهزة الاستخبارات الأميركية في فتح أبواب أميركا ووكالات إستخباراتهم لعمليات إختراق سرية من قبل رجال بن لادن المتخفين. وهؤلاء كانوا كفوئين بنفس القدر في التغطية على مسارات الاختراق لعملائهم من أجل عدم تعريضهم للكشف.

فتحت غطاء التجنيد يمكّن العملاء من تدمير الخصم، تم إدخال العناصر المعادية لدوائر إستخباراتية أميركية رئيسة وللقوات الأميركية الخاصة، حيث تكرّس هذه العناصر نفسها للخداع وتدمير هذه المؤسسات من الداخل.

فقد تمكّن عملاء الاختراق في وقت لاحق من القفز من السور، ليعودوا الى سيدهم الحقيقي، بن لادن. فأهمية تموقع الشبكة الاسلامية تكمن في إنتشار أجنحتها والزخم المتنامي لتحقيق هدفين أساسيين: الأول: الاندماج مع تنظيم الجهاد الاسلامي في مصر، الشريك في عملياتها والذي يعطي للتنظيم ذراعا عملياتياً فاعلاً والذي مازال يعمل حتى اليوم. الثاني هو لرفع القيود الضيقة في أفغانستان عن تنظيم القاعدة وفتح طريق جديدة في شرق أفريقيا، حيث أمكن تدشين قواعد لعمليات في السعودية ومصر والشرق الأوسط بصورة عامة. فالشبكات التي تأسست في سنوات القاعدة في السودان قد وصلت ذروتها العملياتية في عام ٢٠٠٣.

الرئيس بوش يعتقد بأن إثنين من السناتورات مسؤولان عن المقاربة التدخلية لأجهزة الاستخبارات الأميركية وهي مقاربة تم تبنيها من قبل الكونغرس، والسناتوران هما: ريتشارد شيلبي، والذي توصف علاقاته مع مدير وكالة الاستخبارات المركزية السي آي أيه جورج تينيت بأنها خصامية، والآخر هو بو جراهام، العضو الديمقراطي القيادي الذي يأمل بخوض الانتخابات الرئاسية.

الصفحات الثمان والعشرون الحساسة تغطي ليس فترة تينيت في إدارة الوكالة فحسب، بل تعود الى فترة مبكرة حين كان تينيت يعمل كنائب مدير للوكالة. فالنشر الكامل للتقرير سيؤدي الى وضع حد لمستقبل تينيت في الوكالة. وفيما تحاول القوات الأميركية الاقتراب من القبض على صدام حسين في العراق، فإن هذه تمثل أسوأ لحظة محتملة للرئيس من أجل مواجهة أزمة تشهدها القمة في المخابرات الأميركية.

بالنسبة لبوب جراهام، فإن الرئيس بوش يعتقد بأن جراهام هو الشخص الرئيسي وراء دفع الاستنتاجات نحو إتجاه يخدم مراهنته على الرئاسة. فالرئيس منع نشر جزء من التقرير لمنع جراهام من الحصول على إثبات عدم كفاءة الرئيسين بوش الأب وبوش الإبن في التعامل مع القاعدة والعراق ليس في عام ٢٠٠٣ ولكن منذ عام ١٩٩١.

ولكن يبقى أن التقرير (بما ذلك الجزء المحجوب) لم يجب عن السؤال الأكثر اهمية وهو: هل إعترفت الدوائر الاستخباراتية الأميركية بوجود مخترقين بداخلها، وبالتالي هل سعت الى تطهير نفسها من المخترقين الخصوم الذين نجحوا في تنفيذ عملياتهم حتى كوارث سبتمبر؟ واذا كان الأمر كذلك، فهل المخابرات الأميركية قادرة الآن على التنبوء بهجمات إرهابية في المستقبل وإتخاذ الاجراء المناسب لمنع وقوع هذه الهجمات؟.

مَنْ يُمثّل مَنْ في المملكة المتقاعدة؟

الحجازيون يمثّلون أنفسهم ولم ينيبوا أحداً عنهم!

في المجتمعات المتعددة، لا يمكن لجماعة أوفئة أثنية أن تُمثل من خارجها، أو تعبّر جهة نظيرة لها عن مصالحها في الدولة، بغض النظر عن طبيعة السلطة سواء كانت تسلطيّة أو ديمقراطية حرّة. فالجماعة التي تتميّز عن غيرها بالمعتقد أو بالأرض أو باللغة أو بالعرق، وسواء كانت أكثريّة في الدولة، أم أقليّة، تميل الى الثقة بأبناء جلدتها ومن يحمل ثقافتها وهويتها ويعرف طموحات أبنائها وتطلّعاتهم. وكلّما كانت الأزمة الأثنيّة أو الطائفية معقدة وحادّة كلما ارتفعت السدود والحدود بينها وبين نظيراتها، وأصبحت الجماعة متميّزة عن غيرها وفق قاعدة (نحن وهم)، وبالتالي اشتدّت أواصر الرابطة الأثنيّة، الأمر الذي يزيد من تعقيد تمثيلها من خارج أبنائها الى الحدّ الذي يبدو فيه الأمر مستحيلاً.

والمملكة ـ التي لم يُعترف بالتعدّد فيها منذ نشأتها الحديثة ـ كانت تواجه أزمة التمثيل بالتعمية والتغطية على حقائق الأرض، ولكن المشكلة مازالت قائمة، وهي جوهر السياسة المحلية وتمثل عمق الأزمة الإجتماعية والسياسية. والمملكة، وبسبب سياسات السلطة وطبيعة نشأة الدولة السعودية الحديثة، شهدت صراعاً دموياً في جوانب منه، وثقافياً دينياً حاداً بين التكتلات التي تشكل سكان الدولة؛ وكان ولاة الأمر! يعتقدون بأن ذلك الصراع مفيدٌ لهم سواء في احتكار السلطة في يد العائلة المالكة وحلفائها، وفي إقصاء المخالف المختلف، وفي منع قيام ثقافة وطنية وروح وطنية يمكن أن تهدد في المستقبل الحكم المحافظ، وتؤسس لمرحلة جديدة.

لهذا، فإن العلاقة بين التجمعات السكانية في المملكة اتخذت طابع العداء والحذر والتحاسد والخوف فيما بينها، وهذا ـ وإن خدم السلطات في المدى المتوسط ـ إلاّ أنه أفضى الى شروخ إجتماعية غير قابلة للجبر في المدى المنظور، كما أن ذلك أدّى الى تهديد أسس الدولة ووحدتها. ومن الغريب أن الفئات الإجتماعية المختلفة مناطقياً ومذهبياً في المملكة لم تلتق ولو لمرّة واحدة على أساس المواطنة، بل أن مؤتمر الحوار الفكري الذي عقد قبل نحو شهرين يعدّ الأول منذ تأسيس الدولة، الأمر الذي يعطي صورة عن عمق المأساة، وكيف أن مشروع الدولة كان قائماً على تفتيت المجتمع من أجل وحدة السلطة.

سلطة العائلة المالكة موحدة اليوم في ظاهرها، والدولة السعودية الحالية ممزّقة مثلما هو مجتمعها، وإن النفخ في الخلافات الداخلية الذي كان السياسة المفضلة للعائلة المالكة أوصل الجميع بمن فيهم العائلة المالكة الى مفترق طرق: إمّا أن تتقسم المملكة، أو تتقسم السلطة على الفئات

الإنقسامات الإجتماعية الحادّة في المملكة تجعل من المستحيل تمثيل الفئات المختلفة من خارجها وبغير أبنائها

الإجتماعية التي تبلورت بفعل التمايزات العميقة بينها.

ووفق هذا، فإن الشروخات الإجتماعية الحادّة، ارتدّت على الدولة وعلى العائلة المالكة، وعمّقت معضلة التمثيل السياسي للمجاميع السكانية، وإن أعاقت مسألة التغيير والإصلاح، ولكن هذه الإعاقة تمثل خطراً حقيقياً لا منفعة للسلطة نفسها، فهي تفتح الباب أمام إصلاحات أو مطالب من نوع مختلف: العودة الى حضن الأثنيات وعصر ما قبل قيام الدولة السعودية، أي بعبارة أصح: حين تنغلق الأبواب أمام الإصلاح السياسي والتمثيل الحقيقي للمكونات المجتمعية السعودية، تُفتح الأبواب أمام الخيارات الأخرى.

المهم.. إذا كانت البلاد متعددة في مذاهبها ومناطقها وتاريخها وأعراقها ومناخها وتراثها، وهو واضحٌ للعيان، فإن أزمة التمثيل تبدأ بالسياسة، فمن الذي يمثل البلاد كقيادة؟!

الجواب الإبتدائي: العائلة السعودية المالكة هي الممثل الوحيد للشعب، بغض النظر عن الطريقة التي وصلت فيها الى الحكم.

بيد أن القضية لا يمكن أن تحسم بهذه السهولة، فالعوائل المالكة ـ كما يرى إرنست غلنر ـ أقدر على تمثيل المجتمعات المتعددة إذا ما كانت خارج التأطير الأثني، أي إذا ما جاءت من خارج التنوّع القائم، وفي بعض الأحيان تكون العوائل المالكة خارجية المنبت والأصل، ومع ذلك يكون لها قبول داخلي، طالما أن كل جماعة لا تقبل بسيادة الأخرى عليها؛ وهناك أمثلة عديدة تدعم هذا الرأي، من بينها العائلة الهاشمية المالكة في العراق بعيد استقلاله، ومحاولات بعض الأطراف السياسية في العراق اليوم لإعادة الملكية قائمة على هذا المبدأ: إيجاد قيادة رمزية للشعب من خارج التصنيفات الأثنية والمذهبية. ذات الأمر ينطبق على العائلة المالكة في الأردن وفي مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وكذلك العائلة العلوية المالكة في المغرب، إضافة الى أمثلة أخرى من العالم.

لكن العائلة المالكة السعودية هي جزء من جماعة مذهبية ومناطقية، وتشاء الأقدار أن هذه الجماعة هي التي غزت واحتلت المناطق الأخرى وسيطرت على شؤون الدولة كافة، السياسة والدين والإقتصاد والعسكر وغير ذلك. ومع أن العائلة المالكة حاولت الترفّع عن العوائل الأخرى والقبائل العديدة التي شاركتها غزواتها ومعاركها، ووضعت حدوداً للتداخل الإجتماعي (الزواج مثلاً) إلا أنها أبقت على تمثيلها الواضح لفئة إجتماعية سياسياً ومصلحياً ومذهبياً وقدّمتها على غيرها. ولهذا لا ينظر كثير من المواطنين الى العائلة

المالكة إلا على أساس أنها تمثّل الفئوية، وتحابيها، وتدعمها، وقد حسمت خياراتها بهذا الشأن حتى في هذا الظرف العصيب الذي تمرّ به الدولة.

فعلى سبيل المثال، يصرّ الأمير نايف على أن الدولة السعودية (سلفية) ولم يكتف بالقول إنها إسلامية أو حتى سنيّة المذهب؛ وفعل الأمير سلطان ذات الأمر في تصريح أخير له، فأكد على ذات المعنى، ودافع عن مذهب الدولة (السلفيّة) وعن (الوهابية) وعن مؤسسها. وسلطان نفسه، كما بقية الأمراء السعوديين، يرون أن نجد هي الأساس في الدولة، بل ليس كلّ نجد وإنما القصيم، حتى أن سلطان صرح قبل بضع سنوات بأن بلاده تفتخر بأن أكثر مسؤوليها من القصيم!

ومثل هذه الأقوال قد تهضم على مضض، لو أن الدولة فعلاً تمثلها أكثرية سكانية ومذهبيّة. ولكن ـ كما هو معروف حتى من الإحصاءات الحكومية غير الموثوقة ـ فإن نجد (سكاناً ومذهباً) لا تمثل سوى أقليّة في البلاد، وإن اهتمام العائلة المالكة بتمثيلها وإرضائها على حساب المجاميع السكانية الأخرى يطرح سؤالاً ملحاً حول مصداقية تمثيل العائلة المالكة لما يسمّى بالشعب السعودي.

ونحن هنا لا نطرح التمثيل بالمعنى السياسي المتعارف عليه، من حيث الإختيار والإنتخاب، وإنما على مستوى أدنى من ذلك: شعوراً وتحقيقاً لمصالح متوازنة لمن يُزعم أن العائلة المالكة تمثّلهم.

وعلى صعيد الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، فإن التعددية التي لم يعترف بها في المملكة لم تنعكس شراكة في التأسيس ولا في الإدارة ولا في غير ذلك. فلا البلاد تدار بمنطق الكفاءة، ولا بمنطق التعدد الذي يفرض الشراكة بين الجماعات المختلفة حتى مع وجود نظام تسلّطي. لكن التسلّطية اجتمعت مع الفئوية لتخرج علينا دولة مسخاً تتحكم فيها الأقليّة في كل شؤونها.. فئوية لا تؤمن بالتعدد ولا بالحوار ولا بالشراكة في الحكم ولا تقبل بغير امتلاك الحقيقة وامتلاك السلطة كاملة غير مجزئة.

حين لا يكون هناك مجال حتى لمجرد الإعتراف بالأمر الواقع من جهة التعدد المناطقي والمذهبي، تأتي الأقليّة المتسلّطة فتبرّر لك لماذا معظم أجهزة الدولة ووزاراتها بيد فئة ومنطقة، ولماذا معظم مقاعد مجلس الشورى محتكرة إليها؟ يقولون: كلّنا أبناء وطن واحد، وخادم الحرمين الشريفين! لم ينظر سوى الى



الفئوية السياسية والمذهبية لا تمثل شعباً متعدداً

الكفاءة، فكل عضو يمثل كل أبناء الوطن، وكل وزارة تمثل مصالح العموم!

فهل هذا هو الواقع فعلاً؟!

وحتى المتطرفين الوهابيين، الذين كفّروا كل أبناء الوطن، يصبحون ممثلين للشعب بمجمله، رغم أنهم لا يعترفون بإسلام الآخرين، ولا يؤمنون أو يقبلون بمواطنة يتشارك فيها الجميع وتضعهم على حدّ سواء مع الآخر المواطن (الكافر) بنظرهم!

ومع هذا، يأتي هؤلاء ليمثلوا وجه البلاد

الوهابيون وآل سعود لا يمثلون الحجاز فمن يكفّر الآخرين لا يمكنه تمثيلهم، ومن يحابي الفئوية لا تقبل قيادته

سياسياً في الخارج، وكذلك وجهها الديني. وحين يتحدثون عن المملكة وشعبها فهم قسمان من وجهة نظرهم: أهل السنّة والجماعة، والروافض الكفار. وهم بالطبع من يمثّل أهل السنّة والجماعة! أما أهل الحجاز فكفار هراطقة صوفية! إنهم يعتبرون أنفسهم ممثلين لكل السنّة بمن فيهم أهل الحجاز حينما يريدون مواجهة الشيعة. والسؤال كيف تمثّل إناساً من الناحية الدينية أنتَ لا تعترف أصلاً بإسلامهم، ولا بعلمائهم، بل تكفر علماء الحجاز، وتطعن في ديانتهم وتقواهم، وتؤلف الكتب ضدّهم، ولا تردّ حتى السلام عليهم؟!

بعد هذا يأتيك طواغيت السياسة الصغار، المحتكرون لقراراتها، والمسيطرون عليها! فإذا تحدثوا لنخبة الحجاز، أثاروا النعرة الطائفية، وأزالوا الحواجز نظرياً ليشكلوا جبهة مقابل الشيعة، وحين يذهبون الى الشيعة يقولون لهم نحن وإياكم أقرب عرقاً وأصلاً ومصالح وتاريخ من الحجازيين، فدعوهم وتعالوا معنا نصطف لحماية الوطن! ومصالح الوطن!

ومثل هذه الألاعيب رغم تهافتها وانكشافها، جاءت للتغطية على سيطرة الفئوية على الحكم ومقدراته، وتستهدف الإستمرار في ذات المنهج الإستبدادي والتسلطي.

إطمئنوا! لن يمثّل الحجاز دينياً أو سياسياً إلاّ أهله، وهذه الدولة القائمة لن تبقَ إلاّ إذا أُعيد الإعتبار لواقع التعدد وقامت مؤسسات الدولة على الإعتراف بالآخر وشراكته وتمثيل لذاته بصدق.

وبكل الصدق نقول، إن المذهب الرسمي (الوهابي) لا يمثلنا دينياً، وآل سعود لا يمثلوننا سياسياً.. ونظنّ أن المناطق والجماعات الأخرى تشاركنا الرأي هذا.

نحن أبناء منطقة متميزة، بل أبناء منطقة كانت دولة، لم تعدم الرجال ولا الفكر، ومن الحيف أن يفرض علينا التمثيل الفئوي بالقوة، ومن الظلم كل الظلم أن تُرهن البلاد بيد أقليّة.. وحكم الأقليات لا يستمر إلاّ بالعنف والتضليل، وحين تزول العصا، أو يصعب استخدامها لن يجد الحاكمون منّا ولاءً إلاّ إذا كنّا أكفاء، أما والحال هذه، فإن الحكم شأن نجدي وهابي لا يمكن لحرّ أن يقبل به.

هذه هي الحقيقة، مهما حاول المتسلطون إخفائها والتعمية عليها.

العائلة المالكة تتحول الى (مصنع فساد وإفساد)

الفساد في مملكة تسير الى حتفها

لا توجد دولة محصّنة ضد الفساد الإداري والسياسي والمالي. ولهذا جاءت القوانين والشرائع لضبطه وجعله في أدنى المستويات؛ ولذلك أيضاً نبعت أهمية مؤسسات المجتمع المدني الرقابية، وكذلك حرية التعبير التي تكفل فضح الفساد وتنوير الرأي العام وكذا صانع القرار بوجوده بما يكفل ردع المفسدين الآخرين. وفوق هذا يأتي القضاء المستقلّ الذي لا يحابي أحداً فينزل حكمه على المفسدين سواء كانوا في السلطة أو خارجها.

والمملكة ـ التي يتبجّح مسؤولوها بالخصوصية! ـ هي من أكثر الدول المصابة بداء الفساد، منذ تأسست وتصاعد الفساد فيها بعد تزايد الثروة النفطية، رغم أنها تزعم تطبيق الشريعة، وتزعم بوجود جهاز قضائي مستقلّ، وتزعم بأن القيادة السياسية فوق الشبهات!!!

ولكن بعض المدافعين عن الطغاة، يزعمون بأن ما في المملكة من فساد لا يختلف عن المعهود في الدول الأخرى، وهذا غير صحيح ألبتة، إذ لا توجد دولة في العالم غير المملكة يتقاسم الأمراء والأميرات نفطها قبل تصديره، فلكل واحد من الكبار والمتوسطين حصّة فيه؛ ولا توجد دولة في العالم تسرق العائلة المالكة فيها كل أراضي الدولة وتعتبرها ملكاً خاصاً، ولا توجد دولة في العالم يصحو فيها صاحب الشركة من نومه وقد أصبح له شركاء من الأمراء يمتلكون نصفها أو أكثر بلا مقدمات وبلا مقابل!؛ ولا توجد دولة في العالم تدفن بحارها للمزيد من الأراضي رغم الصحارى فتدمر البيئة إلا في المملكة وعلى يد الأمراء، ولا توجد دولة في العالم أزكمت صفقات الأسلحة أنوف القريب والبعيد سوى دولة الأمراء السعوديين، ولا توجد دولة في العالم طاردة للرساميل مثلما هو الحال في المملكة، كما لا يوجد قضاء فاسد (وبإسم الدين للأسف) مطواع بيد الأمراء ومشارك لهم في سرقاتهم وفسادهم مثلما هو في المملكة.. الى آخر الأمثلة التي لا تحتاج الى استفاضة.

فساد غير مضبوط وعلني

يقول علماء السياسة بأن الفساد في المستويات الدنيا أمرٌ متحمّل، وهو نتيجة طبيعية لفساد آخر في القوانين. لذا تأتي (الرشوة) مثلاً لتتجاوز البيرواقراطية وسوء الإدارة، فتقوم بعمليّة تسهيل معاملات الناس وأصحاب المصالح، لأنهم يضطرون إليه اضطراراً.. أي أنه فسادٌ محدود جاء لحلّ أزمة غياب القانون، أو ضعفه، أو عدم واقعيته. بيد أن الفساد في المملكة ضارب في رأس قيادتها، فهم (القطط السمان) وحاشيتهم تسير على دربهم، وكذلك الكثير من المسؤولين والإداريين؛ حتى أن المواطن لا يعتقد بأن هناك إلا الشاذ من المسؤولين الوطنيين الحقيقيين المصلحين الغيورين على أبناء وطنهم. وفساد الأمراء، كما تكشف عن ذلك، شكاوى المواطنين وحكايات الأمراء المنشورة في الداخل والخارج، ليس فساداً محدوداً بعدد منهم، الأمر الذي يجعل الوضع بالغ الضرر، خاصة وأن عدد أفراد العائلة المالكة يصل الى ثلاثين ألف شخص، بمعنى أن العائلة المالكة تحوّلت الى (مصنع) إفساد وتخريب للدولة نفسها.

والفساد في المملكة ليس حالة عارضة طارئة، ولا تنحصر في مال وسرقات فحسب، بل هو نتاج عقلية وتفكير غير سوي. فهناك فرق بين من يمارس الفساد والإفساد وهو يدرك بأنه كذلك، وأن القانون يحرّمه، وأنه يعتدي على حقوق الناس وأموالهم وأعراضهم؛ أما في المملكة، فإن العائلة المالكة لا تعتقد بأنها تمارس الفساد والنهب والسلب، إذ جلّ ما تفعله هو (التصرف فيما تملك) ومقولة ملك الآباء بمعنى التملك واضحة، وكثير من الأمراء الكبار (خاصة سلمان) يصرّح في مجالسه علناً بأن الدولة بما فيها من حمولة مادية وبشرية ملك لآل سعود، فهم يتصرفون فيما يملكون، ولا يعتقدون بأنهم خرقوا القانون، أو أنهم يفسدون ويروجون للفساد.

هذا بالضبط، أهم سبب يجعل التحكّم بالفساد في المملكة غير ممكن، لأن ضبط الأمراء يحتاج الى آليّة فكرية مختلفة قبل أن تكون آلية قانون وشرع ودين وأخلاق. ولهذا، فإننا رغم السنين العجاف التي تمرّ بها المملكة من الناحية الإقتصادية، لم نشهد إصلاحاً مهما كان محدوداً، على كل الأصعدة. ولم تتغير ممارسات الأمراء وتعدياتهم على الأملاك العامّة والخاصة؛ فهم في منحدر لا يستطيعون التراجع عنه؛ ولعلنا نتذكر ـ ونحن في فترة الصيف ـ ما أنفقه الملك فهد، وما سينفقه عبد الله ـ فضلاً عما سيفعله هو وحاشيته ـ في المغرب هذا الصيف، وما يفعله الأمراء الآخرون داخل المملكة نفسها والتي وصلت حد استخدام

أمير يسرق أرضاً بقوة السلاح!

أن يسرق الأمراء أراضي الدولة فهذا (ملكهم) كما يقولون! ولكن أن يعتدوا على أملاك الآخرين، وهو ما يحصل دائماً، فإنه أمرٌ غير متحمّل وسبب ويسبب صدامات مسلحة في بعض الأحيان.

الأمير فيصل بن ثامر بن عبد العزيز آل سعود، كان وكيل إمارة مكة المساعد للشؤون الأمنية، عزله الأمير عبد المجيد مع (رفع رتبته!) كمستشار له! وقد رأى فيصل هذا أرضاً ناحية مطار جدة، فنصب له خيمة هناك، ثم جاء ووضع علامات تشير الى ملكيته لها، ثم جاء ببعض الأشجار لزراعتها (ليتملكها بإسم الإحياء!!). خلال هذه الفترة تنبّه الملاك الحقيقيون للأمر، فجاؤوا الى أرضهم، ووجدوا الأمير هناك، وشرحوا له أن هذه الأرض ليست (رحمانية) أي ليست ملكاً للدولة، وإنما لهم وأن لديهم المستندات، وأظهروا له بعضاً منها، ولكن الأمير غضب وحمل رشاشه بوجههم، فهرعوا لسيارتهم، لكن الأمير أطلق عليهم صليات من الرصاص، لم تصب ـ لحسن الحظ ـ أحداً بضرر عدا السيارة.

قيل أن أوامر عليا جاءت بإيقاف الأمير اللص والمجنون! في فيلا لبضعة أيام عقاباً له!

المعلوم أن أب فيصل هذا انتحر في الستينيات في الولايات المتحدة الأميركية أثناء إجراء عملية لتحويله الى أنثى! كما أن عمّه شقيق أبيه الوحيد، ممدوح بن عبد العزيز، كان أمير تبوك وتصور بأنه أصبح ملكاً، حتى أنه فكر في استقلال تبوك عن الدولة! فأزاحوه وعيّنوه مديراً لمركز الدراسات الإستراتيجية، وهو مركز وهمي، لا توجد له حتى غرفة في الديوان الملكي!

السلاح في نهب المواطنين، والإستيلاء على أملاكهم.

وحتى الآن، لم نسمع أن أميراً أو وزيراً أو مسؤولاً حوكم بتهم الفساد، ولا يبدو أننا سنسمع بذلك في المستقبل القريب، لأن الأصل والتوجّه العام هو أن الفساد غير محرم وغير معاقب عليه، ولا يشمله قانون. ثم إن كل المفسدين من خارج العائلة المالكة، مرتبطون بالأمراء الكبار والصغار وبالأميرات أحياناً، وإن محاكمة أحدهم تعني محاكمة (هيبة) العائلة المالكة، وهي هيبة سقطت في الوحل منذ زمن بعيد.

إن دائرة الفساد تتسع، وإذا كانت قدوة شعب المملكة هم أمراؤها وحكامها، فإن كل واحد من المواطنين فضلاً عن المسؤولين يشعر بأن لا عتب عليه إن سرق أو أفسد. وإذا كانت الأملاك العامة، أو بيت مال المسلمين، أو ما يسمى بخزينة الدولة، يتلاعب بها الصبيان من الأمراء، فإن شعوراً آخر يظهر بين العامّة يميل الى عدم احترام الملكية العامة، ويرى بأنه يحقّ له أن يأخذ ما تصل إليه يداه، وشعاره: إذا كان ربّ البيت بالدفّ ضارباً/ فشيمة أهل البيت كلّهم الرقصُ!

إن المواطن حين يعتدي على التافه من الحق العام، إنما يفعل ذلك أحياناً بضغط الحاجة، وفي أحايين أخرى فإنه يبرر فعله بأن (الجميع يسرقون، فلماذا أنا دونهم؟).. أو يبرر ذلك بأنه إنما يسرق (حقّه) الأصيل من المال العام، وأنه إن تركه، فسيأتي سارق آخر يأخذه!

الملكية العامة غير محترمة في المملكة بشكل يدعو للدهشة. وفي الوقت الذي يحترم الناس الملكية الخاصة بقدر ما، إلاّ أنهم يعتبرون من الرجولة بمكان سرقة أموال الدولة ونهب الأراضي بالتعاون مع شركاء كبار! أن تسرق كل المواطنين (أي سرقة المال العام) فهذا غير محرّم!، بعكس ما هو موجود في كل الدنيا، التي تعتبر جريمة الجرائم التهرب من الضرائب، أو الإعتداء على الأملاك العامّة.

آثار الفساد

إننا حتى الآن لم نشهد أي محاولة لمكافحة الفساد بشتى أصنافه، وإن كان الجانب المالي هو الذي يقفز الى المخيلة. باختصار لأن مكافحة الفساد تعني مكافحة المفسدين، والمفسدون هم أمراء الأسرة المالكة، وخاصة الأمير سلطان. ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمير عبد الله حين قابل وفداً سلّمه (وثيقة الرؤية) قال للوفد بأنه يفعل ما في وسعه للقضاء على الفساد، وأضاف بأنه نجح في ذلك مع الجميع، عدا إثنين! لم يشر إليهما بالإسم، ويقصد: الأميرين سلطان ونايف!

ومما لا شك فيه، إن العجز عن ضبط الفساد ضارب الأطناب من شأنه:

* إعاقة الدولة عن النمو في البداية، وفي حال تطوره كما هو الحال الآن، فإنه كفيل بتفتيت مؤسسات الدولة وجعلها عاجزة عن الإيفاء بالحدود الدنيا من متطلبات المواطنين في الرعاية الإجتماعية، الأمر الذي سينعكس بصورة تلقائية على الوضع السياسي والأمني.
* إن استشراء الفساد الذي تقف عليه قمّة الهرم يفقد نظام الحكم شرعيته، فالحديث الذي لا ينتهي عن الفساد والذي لا يمكن أن يبرره أحد، صار معول هدم لهيبة الأمراء وسلطتهم وشرعيتهم في الحكم. ليست المسألة تتعلق بالسلوك الشخصي، وهو سلوك مشين على أية حال، ولكنه يتعلق بحياة المواطن وعيشه.
* إن استشراء الفساد قادر على تأجيج مصادر العنف، فكلما بغى وطغى الأمراء في ممارساتهم وتصرفاتهم الممجوجة ولم يضبطوا تصرفاتهم، كلّما كان المواطن أقرب الى استخدام حقّه في الدفاع عن نفسه وعن مصالحه وممتلكاته.
* إن الفساد فيروس قابل للإنتقال من جهاز لآخر، ومن شخص لآخر؛ بحيث لا يمكن التحكم في دائرته. فلقد أدّى الفساد الأخلاقي والمالي للأمراء الى إفساد الجهاز القضائي كلّه، حتى أن عدداً من القضاة المعتبرين وقعوا فريسة الإغراء. وانتقل الفساد الى الجهاز الأمني والعسكري، فكل شيء قابل للإمضاء بالرشوة من توظيف مواطن، الى تهريب سلاح أو قطع غيار من مخازن الجيش، الى إطلاق سراح معتقل، أو تهريب آخر. الفساد لا يقف عند حد ولا عند مؤسسة بعينها.
* وأخيراً فإن الفساد يفقد النظام شرعيته في الخارج. وسمعة آل سعود اليوم معلومة للقاصي والداني، ولكن المهم أنها تعطي الإنطباع لدى حلفاء النظام في واشنطن بأن هذا النظام غير قادر على إصلاح نفسه. مثل هذا قيل صراحة للوفد السعودي الذي زار لندن قبل ثلاثة أشهر، حيث تحدث مسؤول في الخارجية البريطانية قائلاً بأن أساس المشكلة في السعودية هي العائلة المالكة وفسادها، وأضاف بأن الدولة السعودية ستزول خلال الأعوام الخمسة القادمة.

نحن هنا لا نطالب بإلغاء الفساد، ولكننا نطالب بالسيطرة عليه؛ فالإلغاء أمرٌ مستحيل. والمشكلة أنه لا توجد أية جهة قادرة على مكافحة الفساد، حتى القضاء نفسه، وحتى لو قرّر الأمراء مكافحة الفساد، فإن قراراتهم لن تأخذ طريقها، لأن الجهة التي يناط بها مكافحته يجب أن تنبثق من إرادة شعبية تستطيع مقاومة فساد رموز السلطة، ولا تتردد في مكافحة الرموز المتوسطة، ولا نقول الكبيرة!

إذا كانت السلطة مفسدة لمن يحكم، فإنها فعلاً سببت فساداً غير متوقع في مجتمع محافظ، بحيث ان الفساد اخترق كل الدوائر العليا، بما فيها المؤسسة الدينية، التي كان يمكن أن يلوذ بها المجتمع.

هل يعني هذا أن ليس هناك حلّ للفساد؟!

نعم! ليس هناك حلّ آني للفساد، ولن يأتي الحلّ إلا بعد البدء بالإصلاحات السياسية، فهذه الأخيرة هي الأداة الوحيدة القادرة على توفير مناخ صحي قادر في المستقبل على مقاومة المفسدين سياسياً وإدارياً ومالياً، وفي مقدمتهم أمراء وأميرات العائلة المالكة.

لأول مرة: مواطن يصفع أميراً بالحذاء!

محمد باشراحيل، مواطن من جدّة، أراد السفر الى لبنان فذهب الى القنصلية اللبنانية بجدّة بغرض إستخراج فيزا لإحدى الخادمات الأجنبيات. قيل أن مشادّة وقعت بين القنصل وباشراحيل، تطورت الى ملاسنة؛ تطوّر الأمر بعدها حين التقى القنصل بمحافظ جدّة المتهور وغير المتزن الأمير مشعل بن ماجد بن عبد العزيز، الذي أمر باستدعاء باشراحيل لمقابلته، فجاء الرجل، ولكنه لم يؤذن له بالدخول على الأمير حسب طلب الأخير، قاصداً من ذلك إهانته. وبعد نحو ساعة أُدخل باشراحيل على الأمير وهو لا يعلم سرّ استدعائه. ولكن مشعل فاجأه بمجرد أن رآه، بالسب والشتم (من الوزن الثقيل) حيث شتم الأب والأم ونعته بالكلب!، هذا والرجل لا يعلم ما سرّ غضب الأمير الذي لم يتوقف، فما كان منه إلا أن خلع حذائه وصفع الأمير على وجهه وصدره، فاحتوش الجلاوزة والحرس باشراحيل، واتصل مشعل بمدير الشرطة طالباً منه اعتقال الرجل، ولكن مدير الأمن رفض ذلك، وتذرّع بأن سجن الرجل يحتاج أوامر من أمير المنطقة، وفعلاً أمر عبد المجيد باعتقال باشراحيل انتصاراً للدم الملكي الذي أراد أحد أبناء العامة التفريط بقدسيته!

حاولت عائلة باشراحيل إطلاق سراح إبنها، ولكن دونما فائدة، فقد رفض عبد المجيد إطلاق سراحه؛ وبعد الإتصال بالعديد من الجهات والمسؤولين، التقوا بالأمير محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية، والرجل الثاني في الجهاز الأمني وهو يقوم مقام والده أحياناً في اتخاذ القرارات مهما كانت كبيرة. ومحمد هذا يكره ابن عمه الأمير مشعل، لذا طلب من أهالي باشراحيل أن يأتوه بوثيقة من مستشفى تبين أنه مريض، وحين سلم أياها أمر بإطلاق سراحه، حيث لم يمض با شراحيل سوى أربعة أيام!

لأول مرة يكشف فيها النقاب عن أن مواطناً يصفع أميراً بالحذاء! وهذا يدلّ على أن السيل بلغ الزبى!

مشروعية الدولة

المراجعة أو الإنتحار

الحق التاريخي في الحكم ودعاوى (ملك الآباء والأجداد) لا تعطي حقاً تاريخياً لآل سعود لحكم البلاد، أو مناطق في البلاد. ماذا لو قال الأشراف أو الهاشميون بأن حقوقهم التاريخية أقوى من حق آل سعود؟ ماذا لو قال الخوالد بأن حقهم التاريخي في حكم المنطقة الشرقية أقوى من حق آل سعود؟ ماذا لو ظهر لنا عشرات من المواطنين يطالبون بملك الآباء والأجداد في شمال وجنوب وغرب وشرق المملكة؟ إن مقولة الحق التاريخي ساقطة علمياً، فكيف يحكم آل سعود الحجاز وفق منطق الحق التاريخي؟ ومنذ متى كان آل سعود ملوكاً على الحجاز؟

كذلك حق السيف (أخذناها بالسيف) فهذا المنطق يجعل المملكة غابة يتنازعها الأقوى؟ فإذا جاء أحدهم مستعيناً بقواه الذاتية أو الخارجية - مثلما فعل آل سعود مع البريطانيين ثم مع الأميركيين - واستولوا على السلطة وأزاحوا آل سعود منها؟ هل سيصبح الحكم شرعياً؟ إن القبول بحكم (الغلبة) الذي ينظر له بعض السلفيين باطل، وخطير جداً، فهو يشرعن المعارضة والعنف كوسيلة صحيحة للوصول الى السلطة، ويعطي للقوة مشروعية فوق مشروعية الحق. فالإرهابي اليوم، والخائن بنظر البعض، قد يصل الى السلطة، فإذا وصلها أصبح شرعياً! فهل هذا منطق صحيح؟! وهل الشعب مجرد قطيع صامت يحكمه (الأقوى) في العضلات وفي التحالفات وفي الخيانات؟!

كذلك فإن آل سعود يزعمون المشروعية الدينية لحكمهم، ولكن لا مذهب الشيعة ولا المذاهب غير السلفية الأخرى تقبل بمنطق أن آل سعود حكاماً شرعيين من الزاوية الدينية. حتى السلفيين يرون اليوم أن حكم آل سعود غير شرعي، فلا هم جاؤوا وفق آلية شورى، ولا هم كأشخاص يتمتعون بمواصفات الحاكم المسلم حيث سلوكياتهم تفضح ذلك، وفوق ذلك لا يجري آل سعود السياسة وفق منهج الدين. ولكن الأمراء يزعمون تطبيق الشريعة، وأنهم يمثلون (السلفية) في حين أن أتباع هذه السلفية لا يغطون بشرعيتهم سوى أطراف من الجسد الملكي المتهالك. إذا كان لا بدّ من شرعية دينية للنظام السعودي، فهذه لا تتم إلا بأن يعترف بكل المذاهب الإسلامية، وتوصّل أحوالهم على الأرض، ومن ثمّ لا بدّ من أنهم جميعاً يفتون بشرعية النظام، وهذا غير حاصل. وحتى لو حصل، فإن المشروعية الدينية لا تكفي في هذا الزمان عن المشروعية السياسية، لأن الدين لا يوفّر كامل الغطاء لتصرفات العائلة المالكة، فهناك أطياف من المجتمع لا ترى في المرجعية الدينية مرجعية سياسية، ولا تقبل بغير أن يكون لكل مواطن رأي في نظام الحكم وفيمن يحكمه وفي السياسات التي تطبق عليه أو تجرى وفق أسسها أمور الدولة. كل هذا لا يتأتى إلا باستجلاء رأي الشعب، عبر صناديق الإنتخاب.

نأتي بعد هذا لشرعية المنجز السياسي والإقتصادي والإجتماعي لنظام الحكم السعودي؛ فكلما نجح فيها وفر شيئاً من ذلك الغطاء الشرعي، وأصبح أكثر قبولاً. ونحن نعلم اليوم الفشل الذريع، بل الهاوية التي أوقع فيها آل سعود الدولة والمجتمع. هاوية يدفع المواطن ثمنها من أمنه واستقراره ورفاهه ومستقبله ومستقبل أبنائه، كما من صحته وتعليمه وعمله. المنجز الذي حققه آل سعود ضئيل بالمنظور الإقتصادي ومعدوم بالمنظار السياسي، وحتى الجانب الأمني بدأ يرتدّ على المواطن جرائم لا أول لها ولا آخر، ولم تعد البلاد كما يزعمون (بلد الأمان والإستقرار)!

إزاء هذا المأزق، يجرّب الأمراء عضلاتهم لتوفير المزيد من شرعية القوة، والحقيقة فإن القوة لا تحتاج الى مشروعية، فمن يملكها لا يهتم أرضي الناس أم سخطوا، ولكن كلما كان الإعتماد كبيراً على استخدام العنف لفرض الطاعة على الجمهور، كلّما تضاءلت مشروعية نظام الحكم.. هذه معادلة لم يفقهها أساطين الحكم السعودي بعد. ومع أن أبواب المراجعة تضيق الآن، لكنهم يعولون على (السيف الأملح) وعلى (أخذناها بالسيف) وعلى مجموعة من العلماء والمشايخ السلفيين التائهين الذين انتهت صلاحيتهم ولم يعودوا قادرين حتى على ضبط الشارع، فضلاً عن توفير خطاب ديني حديث يمكن أن يفيد الأمراء في إطالة عمرهم.

مشروعية الدولة السعودية تم الطعن فيها من أقرب المقربين، أي من السلفية نفسها، ومن نجد معقل النظام. إنها مشروعية تتصاغر يوماً بعد آخر، فلا منجزات ولا ثقافة تدعم مقولات حكم الآباء، ولا أجيال تتقبل مقولة من أخذها بالسيف صارت له! وأصبح يتملك البلاد وأهلها.

الآن تجب مناقشة مشروعية الدولة من جديد، إن أريد لهذه الدولة أن تستمر، والعائلة المالكة أن تبقى في سلّم القيادة السياسية. ليس أمام الأمراء سوى طريق واحد: الإصلاح السياسي بما يشمل الإنتخابات، وإيقاف الفساد والهدر الإقتصادي وإصلاح جهاز الدولة الديني ومناهج التعليم، حتى تتمكن الأجيال الجديدة من الإقلاع الى عالم السلم والرفاه.

نظن أن الأمراء لا يفكرون في هذا، وربما لا يكون الأمر سيئاً بالنسبة لأولئك الذين يتمنون زوال الدولة. فتأخير الإصلاحات، واعتماد العنف كمنهج، والإستمرار في سياسات لصوصية، ستوصل آل سعود الى القاع سريعاً، لن يمكنهم حينها التفكير في الإصلاح، ولن يكون الإصلاح مقبولاً منهم، بل الإجتثاث من الجذور.

الكاتب السعودي المتميّز مشاري الذايدي، وفي مقابلة له مع أحد المنتديات في الشبكة العنكبوتية، تطرّق في إجابة على سؤال حول مشروعية الدولة، ورأى أن المشروعية تلك بحاجة الى إعادة نظر، وقال:

(إن فلسفة المشروعية بحاجة إلى إعادة نظر، فإذا كانت المسيرة المعرفية للفكر السياسي في وقت محمد بن عبد الوهاب قائمة على قصْر وظيفة الدولة على خدمة الدين، في المقام الأول، وسوْس الرعية بالدين، فإن هذه المسيرة المعرفية قد شهدت طفرات كبرى، تغير فيها جذريا مفهوم ووظيفة الدولة، وتبعا لذلك مشروعيتها... إن الخطاب السياسي الذي أقام الدولة في المرحلة الأولى والثانية وحتى الثالثة، لم يعد مجديا الآن، مع التطور الهائل الذي حدث في المعرفة السياسية، ومع الانكماش الكبير الذي شهده الخطاب الفقهي في جانبه السياسي، وعدم فعاليته الآن، إن المشروعية اليوم تقوم على المُنجز التنموي، الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي بطبيعة الحال، فبقدر ما تحقق الدولة من إنجازات على هذا الصعيد، أو ذاك، بقدر ما تتعزز مشروعيتها السياسية لدى شعبها).

وأضاف الذايدي قائلاً: (هذه هي الفكرة الجديدة التي يجب أن يعاد بناء المشروعية و(خطاب) المشروعية عليه، لا على أساس الوظيفة الدينية القائمة على الدعوة والتبشير بالإسلام وخدمته...الخ. أو على أساس حماية (النقاء) السلفي. إن خطابا كهذا، ومع مرور الوقت، سيخفف اللجوء المفرط للخطاب الديني في كل شاردة وواردة، وسيحرر طاقات البناء ويحميها من الاستنزاف في مراعاة هواجس الدينيين التي لا بداية لها ولا آخر. الذي أراه إلى الآن، ومع كل المؤشرات الجيدة في هذا الاتجاه، هو أنه لم يحدث بعد تحول حقيقي نحو هذا المسار.. ولذلك فإنني اعتقد أن الأزمة والاحتقان السياسي الإسلامي السعودي سيظل باقيا ما بقيت هذه الإشكالية دون تفكيك).

الأميركيون يستعدون لمواجهة جديدة مع السعودية

ملف السلفية الجهادية سيفتح في العراق قريباً

بالكاد تحاول الحكومة السعودية مواجهة الإتهامات بأنها مصنع تفريخ الإرهاب، وتدافع عن نفسها بأنها (ضحيّة) من ضحاياه. ولكن الأصدقاء كما الأعداء يتذرعون بالمثل العربي: بضاعتكم ردّت إليكم! وإنك لا تجني من الشوك العنب! ومن زرع حصد! الخ.

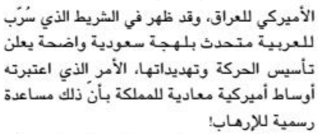
لكن يبدو أن السلفيين قد كبروا وشبّوا عن الطوق ولا تستطيع الحكومة إيقافهم. ومع أن نفوذها السياسي في البلدان الأخرى كان قائماً على مركب الوهابية والمذهبية والتبرعات ونشر الفكر الوهابي.. حيث الولاء للوهابية يسبق الولاء لآل سعود، وحيث الداعمون للمذهب يعتبرون أوفياء لنظام الحكم!.. مع هذا، فإن الحكومة لم تستطع حتى الآن فرز الألوان، بل هي مصابة بعمى الألوان فعلاً، فلم تعد تعرف من هو المتطرف ومن هو المعتدل، ومن هو العنفي، وفق مقاييس الوهابية طبعاً. كما أن الحالة في المملكة لا تساعد على التمييز، فالوهابي المعتدل في قضية ما متشدد في أخرى، ولهذا فإن الحدود مائعة الى حدّ بعيد بين المتطرفين والمعتدلين والعنفيين.

ولأن مؤسسات الدولة الدينية والجمعيات الخيرية والدعوية شبّت على الطوق، وهي متداخلة جداً مع المؤسسات الحكومية وشخصياتها، فإنها تستطيع إكمال رسالتها كما قبل أحداث سبتمبر، لأن جسد الدولة الديني لم يتغير فيه شيء، بل تمّ تحفيزه باتجاه العداء للغرب، وإن إمكانية المؤسسات الدينية لم تتغير، والجمعيات الخيرية قائمة مع شيء من المراقبة يقوم بها المتطرفون أنفسهم!

يتحدث الدبلوماسيون والصحافيون الغربيون العائدون من بغداد عن موجة سعودية جديدة تساهم في مواجهة الإحتلال، ويقولون بأن هناك تدفق في الأموال والرجال والفكر، حيث الكتب الوهابية بدأت بالإنتشار بين بعض طبقات السنّة الذين لم يكونوا في التاريخ السعودي الحديث هدفاً دينياً للحكم السعودي ولا لمؤسسته الدينية.

ويسوق هؤلاء أن عدداً من السعوديين قتلوا في عمليات المواجهة مع الأميركيين أعلنت بعض المنتديات عن أسماء بعضهم؛ كما أن التيار السلفي بشكل عام، استفزّ من إحتمالية سيطرة الأكثرية الشيعية على الحكم القادم في العراق، ورأى بأن وقت العمل قد بدأ، من خلال اختراق الحدود وإيصال الدعم، وفي بعض الأحيان - وحسب ما نشر - قام المستشفى السعودي في بغداد بإيصال بعض النشرات والكتب الدعوية والمعونات لفئات ألمح بريمر أكثر من مرة بأنها تحرّض على مهاجمة الأميركيين.

وقيل أن الحكومة السعودية تلقّت تحذيرات من الولايات المتحدة، وطلبت منها ضبط مواطنيها وحدودها مع العراق، خاصة بعد إعلان قناة (العربية) علانية في نشرات أخبارها أواخر يوليو الماضي عن تأسيس سعوديين للحركة السلفية الجهادية لمقاومة الإحتلال



الأميركي للعراق، وقد ظهر في الشريط الذي سُرّب للعربية متحدث بلهجة سعودية واضحة يعلن تأسيس الحركة وتهديداتها، الأمر الذي اعتبرته أوساط أميركية معادية للمملكة بأنّ ذلك مساعدة رسمية للإرهاب!

وبشكل مجمل، يشعر مسؤولون أميركيون بأن أيّة انغماس للسعودية في الشأن العراقي، سواء كان رسمياً أم إغاثياً سيؤدي الى تأليب الوضع على القوات الأميركية، التي بدأت - كما تقول مصادر غربية - بمراقبة النشاطات السعودية الإغاثية في العراق (بغداد تحديداً). أما المسؤولون في المملكة فيقولون بأنهم غير قادرين على ضبط الحدود العراقية السعودية، وترى بأن ذلك أثّر على الوضع الأمني السعودي أيضاً، حيث يتدفق السلاح الى المملكة وافراً رخيصاً. لكن لا يخفي بعض المسؤولين حقيقة أن المملكة ترى من واجبها دعم الجهات التي ترى بأن وصولها الى الحكم في البلد العربي المجاور عامل استقرار لحدودها وفي علاقاتها مع العراق المستقبلي. كما أن بعض المسؤولين يعتقدون - بحق - بأن الولايات المتحدة تريد تصدير أزمتها الداخلية في العراق الى دول المجاورة، وتحميلها أخطاء قوات الإحتلال، سواء كان المتهم سوريا أو إيران أو السعودية نفسها، وهي الدول التي تزعم واشنطن أن لها مصالح في تعكير الوضع الأمني الداخلي العراقي، وأول تلك المصالح تقوم على قاعدة إنغماس الأميركيين في مستنقع وتكبيدهم خسائر حتى لا يفكروا في التوجه الى بلد آخر.



شرطة سعوديون: هل يستطيعون مواجهة العنف المنظم؟

ومن المعلوم أن المملكة في تاريخها الحديث، كما تاريخ آل سعود كلّه، لم تكن على وفاق سياسي أو ديني مع العراق، لا مع شيعته ولا مع سنته ولا مع أكراده. وكان العراق على الدوام منافساً للحكم السعودي على زعامة الشرق العربي، وله من الإرث السياسي عداء غير قليل مع السعوديين منذ أن تشكل العراق الحديث وقاده الهاشميون المنفيون من الحجاز.

ولكن المملكة تشعر اليوم بأن استثمارها في العراق جاء متأخراً، وفي ظرف تسلط فيه الأضواء على مجمل حركتها ونشاطها السياسي، وخاصة المرتبط منه بالجزء التبشيري الديني الذي لم يكن يوماً يروق للعراقيين بمختلف توجهاتهم المذهبية. ولهذا، فهي من جهة تريد بناء قاعدة لها في العراق بالتحالف مع من أمكن من الشخصيات السنيّة العربية، ومن جهة ثانية لا تريد أن تتهم بالتدخل في الشأن العراقي، خاصة من زاوية مكافحة الإحتلال، وهي غير قادرة على منع السلفيين من المشاركة في المعارك ضد القوات الأميركية، كما أنها - رغم جهود مكثفة تبذلها - غير قادرة أيضاً على القطع بشكل يقيني أن المساعدات التي ترسلها لا علاقة لها بتمويل أنشطة ضد قوات الإحتلال.

المملكة في حيرة. وحيرة حكومتها تزداد من حقيقة أنها كلما أغلقت ملفاً انفتحت ملفات أخرى ضدها.

كما قلنا هو زرع، ومن زرع حصد، وهذا أوان الحصاد كما قلنا مراراً!

الإصلاح السعودي ووقفة صديقي !

مجاهد إبراهيم عبدالمتعالي

الإصلاح في السعودية.. كلمة كررها على مسامعي صديق لي مضيفا: لنقف مع الإصلاح فهو المستقبل الأفضل.. ثم حذرني من السوداوية التي أعيشها ليرجوني أن أقف مع الإصلاح فقلت له: من منا لا يريد الإصلاح!! لكن قطعا، كلنا لا نريد تكرار وهم مجلس الشورى، فقط نريد تفعيلا.. كم كان أبي - رحمه الله - مجحفا عندما بقيت إلى سن العشرين لا أجيد قيادة السيارة فكان يكبتني بكلمة (يا ولدي أنت تجيد القيادة ثم يسألني عن إسم المقود فأخبره ثم يسألني عن المكابح والموتور و.. و.. الخ ثم يقول: أرأيت أنت تعرف كل شئ في السيارة ولهذا أنت سائق ممتاز).

ربما هذا الإسلوب الأبوي جعلني أعتب على السعودية كعتبي على أبي عندما تأخرت في القيادة إلى هذا العمر الذي عشته مدار سخرية من قبل زملائي آنذاك، فالسعودية محتارة بين طرحين:

طرح إسلامي يراهن على الخصوصية، وطرح ليبرالي يراهن على حريات أعلى ومشاركة عالمية فاعلة على المستوى الدولي - ما زال الإسلاميون يحرمون الإستفادة من آثار الإخدود ومدائن صالح كإستثمار سياحي والشواهد كثيرة في تاريخهم المديد، التي تذكرني بما قاله لي أحد السياسيين العرب، عندما سألته عن التجربة الإسلامية في بلدهم فقال: التجربة مضحكة ومخجلة فعندما جاء الإستثمار الأجنبي لمشروع بسيط (الصابون) توقفنا لنرى الطرح الإسلامي فكانت المفاجأة أنهم يقولون: إعملوا ونحن نقيم عملكم هل يوافق الشريعة أم لا؟ وعندما طلبنا منهم العمل بأنفسهم كانت المفاجأة أنهم لا يجيدون سوى التنظير، فحتى أبجديات التفاوض في العقود لا يملكونها، فتذكرت حينها ما يقوم به غازي القصيبي وما يقوم به الآخرون من عمل.. الفرق واضح فالإسلاميون لا يجدون الحلول سوى في عالم ما وراء الطبيعة ليزايدوا به على كل منظر حقيقي؛ فلكي نحل مشكلة البطالة ليس بالضرورة توفير الوظائف بل يكفي محاضرة عن تقوى الله، متناسين كلمة عمر رضي الله عنه أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة.



لا نريد تكرار وهم مجلس الشورى، بل إصلاح حقيقي

أما المواطن السعودي العادي - واشير هنا إلى المواطن التقليدي إبن الشارع السعودي والذي يمثل الغالبية العظمى المشكلة للصوت العام - فمازال سلبيا كعادته فالدولة جعلته كالطفل المدلل الذي ينتظر من والدية إيصال اللقمة إلى فمه، ولم يدرك أن ذويه لم يعودوا بذلك الثراء فلا بد أن يكون فاعلا إن أراد الحياة الكريمة.

> **كبّلنا السلفيون بمزاعم الخصوصية وجعلونا كالمعاق الذي يطلب من العالم مراعاته في كل شئ بحجة إعاقته**

أما النخبة الليبرالية فلقد برزت كمنافس قوي يزايد على الوطنية في سبيل سحق الرهان على الهوية، ولنطرح بذلك تساؤلا يحتاج لمقال آخر وهو: أيهما سيكسب؟ الوطنية ومن وراءها الليبراليون أم الهوية ومن وراءها الإسلاميون؟ ولماذا تأخر تفعيل الإصلاح ليكون إيديولوجيتنا القادمة ومن السبب في ذلك الليبراليون أم الإسلاميون؟!

إن ما نلحظه على الإسلاميين هو الرغبة في السلطة غير المباشرة وكذلك يفعل أرستقراطيو الليبرالية، ولهذا فمنطلقات الطرفين في الإصلاح لا تتجاوز ما تم تحقيقه على أرض الواقع، فالإصلاح عندنا يذكر بتلك المرأة التي تجيد صنع البطاطا المسلوقة فقط وعندما طولبت بتغيير الوجبة الدائمة من البطاطا، فقد فكرت ثم قدرت لتخرج علينا بالبطاطا أيضا ولكن هذه المرة مقلية.

إلا أن طريقة الإصلاح الميكافيللية فضحت دعاة الإصلاح من ليبراليين وإسلاميين لنجد النخبويين المزيفين من كلا الطرفين وقد إستهوتهم الطريقة الميكافيللية لمعالجة صراخهم النخبوي وذلك بانشاء مجالس بكل الألوان والأسماء وقد يخصص لها مستقبلا ميزانية لتعطي هؤلاء النخبويين مكانة إعتبارية ومادية تجعلهم لا يتجاوزون مجهودات مجلس الشورى - الذي يكفي تفعيله بشكل حقيقي ليغنينا عن أي مجالس أخرى تستهلك ميزانية الدولة المنهكة - وبهذه الطريقة يتم شراء ذمم النخبة عن طريق النخبة نفسها؛ والنخبة السعودية أدركت ثمن صراخها الآن وها هي تريد قبض الثمن.

هل النخب ستتكلم بعد أن تعطى



العواجي، سفر الحوالي، القرني، العودة: نسخة جديدة من أسلافهم بمزاعم ميكيافيلية جديدة

مكانتها الإعتبارية من خلال مجالس لن تتجاوز قراراتها قرارات متحدثي الهايد بارك؟!

أين المواطن من كل هذا؟!، وأقصد ذلك المواطن الذي أسأله عن مفهوم الإصلاح في السعودية، فلا يتجاوز بي في إجابته حدود مطالب الأبقار الإفريقية من مأكل ومشرب ومسكن.

أما الحقوق الأخرى فلا يتقن لعبتها سوى النخبة الليبرالية الجائعة التي تريد نفس حصص الإسلاميين من الشرهات والمشالح الغالية (البشوت)؛ والإسلاميون الجدد يريدون نفس مكاسب سابقيهم وهكذا.. فالجوعى زاد عددهم، والمال لم يعد متوفرا كما كان لإسكات كل الأفواه المتسلقة، ولم يعد هناك سوى طريق التوقف عن الإستنزاف والتوجه نحو إصلاح حقيقي يرضي الجميع ويسكت كل الأطراف.

قد نستغرب تدخل أمريكا الملح في عملية الإصلاح ولكن الحقيقة تقول: إن حادثة ١١ سبتمبر أكدت أن الوعي الحكومي للدول العربية بعظمة أمريكا غير كاف للردع من الإعتداء، ولهذا لا بد من إشراك المواطن أيضا في اللعبة السياسية بشكل يجعله يدرك قوتها فلا يتهور كما تهور التسعة عشر مواطنا في منهاتن.

ولهذا كان لابد من من توجيه درسين:

الدرس الأول في أفغانستان وهو موجه للإسلاميين.

والدرس الثاني في العراق وهو موجه للحكومات العربية وشعوبها، ولهذا فقد تألمت الشعوب العربية للمواطن العراقي وأدركت معنى الهيمنة الأمريكية واقعا ملموسا إنتهت معه دعاوى النضال الزائفة.

منذ بدأت محاربة الفساد في السعودية، وأنا أتأمل التفعيل ليتحول الخطاب فجأة وبدون مقدمات من محاربة فساد إلى إصلاح دون المرور بمرحلة التخلص من المفسدين، لنتأمل الدول من حولنا.. محاكمات.. إقالات.. إستجواب وزراء.. نقاشات حادة في البرلمانات.. الخ.

لكن خصوصيتنا القاتلة التي يكبلنا بها الإسلاميون جعلتنا كالمعاق الذي يطلب من العالم مراعاته في كل شئ بحجة إعاقته، بالرغم أن الخصوصية التي أفهمها تعني شيئا من التفوق على الآخرين لا الإعاقة عنهم، فهل يعقل أن خصوصيتنا الدينية التى نفاخر بها تكون عائقا.. هل

النخبة الليبرالية الجائعة تريد نفس حصص السلفيين من الشرهات والمشالح الغالية عبر الصراخ وهي تريد قبض الثمن

نعتقد أن تمثيلنا لدور الراهب المتدين الذي يسبح الله ليل نهار سيجعل العالم يقبل أيادينا طلبا للبركة، ونحن ضمن عالم يقدس المصالح، ويقوم على علمانية مفرطة وقديمة قدم دراهم معاوية التي هزمت سجادة علي.

السعودية تراهن على قدرة أبنائها لتفهم الإصلاح؛ لكن ما العمل إذا طال أمد تفهم المواطن؟ هل سنقع في حرج مع العالم.. لا أظن، فوطني بكر خصبة وستلد كل خير إن شاء الله، فالعيب ليس من السعودية بل ممن يحشو عقول مواطنيها بخصوصية كخصوصية طالبان التي إمتنعت عن المشاركة في التفاعل الدولي فكانت أثرا بعد عين.

بعد كل هذا العرض هل هناك من مخرج؟ نعم. ولأضع أول لبنة معترفا أن الهوية الإسلامية ستبقى في دمائنا ما دمنا مسلمين، ولا مشكلة مع الهوية بقدر ما هو خلاف حول الرؤية المثلى لهذه الهوية، فمن نسمعهم من المشاركين في الإصلاح من الإسلاميين وخصوصا عرابي المراهقين في الثمانينات إن هم إلا مزايدين ليصبحوا الطابور الثاني من حماة العقيدة والدين بعد إحالة الجيل الأول للتقاعد، وهذا محال وإلا سنعود لنفس الإرتكاسة.

فهؤلاء يمارسون الدين كما تمارس السياسة بجميع قذاراتها اللاأخلاقية من براغماتية وميكافيللية، أي أن الأساس الديني غير موجود؛ فهم يدعون الآن للتعددية لا لقناعاتهم الشرعية ولكن للميكافيللية المفرطة التي استطاعوا بها أن يحافظوا على بقائهم وتواجدهم من خلال الموازنة بين كفتي السلطة والشعب، والتي تؤكد أنهم لو وجدوا الريح المواتية لعادوا كما كانوا، ولظهرت أنيابهم القديمة، لتصفية بني جلدتهم من السعوديين، الذين كان قدرهم أن يكونوا شيعة مثلا، فكيف أثق بأمثال هؤلاء، ومواقفهم المتذبذبة - بين فقههم الموروث الدوغمائي ورغبة حكومتهم في تحقيق المواطنة - تكاد تشي بهم.

لا يسألني أحد كيف يكون المستقبل.. فالبرجان سقطا فجأة بأيديولوجية شعبية، وعدي وقصي قتلا بأيديولوجية أمريكية، وبين الإيديولوجيتين يكمن رهان الحكومات فهل من مدكر.

نقلاً عن إيلاف

فيما يتواصل العنف واعتماد الخيار الأمني

جزأرة السعودية مسألة وقت

خلال شهر أغسطس، تواصلت وبشكل متصاعد المواجهات بين السلطات الأمنية السعودية وبين جماعات تتهمها الحكومة السعودية بالإنتماء الى القاعدة وتعمل على القيام بأعمال عنف داخل المملكة. المصادمات تمحورت في منطقة نجد، إثنان منها في بريدة والبقية في الرياض العاصمة وما حولها، وكان آخر تلك المصادمات ما حدث يوم الثلاثاء الموافق للثاني عشر من أغسطس، حيث قُتل أربعة من منسوبي الأمن، وخامس من المطاردين، وزعمت السلطات السعودية أنها ألقت القبض على مجموعة من المطاردين، في حين نفت الحكومة البريطانية ذلك، وقالت بأنهم استطاعوا الهرب جميعاً، وأنهم كانوا يخططون لمهاجمة أهداف بريطانية داخل المملكة.

وتعتبر هذه النتيجة لطمة أخرى توجّه للسياسة الأمنيّة التي يشرف عليها الأمير نايف، والذي يعتبر من الصقور الرافضين لإي حلول سياسية للأزمة متعددة الجوانب التي تمرّ بها المملكة منذ أكثر من عقد ونصف، وهو يصرّ على أن الحلّ الأمني هو الوحيد الذي يجب المضي به الى آخر الشوط.

تشير المواجهـات الأخيرة الى مسـائل متعددة تتعلق بظاهرة العنف في المملكة:

المسألة الأولى ـ إن كل المصادمات التي أعقبت تفجيرات الرياض في الثاني عشر من مايو الماضي، كانت بمبادرة من قوى الأمن الحكومية، فهي التي تقوم بالهجوم ابتداءً معتمدة على معلومات تحصل عليها بذاتها أو من أجهزة الإستخبارات الأميركية والبريطانية التي فتحت لها أفرع في الرياض منذ مايو الماضي، وبدأت بالتنسيق في عملها مع الأمن السعودي. وهذا يعني فيما يعنيه، من وجهة نظر السلفيين المتشددين، أن الحكومة هي البادئ بالظلم، وبالتالي فهناك ما يبرر المقاومة والصدام، وربما القيام بأعمال عنف كرد فعل، أو قبل أن تصطادهم الأجهزة الأمنية قبل أن يحققوا أياً من أهدافهم. أي أن من يسمون بالسلفيين الجهاديين قد يبادرون الى الهجوم بدل الحالة الدفاعية التي يمارسونها حتى الآن.

المسألة الثانية ـ إن كل المجموعات التي هوجمت خلال الفترة الماضية لم يثبت حتى الآن، ولم تعلن الحكومة ذلك، أنها مرتبطة ببعضها البعض في حلقات تنظيمية واحدة. كلّ ما تقوله الحكومة هو ربط الجميع في سياق الإنتماء الى القاعدة، وهذا الربط ـ هو على الأرجح ـ سياسي بالدرجة الأولى، تستهدف الحكومة منه، إيجاد ذرائع محليّة لحملتها الأمنيّة، رغم أن القاعدة لم تعلن حتى الآن مسؤوليتها أو رغبتها في استهداف المؤسسات السعودية، بل إنها فيما يبدو لم تغير من استراتيجيتها في تركيز ضرباتها ضد الوجود الأجنبي. كما أن الحكومة السعودية بربط ما يجري في المملكة بالقاعدة، تريد إيصال رسالة تقول بأنها تقف مع الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب، وإنها كما الولايات المتحدة مستهدفة من القاعدة، وأن العدو مشترك، وتالياً ليس صحيحاً أن المملكة تموّل وتدعم الإرهاب!

المسألة الثالثة ـ تكشف المصادمات الحالية، أن هناك عدد غير معلوم من الجماعات الصغيرة التي تتنادى لمواجهة الحكومة عسكرياً أو مواجهة الوجود الأجنبي، وهذه المجموعات المتفرقة، لا يربطها رابط تنظيمي، وبالتالي فإن مواجهتها أمرٌ صعب للغاية؛ فكلما فككت السلطات الأمنية مجموعة ما، ظهر الى جانبها غيرها. لو كانت هذه المجموعات متصلة في حلقات تنظيمية واحدة، لكان من السهل على الحكومة السعودية ضربها وإفنائها من خلال تتبع التواصل التنظيمي الهرمي. الحال الآن غير هذا، ففي غياب التنظيمات السياسية الكبيرة، وكذلك في غياب التنظيمات العسكرية السلفية الجامعة، فإن المجموعات المسلحة تتشكل من بضعة أفراد أصدقاء أو زملاء أو رواد مسجد ما، بحيث يصعب على الأجهزة الأمنية متابعتها. كما أن الضغط الأمني المتواصل، يجعل الكثير من هذه الجماعات في حالة سبات موّقت، ولكنها فاعلة تحت الرماد، وبإمكانها العودة من جديد لممارسة عملها. لا شك أن هذه الجماعات تتفق فيما بينها حول الأهداف والوسائل والأفكار والمنطلقات وربما أحياناً تشترك في الرموز الدينية والسياسية، ولكنها في النهاية منفصلة عن بعضها البعض. مع ملاحظة أن الحكومة ألقت القبض على كثيرين، وبينهم رجال دين، ولكن العمليات والمصادمات لم تنته، الأمر الذي يدلّ على أن تذرّر جماعات العنف يعطيها هامشاً واسعاً من الحركة، ويجعل من مسألة القضاء عليها صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

المسألة الرابعة ـ من خلال قراءة مؤشر الأحداث الأمنية نرى أن المصادمات العسكرية تتصاعد، وكذلك الخسائر. ولأن ظاهرة العنف لها جذورها الإجتماعية والفكرية والإقتصادية والسياسية، فإن الإصرار على الحلّ الأمني وحده من قبل أمراء العائلة المالكة وسدّ منافذ الحلول الأخرى يعني إيجاد حالة جزائرية في المملكة. فحتى لو استطاعت العائلة المالكة القضاء على موجة العنف الحالية، فإن الظروف السياسية والإقتصادية للمملكة ستولّد المزيد من دعاة العنف. المملكة بحاجة إلى إصلاح سياسي واقتصادي وثقافي شامل وجوهري، فهذا هو الذي يوقف العنف في المدى المتوسط والبعيد. أما خيار العصا وحدها، فقد جرّبه كثيرون ولم يجنوا منه سوى الدمار.

المسألة الخامسة ـ إن مواجهة العنف ليس بديلاً عن الإصلاح السياسي، كما يسوقه الأمراء، الذين يقولون بأن الأولوية للأمن، وكلّ شيء مؤجّل. الصحيح إن الإصلاح السياسي هو البوابة الصحيحة لمواجهة العنف، أما من يصفق للنظام اليوم في مواجهته المسلحة ضد الجماعات الأخرى، فإنهم بحاجة الى أن يقفوا مع أنفسهم، فكلنا ضد العنف السلطوي كما عنف الجماعات. ولا يجب أن نكون متفرجين على معركة مصيرية تخصّ الوطن وأهله. نحن لسنا في صف العائلة المالكة إلاّ إذا بدأت بالإصلاح، أما أن تستخدم الإنفلات الأمني لتأجيله أو إلغائه كما هو ظاهر الآن، فإن سلبيتنا ستفقدنا أي آمال بالإصلاح. اليوم يجب أن تتحرك النخب الإصلاحية للضغط على العائلة المالكة وتطالب بالإصلاح، وتحرك الشارع وتحشده خلفها؛ يجب أن تقف وتقول بأن الحل الأمني سيقود بلادنا الى الهاوية ولن نقبل أن نكون بين مطرقة عنف الجماعات وسندان الطغيان والإستبداد الحكومي. يجب أن يقولوا بأن الشعب ضد العنف وضد الإستبداد معاً. وأن خيار الإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي هو الأفق المتبقي لنا كشعب، وإلا فالطوفان آت.

من عبق أهل الحجاز التاريخي

الزواج في التراث الحجازي المعاصر

حسن عبد الحي قزاز

الحديث عن الأفراح والليالي الملاح في الحجاز، يفرض على الكاتب أن يكون الزواج بمراحله المختلفة هو نقطة البداية.. فهناك الخطوبة ثم المِلكة ثم الدخلة وما تختص به كل مرحلة من عادات وتقاليد أثرت في مجموعها في حياتنا الماضية والحالية بالكثير من السعادة والأنس والمحبّة.

الخطوبة

تبدأ إجراءات الخطوبة بعد التسامع بأن عائلة ما لديها فتاة حلوة وجميلة وذات خلق رفيع، فتسارع العائلة التي تبحث لإبنها عن عروس بالسؤال عنها، وعندما يصح العزم على التقدم للخطوبة تأخذ التحريات طريقها لمعرفة الأوضاع العائلية ودخائلها.. بيد أن للتزكية من ذوي العلاقات اللصيقة في الحارة أو العمل أو الصداقة او التعامل ما يمكن أن يضفي قدراً من الثقة ويحفّز على التقدم للخطوبة، وينشط الوسطاء وأهل (اللزمة) لجسّ نبض والد العروس وأهلها، وهؤلاء بدورهم يبحثون ويتقصّون أخبار وسمعة وأحوال العريس وسلوكياته ثم أوضاع أهله من والد ووالدة وعمّات وخالات وأصهار، وأقارب الى آخر القائمة إيّاها.
ثم ينقل الوسيط الموافقة على مبدأ التقدم للخطوبة، فتذهب الأم والعمّة مع الصديقات الخلّص في سريّة كاملة، ومظهر ملؤه الحشمة والوقار، فيستقبلون بحفاوة بالغة من قبل أهل العروس، الذين يقدمون لهم أنواعاً من المرطبات (صناعة البيت) كعصير التوت والليمون والسفرجل، ثم القهوة والشاي بلونيه مع قليل من المكسرات المنتقاة وبسكويت مالح وحلو الى جانب الفوفل والهيل وحلاوة النعناع. وهكذا تبدو معالم الحفاوة مع ما يخامر الطرفان من أمر المستقبل وما يحمل في طياته، ولا يعلم الغيب إلا الله.
وتقوم إحدى السيدات الصديقات رافعة يدها الى السماء معلنة الرغبة في قراءة الفاتحة من القرآن الكريم، وتقول: (جينا خاطبين راغبين في ست الحسن والجمال لولدنا). ثم يأت الرد بطيئاً بالقول: إن شاء الله نخبر الوالد برغبتكم ونرد عليكم قريباً، وكل شيء قسمة ونصيب، ثم يتم الإستئذان للعودة للمنزل.
هنا تكون البنت المخطوبة في فرحة غامرة، رغم أن العريس غائب عن الصورة والمواجهة، وكذلك العروس إذ تتم الخطوبة على وصف الصديقات والأصدقاء من المعارف فلم يكن في الماضي ما يبيح للعريس رؤية عروسه ولا من وراء جدر أو ثقب باب، فذلك أمر غير لائق، وعلى العريس أن يكتفي بوصف عروسه من خلال الأهل الذين يصفون له تقاسيم وجه العروس وجسمها طولاً أو قصراً أو بين بين ثم لونها هل هو وردي .. خمري .. شقراوي .. أسمراني.. أو قمحي، وعلى العريس أن يستعين بالتخيلات، وبطبيعة الحال فإن الأمر ينسحب على العروس أيضاً عندما يوصف لها العريس، إلا إذا حانت فرصة الزيارات المتبادلة بين الأصهار والأقارب والأصدقاء، فإن من (الحيلة) ما يفوق الوصف لمعرفة شكل أو وضع الطرفين دون علم الكبار، وإلا فالويل كل الويل لمن يتطاول أو يتحايل أو يتغامز لأن الأمر يتعلق بالعار (والمعابة يا خويا) مع أن تعاليم الشريعة تبيح الرؤية إلا أن العادات والتقاليد لها حكمها الذي كان يبدو في تلك الأيام وكأنه لا يقاوم.
وتمر أسابيع وشهور وربما أكثر حتى يأتي الرد إيجابياً، وهنا يقوم أهل العريس من النساء بزيارة أخرى لمشاهدة العروس في غلالة من ثوب أنيق ورائحة عطرة، ويجتمع الرجال من أهل العروسين لتحديد موعد عقد القران (المِلْكَة) ويتم خلال هذا اللقاء قراءة الفاتحة والدعاء للخطيبين بالتوفيق والقبول.

عقد القران (المِلْكَة)

يذهب العريس بصحبة المأذون في الليل الى دار عروسه يحفّ به أهله وأصحابه ونشامى حارته، تتقدمهم الأتاريك (أبو رشرش) على رؤوس مجموعة من الحمّالين مع الصواني الخشب أو المعدن محمّلة بالحلوى التي تهدى للمدعوين، وفي بيت العروس يقرأ المأذون الخطبة الشرعية لعقد النكاح، ويتلو الآيات الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تحث على الزواج كما جاء في قوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً وكثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً) (النساء١).
ثم يشير المأذون الى أن النكاح سنّة الأنبياء وشعار الأولياء، فقد قال رسول الهدى عليه أفضل الصلاة والتسليم (النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني) وقوله: (تزوّجوا الولود الودود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة). وفي حديث آخر: (تناكحوا تكاثروا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة). ثم يتم القبول والإيجاب بين العريس ووالد العروس أو وكيلها. وبذلك ينتهي عقد النكاح وسط مباركة ودعاء الحاضرين بالسعادة والتوفيق بالذرية الصالحة للعروسين. وحينها يتم توزيع الحلوى على المدعوين وهي عبارة عن حلاوة (لدّو) وحلاوة (هريسة) وحلاوة (لبنيّة) مع الإكليل الذهبي والفضي تقدم في قراطيس باطن صحون، غير ما هو

مألوف من علب الحلوى التي تُقدم في هذه المناسبة.
ومما يجدر الإشارة إليه هنا أنه حتى بعد عقد القران لا يُسمح للعريس أن يرى عروسه، وعليه أن يقبل بذلك الحال حتى ليلة الزفاف التي تسمى (الدخلة) - بضم الدال وشدّها وسكون الخاء - وفي تلك الليلة يقدم العريس لوالد عروسه الصداق (المهر) بيد أننا ونحن نتحدث عن هذا الموضوع لا بد أن نشير الى أن العادة المتبعة بين (الحاضرة) في الحجاز هو أن المهر ليس موضوع نقاش أو حتى خلاف بين أهل العريس وأهل العروسة، لأن الهدف أساساً هو الوفاق. وعادة ما يوضع المهر في علبة لها سمتها الجميلة البراقة وفي باطنها من الجنيهات الذهبية والريالات الفضية ما لا يعرفه أحد إلا والد العريس وأمه والخُلص من الأقرباء والأصهار. ولعلّ من أبرز ما في موضوع المهور هو التفاوت بحسب القدرة على العطاء، فمنهم من يقدم عشرة جنيهات ذهبية مع عدة ريالات فضية، ومنهم من يقدّم ضعف هذا المبلغ أو أكثر منه حتى يصل الى المائة جنيه أو أكثر.
وسوف نؤجل هنا الحديث عن مظاهر الإحتفال في (الملكة) لنشير إليه عند الحديث عن الإحتفالات في الدخلة، فالكثير من مظاهر الإحتفال توشك أن تتشابه بين الملكة والدخلة وإن كان حظ الدخلة أكبر في السمر والولائم والغناء.

الدبش

كان التقليد المتبع في الماضي أن يذهب والد العروس وأهلها لمشاهدة المنزل الذي يسكن فيه العروسان، وقد كانا في الماضي يسكنان في بيت الوالد، لأن العريس مازال غض الإهاب لم تكتمل له مظاهر القدرة على الصرف على مسكن خاص به والصرف على مستلزماته لأن مجالات العمل في ذلك الزمان لم تكن لتسمح بتحمل هذه المسؤوليات من وارد الأعمال التي يقوم بها الإنسان.
وكذلك لم تكن المساكن متوفرة على النحو القائم الآن، خاصة إذا ما وضعنا في الإعتبار أن معظم المساكن المجاورة للحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة كانت تؤجر للحجاج لفترات طويلة من العام، وقد كان الحال كذلك في جدة وقد كان يسكن بعض بيوتها الحجاج في قدومهم ورواحهم.
ولعل من بين أغراض الزيارة التي يقوم بها والد العروس وأهلها لبيت الزوجية هو التعرف على ما يحتاجه المسكن من أثاث، وقد كان يطلق على الأثاث مسمى (الدبش) بفتح الدال وشدها، وفتح الباء أيضاً. وقد كانت عملية إرساله من بيت أهل العروس الى بيت الزوجية تشكل مهرجان فرح جميل ورائع يؤكد حلاوة الأفراح في تلك الأيام الخوالي، فلقد كان يؤتى بمجموعة كبيرة من الحمالين، يضعون على رأس كل حامل قطعة من قطع الأثاث. فللحاف حامل، ولكوز الماء حامل، وكذلك للمسند والمخدة، وتبسي الأكل والصحون وكاسات الشاي والمفرش والفانوس والإتريك. فلكل قطعة من هذا (الدبش) حامل، ويعبر هذا الموكب دروب الحارات وشوارعها مشياً على الأقدام في مظهر جميل تصحبه الأهازيج الجميلة وملاحقات الصغار.

الدُخلة

ويقصد بالدُخلة ليلة الزفاف أو ليلة العمر كما يقولون. وفي تلك



مشهد من حفلات الزواج في الحجاز

الليلة يستعير أهل الفرح بيوت جيرانهم خاصة الرحبة منها، إذ لم يكن في زماننا الذي مضى قصور أفراح كالتي أول من فكر فيها صديقنا وأستاذنا عبدالله عريف طيب الله ثراه، عندما ولي أمانة العاصمة المقدسة أوائل الثمانينات الهجرية، فعمل على بناء صالات وساحات وغرف مناسبة للرجال والسيدات بأجر رمزي زهيد في بستان البلدية بحي الزاهر، واشترط على من بناه للإستثمار أن لا يتقاضى أجراً فادحاً، بل أجراً رمزياً لتمكين العامّة من استخدامه. لذا كانت استعارة البيوت قبل ذلك أمراً لا بدّ منه، حيث ترصّ - في الحوش أو الشارع - كراسي الخشب المطعمة بالخوص السميك ويضيف الموسرون عليها اللحف المطرّزة والمساند والمخدات المطرّزة، الى جانب الجلايل أو الحنابل الهندي أو المقصصة (المربعة الزاهية الألوان) بالإستعارة طبعاً. وكان نشامى الحارة هم الذين يتولون إعداد القهوة والشاي والنعناع وشيش الحمّي حيث الجراك لم يكن معروفاً آنذاك.. وكل ذلك يتم وفق شيم وقانون الحارة الذي يفرض الفزعة بين الأهل والأصدقاء والجيران، كما يوجب (الرفد) بكسر الراء وشدها وسكون الفاء، وهي هدايا أو معونة تقدم لأهل العروسين عبارة عن خراف وأرز وسكر وشاي وسمن الى آخر ما يساعد أهل الفرح.. ويوم لك ويوم عليك! وقد كان الطباخ يحضر الى مكان الحفل لطبخ السليق الفاخر بالسمن البري والخراف الحرية للعشاء، وفي الصباح تقدم (الزلابية) مصحوبة بالجبن الأبيض والشيرة، والزلابية عبارة عن عجين يفرد على صاجة مدورة قطرها ٤٠ سم وأكثر، ثم تغلى في طاجن بقطرها وبسمن بري أيضاً، ثم تقدم محمرة. ومازال بعض (أهل الكار) يجيدون طهيها حتى الآن.
أما في الظهر فيقدم الزربيان مع سلطة اللبن والخيار والنعناع الناشف أو الأرز البخاري أو البرياني مصحوباً بالسمبوسك وبلح الشام أو المشبك، وهي أكلات لها أصلها وجذورها. فـ (السليق) يختلف عن (العربي): الأول يسلق الخروف ثم يقطع بطريقة خاصة بعد إخراجه من القدر، وعلى المرق المسلوق يلقى الأرز (الهورة) أو (أبو بنت) من وارد هذه الأيام، ومن الناس من يظن أن الحليب مادة أساسية للسليق مع أن استعمال الحليب طارئ وغير مرغوب فيه لدى الكثرة من الناس. أما الأرز العربي، فهو على طريقة أهل البادية، يطبخ الخروف حتى يستوي ثم يلقي الأرز عليه، ومن ثم يغرف في أواني عميقة متناسقة.
والأرز البخاري يطبخ الآن على غير أصوله، وبغير طريقته الفنية المعقدة. أما الأرز الزربيان والبرياني فهما تقليد للطبخ الهندي،

حيث كان للجاليات التي تقيم في هذه البلاد من هندية الى جاوية الى مصرية الى شامية وغيرها طهوها الخاص وأكلاتها الشعبية التي غزت الأذواق حتى غدت مستساغة وشائعة ومرغوبة، كما كان للطبيخ التركي مذاقه الخاص في ذلك الزمان. أما الآن فالطبيخ العام يؤكل ولكن كيف هو المذاق؟ رحم الله أيام (الفحم) الذي تطبخ به!

وقد كان من أشهر من يسهمون في إحياء الأفراح والليالي الملاح في الحجاز العم حسن جاوا والعم حسن لبني والعم سعيد أبو خشبة والعم سعيد كردوس، فلقد كانت أصواتهم العذبة الجميلة تصدح في ليل الفرح، كما تسعد النفوس والقلوب بصفائها ونقاء سريرتها. ولن ننسى دور (الصهبة) و (اليماني) وهما من ألوان الغناء التقليدي الجماعي، إضافة الى لعبة المزمار التي تعد أبرز فنون المنطقة وأكثرها شيوعاً.

وفي مكان تجمّع النساء تنصب (الريكة) داخل صالون من التيازير الملونة الزاهية والمغطاة بعضها بالسجاجيد المخملية. كما يتحول بيت العروس في ليلة الزفاف الى خلية نحل. كل شيء يدور فيه له مذاق وجمال، وكل خطوة لها ما بعدها من خطوات، وكل زغرودة (غطريفة) لها معناها ولها وقعها ورنينها الحلو الأخاذ. في الوقت الذي تجري فيه خدمة العروسة بكل هدوء واتزان ومفهومية. فكل التصرفات محسوبة، أليست هذه الليلة هي التي تفصل كل ما مضى لاستقبال مستقبل باسم وجميل؟ وربما من هذه المعاني أطلق مسمى شهر العسل، وهو الشهر الأول من التلاقي والإرتباط المتين. ولكم تصور ما تعانيه (العروسة) ليلتها من كثرة ما يوضع على صدرها وعلى رأسها وما ينسدل على وجهها، وتتحمل العروسة كل ذلك من أجل الفرحة بلقاء عريسها.

كل هذا يجري ويتم حتى تأتي اللحظات الحاسمة التي يعلن فيها قدوم العريس يحيط به أهله في زفّة وأهازيج رائعة تؤديها سيدات لهن دورهن في تاريخ حفلات الزفاف وبعضهن لازلن حتى الآن يقمن بهذا الفن الجميل وبالطبول المتاحة شرعا. إنها أهازيج من نمط ما كان عليه السلف الصالح تؤدّى بكل الإحتشام والوقار ويتقدم هذه (الكوكبة) عدد من سيدات مكة المكرمة وشريفاتها، فما أن يراهنّ من تضمهن غرفة العروس حتى يقمن احتراماً وتقديراً.

وقد كان (العرسان) في الماضي ـ وكنتُ أحدهم ـ يرتدي الثياب وعليها الصديري والجبة وعلى رأسنا العمامة المطرزة بالقصب الأصلي وبلفة من البوال السويسري الناعم الجميل أو الشاش الأصلي الفاخر. ويتقدم العريس ببطء يحفّه أهله مثل الأم والخالات والأقارب، كما يحفّه بعض البنات الصغار من أقاربه وفي أيديهن الدبابيس يغرزنها في جسد العريس حتى يشعر بوخزها متألماً ولا يستطيع إظهار ألمه حتى يقف أمام عروسته التي ترخي عيونها خجلاً وأدباً وحياءا.

ثم يقوم وقد أحاط أهل العروسة بها من الجانبين الأيمن والأيسر برفع الغطاء الشفاف الرقيق عن وجهها الذي تبدو البسمة فيه.

ومن عادات أهل زمان أن يضع العريس على جبين عروسه وعلى خدها من الجانبين قطعاً رقيقة ذهبية تسمى بـ (الغازية) وإذا فاض شيء منها ألقاه الى يمينه على الحافات به من البنات الصغيرات وهنّ في انتظارها على أحرّ من الجمر لالتقاطها وقد يكون ذلك من باب التفاؤل أو التيمّن او الإقتناء للذكرى.

ويجلس العريس بعد ذلك على كرسي خاص يستمع الى تلاوة آيات



مشهد اخر من حفلات الزواج في الحجاز

من القرآن الكريم بما يحمل من معان مباركة والى دعاء بأن يكون الزواج سعيداً مقروناً بالذريّة الصالحة والوفاق الدائم، ثم بالصلاة على سيد البشر محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم. وينهض العريس بعد دقائق من جلوسه يتلقى التهاني من أهله والمحيطين به، ويهبط بعدها لملاقاة والده وأعمامه وأخواله وأصدقائه يسلم عليهم ويشكرهم على مشاركتهم، ثم يتناولون طعام العشاء وينصرف المدعوون في أمان الله ليظل العريس بعض الوقت حتى يصطحب عروسه الى منزله في عربة فاخرة. وعند باب منزل الزوجية تقف العروس ليخلع زوجها نعالها وهو عبارة عن (بابوج) موشى بالقصب أيضاً، وقد وضع كتلاً من اللؤلؤ الناصع الجميل على قدميها، ثم يسكب الماء شبه المثلج عليه حتى يكون قدومها صافياً صفاء اللؤلؤ. وفي صباح اليوم ـ عدا ما سبق ذكره ـ تذبح الخراف ويحضر المدعوون لتناول (طعام العريس) اقتداءً بسيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوصيته كما قال: (أولموا ولو بشاة).

ومن العادات المتبعة في ليلة الزفاف أن يذهب العريس مع نفر من أصدقائه قبل ذهابه الى بيت العروس الى البيت الحرام للطواف ثم صلاة ركعتين ودعاء المولى الكريم بأن يكون زفافه موفقاً وحياته الزوجية سعيدة على مدى الزمان وأن يرزقه بالذرية الصالحة، وينسحب هذا أيضاً على المدن الأخرى كالمدينة المنورة وجدة والطائف وغيرها.

الصَبحة

وفي ضحى اليوم الذي يلي (الدُّخلة) ترتدي العروس فستاناً رشيقاً حلواً وبهيجاً ثم تجلس في وسط أهلها وأهل زوجها لتوكيد عرى التعارف والمحبة والصفاء بين العائلتين.. ومن ثم يتقدم والد العريس ووالدته ثم العريس وعماته وخالاته بالهدايا الثمينة وحسب القدرة المادية المتيسرة في ذلك الزمان مما يسمى بـ (التصبيحة) وهي عبارة عن عقد لؤلؤ أو ألماس يحلى به جيد العروسة، كذلك يتقدم العريس بهديته سوار من ذهب أو ألماس أو خاتم به فص ثمين، ثم يتقدم أهل العريس من أقارب وأصهار وأصدقاء مقربين بهداياهم الى العروسة، وهذه كلها تعتبر الى جانب الأثاث ملك العروسة حسب المتعارف عليه في ذلك الزمان، ولازالت هذه العادة سارية حتى الآن.

الغُمرة

من كمال الحديث عن الزواج العودة الى ما قبل ليلة الزفاف، حيث يجري الإهتمام بشعر العروس وترطيبه على النحو الذي كان سائداً على أيامهم تلك.. ثم يخضع طواعية وبكل الحفاوة (للحناء) وهو نبات أخضر يسحق ناعماً ثم يرطب بالماء بطريقة موزونة فنية، وبها تطلى أظافر اليدين والقدمين. كما توضع خطوط جميلة تحلي كف اليدين وكف القدمين، وتقوم (المقيِّنة) بتزيين وجه العروس وحواجبها، فعملها أشبه بمهنة (الكوافير) بل هي أروع منها.

وتسبق ليلة الزفاف ليلة يطلق عليها مسمى (ليلة الغُمرة) وفي هذه الأمسية توزع وتجهز كل اللوازم تحت إشراف أهل العروسة والصديقات والأصهار والأقربين، وتأتي (المقيِّنة) وتكون العروسة قد زفت بلباس خاص بين الحمام وبين كرسي (التخشيبة) وما أدراك ما (التخشيبة) ويقال أن أصلها من الهند وقد وفدت مع قدماء الوافدين وهي عبارة عن (صديري) سميكة من قماش قطني موشى بالحرير الطبيعي، ترصع بالقصب والترتر الملون، وهي ثقيلة تنوء بحملها العروس ساعات وساعات، فإن كانت العروس من ذوات القوام الرشيق جداً، فإنه يوضع على ما يلي الصدر وفوق البطن شيء من القطنيات حتى يستقيم وضع الصديري المشار إليه. وبعد الفراغ من تركيز الصديري الثقيل تأخذ المقيِّنة في وضع غطاء شفاف رقيق من الحرير الناعم الطبيعي على وجه العروسة ويسمى (المقنع) كما يوضع على الصدر المجوهرات كالإبر (الرعاشة) الموشاة بألماس وغيرها مما يوضع بطريقة جميلة يعطي الفن لها مظهراً خلاباً. كما يوضع على الرأس تاج مكسو بألماس؛ وهناك ما يسمى بـ (اللبّة) وهي موشّاة باللؤلؤ في شكل قلائد توضع في مقدمة الرأس حتى الأذنين ويضاف إليها جميعاً ما يسمى بـ (القوقو) وهو موشى بالقصب الأصلي والترتر يوضع على الرأس ويتدلى من الجانبين. وتبدو العروس وهي على الكرسي الموشى بالقطيفة المطرزة بأنواع شتى من القصب والترتر وغيرها في أبهى ملامحها ووهجها، كما ينم الغطاء الشفاف عن جمال فاتن وأخاذ.

مكابدة الزوجة ومعاناتها

كانت الفتاة تتزوج وهي في ريعان صباها بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة من عمرها دون أن ترى عريسها أو يراها إلا ليلة الزفاف؛ وكثيرات منهن لم يتمرن بعد على خدمة المنزل وشؤونه، إذ يتدرب معظمهن في منزل الزوج، وقد يجدن من الرعاية والحنان من أهل زوجها ما يمكن الواحدة منهن من المشاركة التدريجية في الواجبات المنزلية من كنس الغرف وتجهيز الفراش الخاص بالنوم ونصب الناموسية ورفع كل ذلك في الصباح، ثم العمل على تجهيز الفطور مشاركة مع العائلة او على انفراد مع رجلها، ثم تصعد للمشاركة في تجهيز لوازم الغذاء كقطف أوراق الملوخية وتقميع البامية وتقشير البصل وفصفصة الثوم، وقيامها بهذه الأدوار يؤهلها لتكون مسؤولة بعد سنة تقريباً عن الطبخ في يوم يحدد لها أو أكثر حسب تكوين العائلة، لكن هذا لا يعفيها من المشاركة في التجهيز الذي سبق ذكره وبقية الخدمات



والرجال لهم احتفالاتهم أيضاً

المنزلية الأخرى.

أما يوم غسيل الملابس، فإن حالة من الإستنفار في البيت تعلن لرجل البيت (اليوم عندنا غسيل، وإن شاء الله يكون غدانا عدس أبو جبة، أو تدري يا أبو أحمد مشتهين الرأس المندي من زمان ما دقناه)! ويهز الرجل رأسه موافقاً، وهات يا غسيل بالأيدي، بعد تنقيع الملابس وتفنيدها الى أنواع وإلى ألوان متجانسة، الأبيض مع الأبيض والملون مع الملون، ومن النساء من يضعن صفوة ماء الرماد الناعم لإزالة الأوساخ الزفرة، والبعض يضع مسحوق البرسيل الذي تواجد في الأسواق بين الستينات والسبعينيات الهجرية لتذويب هذه الأوساخ. وكان الصابون النابلسي من أرقى أنواع الصابون وأغلاها ويستورد من الشام، كما كان الصابون أبو عجلة يستعمل للغسيل وللأيدي أيضاً بعد الطعام، أما الصابون (الممسك) ويعنون بهذا (الصابون المعطر) فلا يستعمل إلا في الحفلات الخاصة لغلاء سعره.

ومن المعروف أيضاً استعمال (النيلة) الزرقاء للملابس إضافة الى (النشا)، وكذلك فإن بعض النسوة يبذلن اهتماماً أكبر في تنظيف رقبة الثوب وأسفل السروال بزيادة ملحوظة في استعمال النشا حتى تظهر الملابس متماسكة. أما (الكوفية) المصنوعة بخيوط عديدة فيعتنى بها بإضافة النشا وكيِّها بطريقة فنيّة يعتزّ بها لابسوها. ولـ (عمامة الغباني) ووضع (المصنف) على الكتف الأيمن أو الأيسر طرق خاصة، ولقد كان القوم في تلك الأيام يستبدلون ثيابهم من الجمعة الى الجمعة. ولا تسل عن الـ (جُبّة) وخاصة (القرمسود) و (الشايات) و (الصداري) التي كان يتفنن الخياطون في خياطتها، وقد كان يلبسها كثير من الرجال ويعنون بالحفاظ عليها في مشيهم وجلوسهم، خاصة إذا ما علت رأسهم تلك العمامة زاهية الألوان.. هذه وتلك كانت تعطي زخماً حضارياً ومظهراً شعبياً قلّ نظيره في البلاد العربية والإسلامية، بصرف النظر عن تقاليد الأقوام وعاداتهم التي لها طرازها الخاص ومظهرها الجميل أيضاً خاصة عند أدائهم لصلاة الأعياد المباركة.

أما النسوة فقد كانت (الملايا) من (الساتان) بمختلف أشكاله، وكذلك (البرقع) الذي كانت تظهر منه العيون فقط بحيث لا يظهر من جسم المرأة شيء على الإطلاق، وهنالك لباس ترتديه النسوة عبارة عن قطعتين، بيد أن انتقاء هذه الملابس بأنواعها كان الهدف منه هو الحفاظ على مظهر الحشمة والوقار. أما النعال فكانت متفاوتة ومتنوعة، منها ما كان يصنع محلياً، ومنها ما كان يستورد من مصر وغيرها.

ومن النساء في تلك الأزمنة من كن يقمن بحياكة الملابس على اختلافها للرجال والنساء والأطفال ممن تيسرت لهن ماكينة الخياطة، إذ أن معظم النساء في ذلك الزمن يقمن بحياكة ملابس أزواجهن وأولادهن وبناتهن ومن يقصدهن من الجيرة والأقارب. ثم إن كثيراً من الخياطين المشهورين كانوا يستعينون بالسيدات في بيوتهن لخياطة الملابس والسراويل والقمصان والشايات والجبب والصداري؛ وبعض النساء أكثر إتقاناً للخياطة من الرجال، وربما كانت شهرة بعض الخياطين مستمدة من شهرة النسوة اللاتي يعملن معهم. وبعض الزوجات يقمن بتطريز (المنسج) بالنقوش الجميلة وبمختلف مقاسات الإبر الدقيقة الصنع والتي ضرب بها المثل (سم الخياط مع الأحباب ميدان)؛ ومادة تلك النقوش من حرير (الكوشة) وقد كنتُ أحد المستوردين لهذا الحرير في الستينيات الهجرية. وقد كان لإنتاج (المناسج) سوق رائجة في تلك الأزمنة وتعلمها كثير من نسوة الجاوا والهنود الذين كانوا يتخلفون لطلب العلم وحفظ القرآن لتساعدهم على مصاريف الإقامة.

لقد كانت المرأة في بيتها تعمل بدون توقف، لقد كانت تحمل وتلد وترضع وتطبخ وتغسل ثيابها وثياب زوجها وأطفالها، ثم تغيير ملابس أطفالها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم الواحد، خاصة بالنسبة للأطفال الصغار، حيث المعاناة معهم لا تنتهي، في تنظيفهم وتمريضهم، ومتابعتهم وإرضاء مطالبهم. كل ذلك وهي تقوم في الوقت نفسه بقضايا مختلفة من ترتيب المبعثر هنا وهناك، وإزالة وسخ هنا وهناك، هذا و (الوليّة) وحدها لا خدامة ولا غسالة ولا ثلاجة ولا مكوى ولا مكنسة بالكهرباء.. والحنابل مليئة بالأتربة إذ لم تكن الغرف في البيوت مبلطة بالرخام ولا حتى بالإسمنت، فالخسف فوق التراب والحنبل الهندي أو القصص فوقه.. ومع (الدعس والدخلة والخرجة) ينبعث الغبار وكذلك كنس الدرج وإزالة الغبار من الشبابيك الخشبية وتهوية الغرف لدخول الشمس وغسل النحاس وتلميعه.

وفوق هذا هناك المسؤولية الإجتماعية، إذ لا يخلو أي منزل من زيارات للجيرة والتفقد، او استعارة قدر أو صحن كبير أو استعارة للمكوى أو طشت الغسيل أو أخذ قليل من الفحم لأن المكاوي كانت تحمّى بالفحم. ولنا أن نتصور رغم كل ذلك أنه يمكن أن تنطلق في العام التالي (الغطرفة) لتعلن وصول مولود جديد ليزاحم من سبقه بالعناية والإهتمام. وتظل الأم الوحيدة في المنزل وعينها على القدر أو المكوى والعين الثانية على الولد الصغير لئلا يعتدي عليه أحد أو يصيبه مكروه، وتظل (الأف والآه) ويا ربي يا حبيبي، هي العبارات أو التمتمات السائدة مع ما يصاحبها من الصلاة والسلام على سيد البشر؛ وتستنجد المرأة بجيرتها إن (طفح بها الحال): تعالوا شوية ناغوا الولد، أو خذوا الولد عندكم يلعب مع ولدكم حتى أخلص من (فَمْ الغسيل) ونشره في السطوح؛ أو كأنٍ تقول: رجالي عنده ضيف للغدا وماني عارفة يا أختي أطبخ ولاّ أكنس ولاّ أُف أستغفر الله العظيم.

ثم تأتي أدوار العنقز والحصبة والخوف من العدوى؛ وإن كان العنقز لا يشكل في قناعتهم مخاوف على الأطفال، ولهم مقولتهم الشهيرة (العنقز ٣ أيام وينقز)؛ أما الحصبة فيقال عنها بـ (السالم) أي لا ضرر منها غير أن السيدات يضعن الطفل في مكان لا يدخله الضوء المبهر ويلبسونه ثوباً أحمر.

الشيخ عبد الستار الدهلوي

هو عبد الستار بن عبد الوهاب، أبو الفيض وأبو الإسعاد الدهلوي. من العلماء الأفاضل، المحدّث المؤرخ، المدرس بالمسجد الحرام. ولد بمكة وحفظ القرآن وطلب العلم فقرأ بالمدرسة الصولتية وأخذ عن شيوخها ومنها تخرج، ثم لازم حلقات دروس المسجد الحرام وأخذ عنهم، منهم الشيخ عباس بن صديق مفتي مكة، أخذ عنه في التفسير والحديث والفقه وغير ذلك وأجازه في رواية الحديث، وأخذ عن كثير من علماء مكة وعلماء المدينة المنورة والاقدمين من الآفاق وهم: السيد أحمد دحلان، والشيخ عبد الرحمن سراج، والشيخ أحمد أبو الخير مرداد، والشيخ محمد حسب الله، والسيد حسين الحبشي، والشيخ محمد أنصاري السهارنفوري، والشيخ عبد الحق الإله أبادي، والشيخ صالح بن عبد الله السناري، والسيد صالح الزواوي، والشيخ عبد الجليل برادة والشيخ محمد علي ظاهر الوتري المدني، والشيخ فالح الظاهري، والشيخ محمد القاوقجي، والشيخ أحمد بن اسماعيل البرزنجي، والشيخ عثمان الداغستاني، والسيد محمد بن جعفر الكتاني، وإبنه السيد عبد الحي الكتاني وغيرهم.

درّس بالمسجد الحرام، وكانت حلقة درسه عند باب المحكمة الشرعية بعد صلاة العصر، وكان يدرّس في خلوته برباط الداودية، وكانت دروسه في الحديث والتفسير ومصطلح الحديث، وأخذ عنه عدد من طلاب العلم منهم: الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، مدير مكتبة الحرم المكي الشريف، والشيخ عمر عبد الجبار، والشيخ زكريا بيلا، المدرس بالمسجد الحرام وغيرهم.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة، وخلّف آثاراً من مؤلفاته الخطية تشهد له بغزارة العلم وسعة الإطلاع في الحديث ومصطلحاته وأسانيده والتاريخ والتراجم وكانت هذه المؤلفات ضمن مكتبته التي ضمت الى مكتبة الحرم المكي الشريف.

وهذه المؤلفات هي: السلسال الرحيق، أو نور الأمة بتخريج كشف الغمّة ـ ستة مجلدات؛ فيض الملك المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والرابع عشر على التوالي؛ أزهار البستان الطيبة النشر في ذكريات أعيان كل عصر؛ ما قاله الأساطين؛ السلسلة الذهبية في الشجرة الحجبية؛ نزهة الأنظار والفكر فيما مضى من الحوادث والعبر؛ نثر المآثر فيمن أدركت من الأكابر؛ أعذب الموارد في برنامج كتب الأسانيد ـ عدة المسلسلات؛ النجمة الزاهرة في أفاضل المائة العاشرة؛ سرد النقول في تراجم الفحول؛ مقدمة في النسب؛ تحفة الأحباب في بيان اتصال الأنساب؛ الإنصاف في حكم الإعتكاف(*).

* * *

(*) غازي عبد الله بن محمد، نثر الدرر بتذييل نظم الدرر، ص٤.

– عبد الجبار عمر، سير وتراجم، ص ١٩٦.

– أبو سليمان محمود بن سعيد، تشنيف الأسماع، ص ٣٠٣

– الفادني، محمد ياسين؛ قرة العين في أسانيد شيوخي من أعلام الحرمين، جـ٢، ص ٣١٣

– ابن سلم، أحمد سعيد؛ موسوعة الأدباء والكتاب السعوديين، جـ١، ص ٣٦٥

– معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ص ٥٨.

كذبتَ يا سمو الأمير!

هناك الكثير من الموضوعات الهامّة التي تطرح للنقاش في مواقع سعودية على شبكة الإنترنت، حيث يفصح المتحاورون عن بعض من مكنوناتهم الداخلية وضمن هامش معقول من الحرية، بحيث يمكن رصد هذه الحوارات واعتبارها بشكل عام مؤشراً على اتجاهات الرأي العام السعودي، بأكثر مما تعبر عنه الصحافة والإعلام المحليين.هناك على شبكة الإنترنت، يقوم أفراد ممن يمكن اعتبارهم منتمين الى الطبقة الوسطى العريضة في المملكة بالتعبير عن اتجاهاتهم وميولهم وآرائهم. هؤلاء في مجملهم وكما يبدو من الحوارات العديدة مسكونين بأنواع مختلفة من الهموم الجمعية، لم تجد لها متنفساً في الإعلام المحلي، ولا يمكن طرحها إلا بكثير من الحذر حتى لا يحظر الموقع محلياً، مع أن أكثر المواقع الحوارية السعودية أصبحت محظورة.

ما يهمنا هنا، هو استجلاء للآراء المختلفة بين السعوديين في قضايا وطنية مصيرية بالغة الحساسية. وسنقوم في كل عدد بعرض قضية من القضايا، وآراء المختلفين، الذين لم يجدوا إلاّ مواقع الإنترنت لطرحها على بساط النقاش. الموضوع التالي منقول عن منتدى طوى:

http://bb.tuwaa.com/showthread.php?s=&threadid=21358

نقلت صحيفة لوس انجليس تايمز الأميركية (٢٠٠٣/٨/٣) عن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي قوله ان قرار الاصلاح في السعودية متخذ والارادة السياسية موجودة وللمفاجأة فان هناك توافقا على ذلك. واضاف قائلا للصحيفة: (ان البعض يأتي الى هنا ولديه الانطباع بأن المجتمع يغلي لدرجة الانفجار وان الحكومة تحاول كبح الناس عن الاصلاحات ولكني أرى العكس من ذلك، فأنا أرى الحكومة هي التي تغلي من اجل الاصلاحات بينما الكبح ربما يأتي من الناس).

في حديث الأمير أعلاه كذب وتعالم وتجنٍ على حقائق وأحداث وأشخاص ومبادرات من جميع ألوان الطيف الإجتماعي والفكري الموجود في هذا المجتمع، سمع بها القاصي والداني! ولن يلام الأمير وهو (يعمم) هذه النظرة على الشعب بأكمله، لأنه يعتقد أن هناك من سيصدقه، وأن هناك من سيقول له : صدقت!

ولكننا هنا نقولها وبملء أفواهنا التي (يبست) من الظمأ، كما يبست هذه الأرض من كلأ الإصلاح والتغيير! نقول له : كذبتَ! أيها الأمير! فالشعب هو الذي يغلي من أجل الإصلاح والتغيير!

والشعب بجميع (ألوانه) مثله مثل بقية شعوب العالم يطمح للأفضل.. ومن الطبيعي أن تجد فيه من يتبع أولئك الذين (وضعتموهم) انتم ليقولوا للشعب ويكذبوا عليه: بأن التغيير سيكون ضد الدين وضد (المذهب) و ضد..(الخصوصية اللعينة)!

وأنت أيها الأمير من أصحاب المسكنات الذين يخرجون علينا كل يوم (بموضة) جديدة.. الهدف منها إمتصاص هذا(الغليان) الشعبي! وامتصاص ردات فعل (المؤسسة الدينية) عن طريق..تجميد (طموحات الأحرار والشرفاء!

لم لا، ونحن قد تعودنا منكم أنكم لا تستمعون إلا لمن (يلغ) في إنائكم! ولا تستمعون إلا لمن يمسك (الخنجر) وراء ظهره عياناً بياناً!

وإن صدقت الصحيفة الأميركية فيما نقلت عنك هنا فأقول: كذبتَ ياسمو الأمير! كذبتَ!

* * *

ومن هو الذي سيرد عليه في الصحافة الأميركية ويقول له: أنت (تكذب)؟!

هو يعرف أن الشعب وصل الى مرحلة من التدجين، حتى أنه ليحار في أمره، فمن يصدق؟

يصدق الواقع الذي يقول أن قرار الإصلاح لم يتخذ بعد؟ أم يصدق طويل العمر الواجب تصديقه ولو بالقوة؟

* * *

أتدري ما يؤلم أكثر: أن يكذب، ويدري أنه يكذب، وهو يدري أننا نعلم أنه يكذب، ومع هذا يريد أن يصدقه الآخرون وهم يعلمون بكذبه، ثم يصدق كذبته التي أطلقها!

الأجيال القادمة، ستنصب المشانق لنا!

* * *

(ان البعض يأتي الى هنا ولديه الانطباع بأن المجتمع يغلي لدرجة الانفجار وان الحكومة تحاول كبح الناس عن الاصلاحات ولكني أرى العكس من ذلك، فأنا أرى الحكومة هي التي تغلي من اجل الاصلاحات بينما الكبح ربما يأتي من الناس).

أنا شخصيا أوافق سموه نسبيا فيما قال فلدينا أزمة ايدلوجية عميقة وجماعات ضغط غير معلنة تمارس نفوذها وسلطتها الفكرية على الأغلبية لدينا تحت شعارات عديدة كلها ليست

لها علاقة بالتشريع بل مرتبطة بعادات وتقاليد وقيم بالية!

ولو لدينا مراكز لقياس الرأي العام لتفاجأت بالنتائج.

وللأسف هناك من يطبل للديموقراطية وتوسيع المشاركة في صناعة القرار ولكنها تظل مجرد شعارات لا يعمل بها شخصيا! ولا يفقه المفاهيم الحقيقية لمعنى الحريات وحقوق الانسان حتى على مستوى اسرته الصغيرة، ولنا في مشاكل الطلبة والطالبات صور ونماذج وكذلك في المستشفيات والمراكز الصحية وقضايا الاسر أمام القضاء، ناهيك عن مراكز الاستشارات الأسرية!

نعم أوافق سموه ان هناك فئات تكبح الاصلاحات وتحاربها بقوة! ومن وجهة نظري الشخصية لن ولن ولن يكون هناك اصلاح سياسي منفصل عن الاصلاح الاجتماعي والثقافي ووعي بقيمة الذات الانسانية والفكرية.

* * *

سأقدم لسموه نصيحة بأن يجعل في حديثه هامشاً من الشك بدل القطعيات في الحديث. ربما، فقط ربما كان هناك مجموعة واحدة كان أعضاؤها وحدهم بنظر سموه لهم قيمة، أما بقية الشعب فهم مجرد مشاهدين للمسرح السياسي ولا يعترف بمواطنتهم.

* * *

أرجو أن لا ينقطع لكم عرق، ممتاز، جيد، شرفاء، أحرار، وكأن الآخرين المختلفين اولاد كلب! متى نترك مفردات البعث و الناصرية و التكفير و الهجرة. هناك من يقول بأن الشعب مدجن من ناحية، ومن ناحية أخرى يقول ان الشعب هو الذي فجر العالم من الشيشان لنيويورك! علمونا بالضبط: هل هو مدجّن أم ماذا، وإذا كان مدجناً، فهل هو مدجن بالقتل والقمع، أم مدجناً بالأمان والخير؟

البعض يرى: اما اصلاح على الطريقة السويسرية أو الشيعية، والا سنزعل أيها الأحرار!

نحن الشرفاء والأحرار لا نرضى أن يمس أحد الاسرة الملكية بأهانات سوقية، وألفاظ شوارعية، سواء رضي الارهابيون اتباع المليونير الهالك ام لم يرضوا، وسواء رضي أشباه (الجلبي) أم لم يرضوا.

الاصلاح سيكون متدرجا وخطوة خطوة، و ببطء، و نرفض التغييرات الهوجاء ارضاء لهذا او لذاك، حتى لو ارادت الاسرة المالكة ذلك (ما عدا الاصلاح المالي والاقتصادي، الذي نريده عاجلا).

صدق الأمير، مع أني افضل لو كان غازي القصيبي بدلاً منه.

* * *

لا يجب أن يتخيل (الأمراء) أن تأسيس مركز للحوار الوطني.. بمثابة بديل للبرلمان، ولا يكون على بالهم تعيين أسماء للحوار من فئات مختلفة.. أن ذلك بديلاً للإنتخابات. ولا يجب أن يفهموا أن الصمت.. معناه الهدوء، فالبراكين والزلازل تظهر فجأة.

* * *

تظاهرة النساء من أجل السماح لهن بقيادة السيارة مضى عليها اثناعشر عاماً. من الذي كبح عمل أولئك النسوة: الدولة أم المجتمع؟ وماذا اتخذت الدولة من تدابير بشأن مطالب تلك النسوة؟

فهل يقول وزير الخارجية كلاماً لا يعنيه؟ ولماذا لا تتفق أفعال الدولة وأقوالها حتى تحظى تصريحات المسؤولين بالمصداقية؟!

* * *

العائله المالكه فيها حمائم وصقور، ولكن فيما يخص سعود الفيصل فهو من اقطاب وقياديي الإصلاح في المملكة، وله تأثير كبير في إقناع ولي العهد بتبني المنهج الأصلاحي. في المقابل هناك الحرس القديم ويتزعمه سلمان ومعه الطيب سلطان وينفذ مخططاته نايف، وسياسة هذا التيار هي المحافظة على المعاهدة القديمة بين المطاوعة وخاصة المدجنين منهم والمؤسسة الحاكمة.

* * *

يقول الأخ: الاصلاح سيكون متدرجا وخطوة خطوة، و ببطء، ونرفض التغييرات الهوجاء إرضاء لهذا او لذاك!

يمكن الرد عليه بالتالي:

عقلي.. صاحب الفخامة عقلي..
صار يجدِّف في بحر الظلماتْ..
بأقلام تمجِّد الشيطانْ..
تؤلّه الجبروت والطاغوتْ..
في الصحف والمجلاتْ..
في الإذاعات وفي التلفزيوناتْ..
بالقهرِ والعهرِ.. والتلاعب باللفظ والكلماتْ.

(هشام حافظ)

* * *

من متابعتي أنا مصدق انك تغلي، ولكن الشعب يغلي مثلنا فمبالغة لا تليق بحصيف مثلك.

أنا مع القائلين ان الحكومة تريد الإصلاح أكثر من الشعب السعودي، ولكن يديها مكبلتان (وفي الحقيقة ان الحكومة هي من جنت على نفسها). وأذكرك بحادثة الدمج - دمج الرئاسة العامة بوزارة المعارف - وغيرها كثير.

الحوار الوطني ليس بديلا للأصلاح ولم تزعم الحكومة ذلك ابدا، ولكنه خطوة اوليه ضرورية.

هناك اكثر من علامة على ان عملية الإصلاح قد دارت عجلتها في المملكة بالفعل (الإعتراف بوجود المشاكل من فقر وبطالة وغيرها شيء جديد علينا، وكذلك الحرية النسبية للأعلام رغم الكبوات).

أما حكاية صقور وحمائم، فقد تكون صحيحة، والله يمد بعمر ابو متعب.

وأخيراً، ارجو ان توافقني ان التغيير

المدروس وليس البطيء هو الخيار الأفضل.

* * *

فقط : من هم المثقفون والعلماء والفعاليات التي قالوا عنها؟ دعوا (الأمير) يكذب، ويقول ما يريد.. فهو لن يكشف عورته.. إنه يوجه حديثه للخارج.. لكن انظروا إلى النباح المتعالي من صحافتنا وكأن موافقة جلالته (على تأسيس مركز للحوار) صارت أم المكارم.. وكأننا (طبقنا) الديموقراطية ٥٠٠٪. لقد تخطينا الهند وبريطانيا و ليس ببعيد أن نقول أن السعودية صارت أكبر ديموقراطية في الشرق الأوسط!

يا وجعنا استمر.. استمر.

* * *

هذا الامير المستهلك يشفق لحاله بالفعل!

لم يعد امامه الا القول بان الشعب ضد الاصلاح!

ولم يفصح بالحقيقة التي لم تعد تخفى على أحد بان من يقف ضد الاصلاح هم اصحاب النفوذ الكبار وليس الشعب!

ولكنه الفشل في تسمية الاشياء بأسمائها الصحيحة والقفز على الحقائق.. وقد نسمع أن تنظيم القاعدة هو العقبة المفترضة والمصطنعة لهذا الاصلاح المزعوم!

* * *

كيف استطاع صاحب السمو أن يعرف بأن الشعب(لا يغلي)؟!

سأقول لكم كيف.. وإنطلاقاً من قناعات المسئولين لدينا، والتي صدقها البعض، ووقف البعض عندها كثيراً.

لدينا يا صديقي أزمة ايدولوجية عميقة. من خلق هذه الأزمة؟ المسئول يقول: الشعب!

ولدينا جماعات ضغط غير معلنة تمارس نفوذها وسلطتها الفكرية على الأغلبية لدينا تحت شعارات عديدة كلها ليست لها علاقة بالتشريع بل مرتبطة بعادات وتقاليد وقيم بالية!

ترى من أسس تلك الجماعات؟ المسئول يقول: الشعب؟ من بارك خطواتها؟ ومخططاتها؟ المسئول يقول: الشعب؟

ولو كانت لدينا مراكز لقياس الرأي العام لتفاجأنا بالنتائج! حسنٌ: لماذا ليس لدينا مراكز قياس للرأي العام؟ المسئول يقول: الشعب لا يريد؟ وفي هذه النقطة بالذات.. هل تتذكرون العريضة الموقعة من ١٠٤ من أبناء هذا الوطن، وماتبعها من أحداث.. أحد نتائجها كان (حجب) منتدى طوى، مثلاً؟

هل تتذكرون الموقع الذي أنشأه زميل عزيز علينا هنا لجمع التوقيعات التي تؤيد هذه العريضة، وقام الأخ فارس بن حزام بنشره، وساهم أخ آخر بتفعيله هو وكثير من الأحبة هنا؟

لو إعتبرناها جميعاً أو بعضنا مقياساً للرأي العام هنا! فسنكتشف حينئذ أن صاحب السمو يكذب!

ولو أخذت الدائرة الإجتماعية التي حولي أنا كمثل، وأنا متأكد أنها موجودة حول أكثر من أخ وأخت هنا.. ماذا سنكتشف؟ بالنسبة لي: أكثر من النصف (يغلون) كالمرجل على أوضاع هذا البلد! ويغلون من أجل الإسراع بالإصلاح! والمشاركة السياسية! او الإجتماعية! كل في مجال إختصاصه ورغباته!

إذن، ومن هو مثلي.. فماذا سيقول لمسئول يعتبر (جماعات الضغط) أعلاه هم الشعب فقط! ويتناسى العرائض التي قدمت! والمبادرات التي.. نحرت تحت أقدامهم! والمضايقات التي نالها البعض بسبب تلك المطالب!

وبيننا الآن من هؤلاء الكثير! أليس هؤلاء من الشعب؟ هل يستطيع هذا الأمير (السامي) أن يصرح بأن هناك عرائض ومبادرات قدمت للأمراء، وأنهم ينظرون فيها الآن!؟

أتحداه! واتحدى من يطبل له! نعم أوافق سموه ان هناك فئات تكبح الاصلاحات وتحاربها بقوة! ولكن.. هل هؤلاء هم الشعب (كله)! أم أنهم (الصوت الأعلى) نهيقاً، وصراخاً! وإمتيازات!

ختاماً..

أنا لا أقول بأن الشعب (كله) يغلي.. فلن أقلّد الأمير! فالشعب يغلي! بطرق كثيرة أتمنى أن تحسوا بها! ولا أقول بأن الحكومة كلها تغلي!.. فأطبل لمن لا يستحق! لأن الشيء الوحيد الذي يغلي في الحكومة هو (دلال القهوة الصفر)!

يقول البعض: الإصلاح لا بد أن يأتي مدروساً! وبسرعة! فلا مجال.. للكسل!

أنا أقول بأن الأغلبية الصامتة لديها ما تقوله الآن!

هل فهمتم ياأصحاب المعالي والفضيلة والسمو!؟

* * *

أحد الإخوة لا يريد إصلاحات على طريقة جلبي!

ومن منّا ذكر الجلبي أو اللبلبي؟ أم أن المسألة مجرد تعريض بالشيعة؟

والأخ ذاته يريد إصلاحات تدريجية! ما شاء الله عليك! أعطني خطوة واحدة اتخذتها الحكومة في سبيل هذه الإصلاحات؟

ثم ماذا تسمي إصلاحات الكويت وقطر وعمان والإمارات والبحرين؟ هل هي قفز؟ ام تدرج؟

الجميع سوانا منشغل بالإصلاحات.. لأننا أصلا لا نريد اعطاء هذا الشعب اي صلاحية يقف بها أمام (كلمة الشيوخ أبخص).

فالمسؤلون عندنا هم وزراء للأعلام والنفط والداخلية والسياحة والتراث وفوق هذا هم علماء اجتماع ومصلحون بل وحتى مفتون.

باختصار: أمقت الأبواق والمطبلين.

* * *

حسنٌ يا سمو الأمير: ما هي الإصلاحات التي (نوت أو تنوي) الحكومة إتخاذها فعارضها الشعب في ذلك؟

أرجو ان لا (ينط) لي بعض المتفيقهين ليتكلم عن اشياء بديهية –

كما ذكر احدهم في غير موقع- مثل بطاقة المرأة معتبرا اياها خطوة اصلاحية! تصوروا! في بلد مثل بلادنا يعتبر البعض ان اصدار بطاقة للمرأة خطوة اصلاحية!

الله يرحم أيام النيجر وغواتيمالا!

* * *

لم يكذب سمو الأمير، واعتقد أن غواية المفردة استدرجتك إلى ما لا تقتنع به. في مجال الإصلاحات: الحكومة متقدمة على الرأي العام بشكل يراه حتى الأعمى! وهي تسير عبر حقل الغام من المعارضة والتشكيك؛ بل أن غالبية الشعب تتحفز وتنتظر لتعارض أي قرار إصلاحي قبل صدوره! لو كان الأمر بيد الحكومة لما كنا بهذه الدرجة من التخلف والتقوقع!

* * *

لم يكذب سعود الفيصل، ولا يستحق أن تقول عنه ذلك.. ومن الإنصاف أن نقول أن حملة الفكر الليبرالي يميلون إلى الدعة والسكون ويفرون من المواجهة، فيما يتسيد الفكر الإرهابي الساحة ويفرض اجندته على الدولة وانظمتها. هذه هي الحقيقة المرة.

* * *

نعم صدق سعود الفيصل بهذه الجملة(المُجرّدة)!

لكن عند وضع هذه(الجملة الصحيحة بذاتها) في السياق التاريخي.. نجد ان هذا وضع الكره في ملعب الحكومة (والاسرة الحاكمة) بالذات! فهي التي تتراجع عن الاصلاح رغم رغبتها الشديدة في ذلك، وأعتبره جُبناً.. ومادامت الرغبة موجودة عند الحكومة والقدرة كذلك.. فلا نريد مزيدا من الاعذار او التراخي!

تمنيت لو كنت موجودا مع الصحافية الغربية التي سألت الأمير سعود، حتى اطرح السؤالين التاليين على سموه:

أولا: اين كان هذا (الفرن) او (اسطوانة الغاز) مخبئة طوال السنوات الماضية التي كانت حكومتنا الرشيدة أثنائها تصبح وتمسي على البرود؟

ثانيا: هل يعترف سموه بالخطأ الجسيم الذي ارتكبته الحكومة طوال السنوات الثلاثين الماضية بعدم اخذها بأسباب الاصلاح السياسي والاجتماعي؟. من الذي يجب ان يتحمل هذه السنوات الكثيرة الضائعة؟ والتي لو تم بها الاصلاح لتم اختصار (بل وربما سد الباب) كثير من مشاكلنا المتنوعة التي نعاني منها؟

* * *

وددت أن أضيف رأياً ليس جديداً هنا، وإنما هي ملاحظات وتساؤلات:

اولاً - من عادة الأنظمة الديكتاتورية أن تبرّر تقاعسها عن الإصلاح بالقول أن شعبها متخلِف، وأنه يقف ضد الإصلاحات، أو أنه غير مهيء لها، ومثل هذه العبارات سمعناها من أنظمة كثيرة، ولكن الحكومة السعودية لاتزال تصرّ عليها، مع ما تنضوي عليه من إهانة مباشرة الى الشعب بأنه متخلف ولا يفيد فيه التعليم، إذ لو كان آل سعود يحترقون فعلاً أو يغلون! من أجل الإصلاحات، لكانوا علّموه كيف أن الإصلاحات مفيدة له! ولكانت صحافتنا المحلية مضت في التنظير لتلك الإصلاحات. ولكنها مجرد ذريعة تريد أن تقول للأميركيين بأن العائلة المالكة إصلاحية، وأن الشعب قطيع من الهمج والمتطرفين والجهلة والمتخلفين الذين لا يستحقون منكم الدفاع عنهم أو الضغط علينا من أجلهم!

ثانياً - جملة الأمير هي احتجاجية على الغربيين الذين يرون أن الشعب يغلي! مطالباً بالإصلاحات، وهو يقول لهم لا الشعب ليس مهتماً بالإصلاحات، ولن تكون هناك آثار سلبية على هذا الغليان!، وراح يزايد بأنه إن كان هناك من يطالب بالإصلاح فلن يعدو سوى الإمراء.

لا شك أن ليس كل الشعب يغلي، ولكن معظم الشعب متألم من وضعه سواء كان صحياً او تعليمياً أو وظيفياً أو غير ذلك، ومن منا ليس مصاباً بمشكلة من المشكلات الكثيرة التي تواجهنا، وأكثر الناس يرون في الإصلاحات المتعددة الجوانب الإقتصادية والسياسية وسيلة لتحسين وضعهم لذا فهم معنيون بالأمر مباشرة. فالقضاء على الفساد وإصلاح الجهاز الإقتصادي، ووقف تعدي الأمراء على الأراضي العامة وعلى النفط المتقاسم بين كثير منهم، إنما يعني تحسيناً لوضع الأغلبية من الشعب. ولذا فإن حصر الإصلاحات بجماعة محددة غير صحيح. وقد يكون حل المشكل الإقتصادي غير ممكن بدون حل الموضوع السياسي فما لم يكن هناك إصلاح سياسي لن يكون هناك إصلاح إقتصادي، فالإصلاح عملية متراكمة يدعم بعضها بعضاً. الإصلاح في التعليم يصلح التوظيف والإصلاح السياسي يفتح الملفات الإقتصادية الساخنة، وحرية التعبير وتناميها تفتح النوافذ السياسية، وهكذا.

ثالثاً - لا يوجد في العائلة المالكة من يقف مع الإصلاح باستثناء الأمير عبد الله وطلال الى حد ما. هذا ما نعرفه. أما التيار السديري المسيطر فهو ضد الإصلاحات بكل عنف. أما أن سعود الفيصل إصلاحي ويدعم عبدالله، فمن يقول عن شعبه أنه جاهل وأدنى مستوى من جيرانه ويحتقره بتلك العبارات التي نشرت، فلا أظنه يتمتع بشيء من المصداقية فضلاً عن أن يقبل الإصلاحات. وفوق هذا فآل فيصل جميعاً شخصيات ضعيفة في صناعة القرار السياسي للبلاد.

رابعاً - لا توجد شرائح في المملكة لا تريد الإصلاحات إلا بعض السلفيين المتطرفين، وهؤلاء يعتقدون بأن الإصلاحات ستسحب البساط منهم، وستدخل لاعبين جدداً لا يرضون عنهم إما لكونهم علمانيين أو روافض! وهنا هم يتفقون مع الجناح المتطرف في الحكم. وهذا أحد أوجه تفسير العلاقة بين التيار السلفي والأمير نايف الديمقراطي جداً!

* * *

ولماذا السلطة الاعلامية بهذا الضعف؟!

لايوجد دائماً علاقة وثيقة بين الصحافة والعلاقات العامة، العلاقة فيها شك وريبة في معلومة مرسلة، وشك في اخرى مستقبلية، علاقة حذر ومجاملة فقط. لكن ان يغزو موظفو العلاقات العامة الرسميون الصحافة في دارها، ويمارسوا دور صحفي مشوه ومختطف عن مؤسساتهم والتطبيل لها وانجازاتها واعادة نشر تقاريرها السنوية. وكل شاردة وواردة ايجابية فقط للادارة العليا، فهذا مالا يتفق مع الصحافة ومع المهنة، بل هذا ما يدمر دورها وقيمتها خصوصاً وان ذلك كله يعنى بالشؤون المحلية الوطنية من خدمات مختلفة ومؤسسات.

لايمكن ان نتفق على ان هذا الغزو في صالح احد، ليس في صالح مهنة الصحافة ولا الوطن ولا المعلومة، ولاتخدم ولي الامر وتعينه على اداء مسؤوليته.. هو ما يتطلب فصل حقيقي ين مهنة ووظيفة الصحافة ومسؤولياتها وواجباتها تجاه الوطن والناس والادارة العليا في البلاد، وبين العلاقات العامة ومهامها الحثيثة للتأثير الايجابي وعملها الجاد لتحقيق اهداف الادارة العليا داخل مؤسساتهم.. واي خلل بذلك التسلسل المفترض في ايصال المعلومة مثل ان يمرر موظفو العلاقات العامة باسمائهم اخبارا تنشر في الصحف المحلية.. او حتى باسم (مندوب جريدة...) هو حرق وخرق لمهنة الصحافة في ابسط اشيائها.. وقيمتها.

ناصر صالح الصرامي
الرياض، ٢٠٠٣/٧/٢٨

* * *

أين يكمن العفن؟!

تعلو صيحات هؤلاء المتشنجين معبرة عن مرضهم الاجتماعي العضال إزاء مفردات العمل والفعل التي تشعرهم بالإعاقة. يتواصون فيما بينهم بمقاطعة تلك المطبوعة، وينادون بالإنكار على المجلة الفلانية، ويدعون بالهلاك والثبور على كاتب ذلك العمود. ألم تسمعوا بـ(خضراء الدمن). رأيت صوتاً ينادي مريديه بمقاطعة صحيفة معينة، ودار الزمن دورته لأراه وهو يوثق معلومة رقمية من أوراق تلك المطبوعة الرجيمة على مريدين آخرين... لا تعجبوا، فطبقات الصوت تريد استقطاب أكبر عدد من الجمهور، حيث يحل العمل هنا، ويحرم هناك. أيها العدلانيون: قولوا لنا بالله عليكم... أين يكمن العفن؟.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/٧/١٥

* * *

حملة عالمية ولكن دون مخالب

هناك اليوم ما يسمى بـ"حملة عالمية لمقاومة العدوان" وقد انضم إلى هذه الحملة مجموعة من الفضلاء الذين يبدو أنهم متفائلون كثيراً بهذه الحملة التي أعدوها لمقاومة العدوان بالطرق السلمية كما يقولون. هل ستتمكن هذه الحملة التي سمعنا عنها من القيام بمثل هذا العمل أم إنها هي الأخرى ستحتاج إلى حماية شأنها شأن العالم الضعيف الذي تعيش فيه وتستمد قوتها منه؟ الطريف والمحير في الوقت نفسه أن هذه الحملة قررت أن تقوم بهذا العمل بالطرق السلمية وحدها وحسب الاتفاقات والمواثيق الدولية كما قال أمينها العام ونائبه، ولست أفهم كيف يمكن لأمة - مهما كانت - أن تقاوم العدوان عليها بطرق سلمية، ولست أفهم كذلك كيف تكون الطرق السلمية هذه متفقة مع القوانين والأعراف الدولية.

محمد علي الهرفي
الوطن ٢٠٠٣/٧/١٥

* * *

إلى من يهمه الأمر

إن لم نستطع استيعاب هؤلاء الشباب على الأقل في الإجازات الصيفية وإعطاءهم فرصة للعمل التطوعي أو المأجور، وتوجيههم نحو خدمة الجماعة، حتما سنرى كثيراً منهم يتحول إلى صناعة العنف وإعطاء دورات على الإنترنت في صناعة السلاح كما رأينا. وبعد ذلك ليأتي من يقول بأن الشباب لا يتحمل مسؤولية وغير قادر على الإنتاج. عفوا نحن كمسؤولين ورجال أعمال العاجزون والراغبون في راحة البال على طريقة "شراية العبد ولا تربايته".

أسماء محمد باهرمز
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٣

* * *

إعادة إنتاج الفكر التقليدي

المقصود بالفكر الإسلامي التقليدي هنا تحديداً ذلك الفهم المعيّن للإسلام الذي يركّز على الجزئيات دون الكليات، وعلى المظاهر والقوالب والأشكال دون المقاصد والغايات، ويغفل أثناء محاولته لتنزيل الدين على الواقع عن فقه هذا الواقع بشكل شمولي، وعن المستتبعات الفكرية والعملية لذلك التفاعل الحيّ والحيوي المطلوب بين النص ومتغيرات الزمان والمكان. وهو أيضاً ذلك الفهم الذي ينطلق من عقلية التعميم والاجتزاء والتسطيح في التعامل مع التنوع البشري ومع الآخر أياً كان، داخل دوائر الانتماء الوطنية والإقليمية والقومية والدينية والإنسانية العامة، ويتعامل مع العالم من حوله إجمالاً بناءً على مسلّمات فكرية وعَقَدية ثابتة، لا تنبثق من تفاعلٍ حيوي مباشر مع النص ومقاصده، بقدر ما تنبثق من تبنّي محاولات تاريخية كان أصحابها يحاولون ممارسة ذلك التفاعل بشكلٍ ينسجم مع خصوصية زمانهم ومكانهم المعيّنين. وأخيراً، فهو الفهم الذي يعطي مكانةً هامشيةً لدور العقل الإنساني، ولدور العلم، ولدور التجربة البشرية، في فهم الدين وفي فقه الواقع، وفي محاولات تنزيل الدين على الواقع.

من تحريم لعبة أطفال إلى تحريم أغنية معينة وكتابٍ محدد ومن تكفير مطربٍ هنا إلى الحكم بردّة أديبٍ أو مفكرٍ هناك.. تنتشر منهاجية التحريم والتكفير شيئاً فشيئاً وتحاول تنزيل ملامح ومنطلقات الفكر التقليدي على وقائع الحياة المعاصرة على شكل ممارساتٍ ظاهرها الحفاظ على الدين وقيمته ودوره في تلك الحياة، بينما هي في حقيقتها تعبر عن محاولاتٍ مستميتة للحفاظ على الدور والوظيفة.. وهي محاولات تنبع في أحسن الأحوال من سوء ظنٍ بالغ بحقيقة الكمون الموجود في الإسلام ومن جهل مريع بطبيعة الواقع المعاصر، وتنبع في أسوأ الأحوال من حرص شديد على المصالح الشخصية والذاتية، المادية منها والمعنوية، والتي تترتب على استمرارية دور ووظيفة الفكر التقليدي المتشدد.

وائل مرزا
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٥

* * *

الخدمة العسكرية حلٌ للعنف

ما الذي حدث لهذا الشعب الودود وكيف تغيرت الرؤية العالمية للسعوديين وأصبحوا يعاملون بطريقة غير إنسانية وينتظرون أسابيع للحصول على تأشيرة من أي دولة وخاصة أمريكا وأوروبا وكأنهم يبحثون عن عقد عمل في تلك الدول؟ كيف انقلبت كل تلك الموازين وصنفت السعودية على أنها من دول الإرهاب؟ ما لمسناه في شبابنا اتجاهين مختلفين إما اتجاه متطرف باسم الدين يحرم ويكفر ويأمر بالعنف على المجتمع والحكومة ويفسر الدين كما يحلو له. وإما اتجاه آخر ليس له علاقة بشيء يبحث عن الأغاني والفيديو كليب والأفلام الغربية والملابس الغربية وقصة الشعر والتسكع في المراكز التجارية. ما أفسده المنزل وأفسدته المدرسة والجامعة والمجتمع لن يصلحه إلا الخدمة العسكرية الإجبارية.

أسامة التركي
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٧

* * *

تجارة الكاسيت وتزييف الوعي

لربما أن الأمة لم تشهد جرم جنايات التصنيف كما شهدتها في علو شأن الكاسيت في عصرنا هذا ولا أحد سواهم (تجار الكاسيت) من شب أوار ناره المستعرة بصورة مقرفة! وهل أن أحدا حينها لم يطله أذى ابتداع موبقات التصنيف؟! تلك التي أتت حتى على الأخضر من التدين الصادق ولعمري... كيف ننسى مشتغلا في شرح متن في العقيدة لا يحفل السوق بكاسيتاته العلمية دون أن ترتفق بأسئلة عامة؟! ابتدعت

ممارسة النهي عن المنكر في افتضاح علني ليس به شيء من سمت النبوة وأحسب أن أعلى رقم توزيعي لذات الشيخ الفاضل كان من نصيب كاسيت اشتغل فيه على توصيف جملة من كتاب إسلاميين بالعلمنة نتيجة دراسته الأكاديمية التي تأسست على فهوم مغلوطة لمصطلح العلمنة يدركها النابهون!

خالد السيف
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٨

* * *

لغة الحوار... إلى أين؟!

في هذه الأيام نحن بحاجة إلى لغة الحوار الصريح الواضح الذي يضمن الشفافية والبعيد كل البعد عن الأساليب التقليدية والظن بأن ما يقوله الشخص أو يطرحه من آراء يمثل هجوماً شخصياً على الآخرين ويجب الدفاع ويكل ما نملكه من قوى ومهارات في الكتابة واستخدام العبارات التي يمكن من خلالها الرد بلغة يتضح منها الاستياء، والامتعاض، والسخط حيال الآراء أو ما يطرحه الآخرون. الأساس هنا هو أن يكون هناك حوار هادئ ومنطقي يتم من خلاله التوصل إلى اتفاق يؤدي في النهاية إلى تطوير، أو تعديل، أو تحسين موضوع النقاش والوصول به إلى المستوى المطلوب الذي يضمن قدراً من النجاح ويحقق الأهداف المخطط لها. ومن يقوم بالرد بعنف وقسوة على هذه المقالات ويصر على عدم تقبل آراء الآخرين، يحتاج إلى بعض المهارات التي من أهمها مهارات الاتصال مع الآخرين وإلى اكتساب مهارات تقبل الرأي الآخر والحوار المنطقي.

عامر عبد الله الشهراني
الوطن ٢٠٠٣/٧/٣١

* * *

.. من أجل الوفاء للحقيقة!!

هل ما يجري من نقد، يصل أحياناً للتحامل، وحتى التسفيه بأخلاق ومشاعر الآخرين، نموذج لانفجار مكبوت، يريد أن يعبر عن مخزون الغضب بين فئات من مجتمعنا، سواء كان ذلك على موقع الإنترنت، أو الفضائيات، والصحف العربية المهاجرة؟

إننا بحاجة أن لا نكون معلمين وحكماء، ندين، ونكفر، ونرهب من يختلفون، أو يتعارضون مع طروحاتنا، لأن النضج الثقافي، والوعي المتطور، يأتيان من خلال الممارسة دون القطع بالأحكام على الأشخاص أو شرائح المجتمع، وحتى نتعلم كيف نجادل ليس المطلوب محاكمة التاريخ، ونشر معلومات صحف السوابق وملاحقة كل بريء بتهمة غير صحيحة، بل بالقبول بأننا نتساوى بالمسؤولية تجاه الوطن، حتى لو اختلفنا بالأفكار والمذاهب، وحتى الأصول والفروع القبلية والمناطقية.

كلمة الرياض
الرياض، ٢٠٠٣/٧/١٣

* * *

اليد الواحدة لا تصفق

الخطاب الفكري من خلال الإعلام الرسمي و حتى الشعبي ضعيف و يعتمد على الخطوط العامة ولا يصل إلى تفنيد أسانيد الفكر الإرهابي، باختصار هولا يرقى لمستوى الخطر، والتحسن فيه خاصة من ناحية وضوح الطرح مقارنة بأول أيام تفجيرات الرياض كبير لكنه لم يتطور وينمو كما يفترض بل بقي حبيساً يعلن عن مواجهة توجهات فكرية عامه متفق على غلوها وتطرفها، لكنه لا يتطرق إلى التفاصيل كما لا يضرب الأسانيد والأدلة التي يدعي منظّرو الإرهاب الاستناد عليها شرعياً، وهذا خطر مستقبلي كبير.

عبدالعزيز السويد
الرياض، ٢٠٠٣/٧/٢٧

* * *

سعودة.. آخر كلام

رأت الجهات المشرفة أن تعطي تجار الذهب مهلة ثلاث سنوات تنتهي بغرة ١٤٢٤هـ تكون خلالها جميع محلات بيع الذهب قد شُغلت بباعة من المواطنين، وقد جعل هذا القرار بعض باعة الذهب يتخلون عن محلاتهم ويُقبّلونها لغيرهم لعدم قدرتهم على إحلال المواطنين أو لعدم قناعتهم بالخطوة! ولكن الذي حصل أن المهلة مُددت إلى غرة عام ١٤٢٥هـ، مما جعل بعض الذين أقفلوا محلاتهم يعودون مرة أخرى إلى الساحة بعمالتهم الوافدة وكأن شيئاً لم يكن!

محمد أحمد الحساني
عكاظ ٢٠٠٣/٧/١٥

* * *

وزارة التربية تعدل الكتب

أوصت لجنة فحص الكتب الثقافية الموجودة في مكتبات المدارس بسحب ١٢ كتاباً وتعديل ٥ كتب.. ومن هذه الكتب كتاب نهج البلاغة وكتاب الأمثال الشعبية لمؤلفه عبدالكريم الجهيمان.. وهذا المنع يدل على أن الوزارة تؤمن بأن طلابها لم يبلغوا الحلم، ولابد من فرض وصاية عليهم وتقرير ما يمكن أن يقرأوه، وما لا يمكن قراءته، وهذا في الحقيقة اعتراف من الوزارة بأن طلبتهم وطالباتهم ليسوا مسلحين بسلاح النقد، وأن العملية التعليمية لم تستطع تعليم الطلبة علم قراءة النصوص أو علم نقد النصوص.

عابد خزندار
عكاظ ٢٠٠٣/٧/١٥

* * *

مدينة الاشلاء

يكثر الحديث هذه الايام عن أوبئة او امراض جديدة في منطقة جيزان.. تماماً.. كما تواتر طويلاً الحديث خلال السنتين الماضيتين عن مرض الوادي المتصدع وامثاله من الامراض والمشاكل.. سواء الصحية منها او البيئية المستوطنة. لا اكاد اشعر بأن احداً من المسؤولين يتصدى لهذه المسؤولية والا لما استمر هذا الحال سنوات طويلة ولما اصبحت المنطقة اقرب منها الى الاشباح منها الى المنطقة التي تنعم في طياتها الكثير من اوجه الخير والثروات الطبيعية النائمة.

هاشم عبده هاشم
عكاظ ٢٠٠٣/٧/١٩

* * *

المزايدون الضالون

لعله من الصواب ومن أجل الصالح العام أن نتوجه بالدعاء الخالص إلى الله تعالى أن يمنح الأمريكان الكثير من الصبر والتحمل للبقاء في العراق فترة كافية لترسية وتثبيت التوجه الديمقراطي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، فلو قَصُر بال الأمريكان وضاقوا ذرعاً بهذه الحرتقات والمضايقات والتجاوزات والضوضاء المفتعلة وقرروا الانسحاب الكلي أو الجزئي وتدويل إدارته فإن حرباً شعواء أهلية ستقوم بين كل الأطراف لا تبقي ولا تذر. إن إزاحة حكومة صدام غير المسبوقة في دمويتها وقسوتها وظلمها وعدوانها على شعبها وعلى جيرانها كانت إزاحة مباركة وضرورية وتحريراً لوطن مستعبد، إن ما قام به الأمريكان هو في الواقع وفي ميزان الإنصاف حرب لتحرير العراق مما هو أشد من الاستعمار وهو الاستعباد المهين لإنسانية الناس.

عبد الله ابو السمح
عكاظ ٢٠٠٣/٧/١٩

* * *

التعليم وحرية القرار

قرر مجلس الشورى عدم جواز قبول الطلاب السعوديين بالمدارس الأجنبية في المملكة، جاء مخيباً للآمال وغير مبني على الواقع، تسيّره نفس العواطف التي جعلتنا نحجم عن اتخاذ الكثير من المبادرات انطلاقاً من تفكير عاطفي. هناك حوالي ١٢٠٠ مدرسة أجنبية في المملكة يدرس فيها حوالي ٨١٠٠٠ طالب وطالبة، ولا يشكل السعوديون سوى حوالي (سبعة من ألف) من عدد هؤلاء حيث لا يتجاوز عددهم ٥٧٢ طالباً. إن رفض مجلس الشورى الموقر فتح باب التعليم الأجنبي للراغبين من المواطنين لتعليم أبنائهم وفقاً لمناهج أكثر تواؤماً مع متطلبات العصر دون الإخلال بالحد المناسب من العلوم الدينية واللغة العربية وتاريخ البلاد، الذي تفرضه وزارة التربية والتعليم على تلك المدارس هو، في اعتقادنا، وقوفاً أمام (حرية الاختيار) التي يجب أن تكون في يد صاحب الأمر، وهم هنا أولياء أمور الطلاب، فهم أكثر حرصاً على مصلحة أبنائهم من غيرهم.

عبد العزيز حسين الصويغ
عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢٠

* * *

العيب فينا وفي أهالينا

ألم يكن مدير عام الشؤون الصحية وطاقمه الإداري من حوله جيزانيي الجذور، يشمون هواء المدينة الحالمة؟ ألم تكن كوادر المسؤولين بتلك الإدارة بالتحديد ضاربة بجذورها في تراب هذه المنطقة الزكية؟ وألم يكونوا هناك على كراسيهم قبل المتصدع وبعده، قبل التدويد وبعده فلماذا لا يستيقظ فيهم الضمير فيعملوا على "الثغرة" التي أؤتمنوا عليها بذات الإخلاص ولماذا لم يشتغلوا بهمهم اليومي بدلاً من عبارات "النفي"؟ ولماذا لا تأخذهم ولو مجرد الغيرة من أبناء المناطق الأخرى ولماذا أخيراً لا يتركون سرج الحصان لمن هو قادر على ترويضه؟ ألم يكن مدير الزراعة والمياه بهذه المنطقة ابناً من أبناء جازان الحبيبة قبل المتصدع والتدويد فلماذا لا يتقدم بمشروعه المتكامل لكي يشخص العلة والحالة ثم يتبع المشروع بالجهد والعرق؟ ألم يكن مدير صحة البيئة وطاقمه في البلدية الموقرة سليلي أسر جازانية فلماذا يعجزون عن تشغيل الحد الأدنى من سيارات الديزل الرخيص لمحاربة الذباب الأزرق الذي يرقد على مكاتب الجميع؟ ألم يكن مديرو التعليم والمواصلات والضمان والعمل وبقية الطابور من أهل هذه المنطقة؟

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/٧/١٧

* * *

الخوف والتهديد إلى أين يسوقنا؟

تحت الخوف تنفجر الفوضى. أو تُصنع تحت الخوف وفيه أقسى القوانين. أظلمها أنه أداة عنيفة، كافية لفرض إرادة الأقوى، والأقوى هنا هو الأكثر قدرة على إنتاج الخوف. "مونتسكيو" وضع الخوف كضد للاعتدال في تصنيفه لأنظمة الحكم. وربط الاعتدال بأنظمة التعدد والحرية، والخوف بأنظمة الاستبداد، الطغيان، والتسلط. إذا رأيت مبشرا، ينادي في الناس بدعوته، يمكنك أن تتنبأ بما في قلب الدعوة، من منهجه في التبشير: بالاعتدال أم بالتخويف؟

بدأ الأمر عندما نُشر خبر في موقع إخباري إلكتروني يتضمن معلومات "من مصادر لا يرقى إليها الشك" عن وجود برنامج إرهابي لاغتيال عدد من الكتاب السعوديين. بعدها بأيام نُشرت في موقع آخر فتوى عن حد الردة، تضمنت إشارة إلى عدد من الكتاب تصنفهم كمرتدين ومفسدين في الأرض. والفتوى كانت مذيلة باسم رجل معروف نسبيا على الشبكة. ثم نُشر بيان قصير مذيل بذات الاسم ينفي كاتبه أنه أصدر الفتوى. هذا النفي تضمن العبارة التالية: (الفتوى المزعومة ليست لي ولم أحبرها ولم آذن بها، على الرغم من أنها لم تقل شيئا سوى ما أقره الله سبحانه في كتابه... إلا أن الصدق يلزم أن ننبه إلى أننا لم نُفت بها). ثم نشرت عكاظ مقالة حسين شبكشي المعنونة (إنهم يرونه بعيدا) وصفت بأنها تسويق للانحلال والترذل. أخيرا، صرح شبكشي لوكالة الأسوشيتد برس أنه تلقى رسالة إلكترونية تهدده بالاغتيال. القصة الصغيرة أعلاه، ليست إلا قصة عن تجارة الخوف والتلاعب بالمشاعر. عن تضخيم الأشياء عمدا إلى حدودها الأقصى والأكثر إرهابا. عن صناعة شيء يشبه العصا التي يحشد بها الراعي قطيعه من البهائم، ليُحشد بها قطيع من البشر. يصير الاطمئنان نوعا من السذاجة. أما تصديق هذا الخوف، طاعة هذه العصا، فتكون تعقلا. هكذا ننتهي لأن يكون الخوف هو القانون الوحيد الذي يحكمنا، ونتحاكم إليه.

إيمان القويفلي
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٤

* * *

هل هي عنصرية جديدة؟

فضيلة الشيخ عبد الله المطلق: تابعت حلقة (فتاوى على الهواء)، وفوجئت ببعض الملاحظات: الأولى، وقوفك الطويل وتركيزك غير المبرر حول مسألة (الصوت والريح).. وسؤالك للمرأة المتصلة هل خرج منها ريح.. هل شمت ريحاً.. هل سمعت صوتاً.. أوَ لم يكن من الممكن اختصار الإجابة بدلا من تكرار الصوت والريح فترة طويلة؟! أمر آخر، حول المتصلة الأخرى، صاحبة الشعر (الأشقر) والتي حاورتك حول صبغ شعرها، والتي قلت لها: (أنت شاذة)! ألا ترى معي يا فضيلة الشيخ أنك قسوت عليها بهذه الكلمة، أليس في القاموس كلمة ألطف من هذه الكلمة؟! أمر ثالث، وهو قولك في ذات السياق أنك لا تخاطب الشقراوات! عذراً مرة أخرى صاحب الفضيلة: أوَ ليس من المسلمات من هن شقراوات؟!

صالح الشيحي
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٦

* * *

العود في أرضه قد يصبح حطبا!

ما الذي يجعل هذه الوزارة تفضل غير المواطنين على المواطنين وتجعل لهم ميزات خاصة دون أن يكون لهم أي مميزات بل إنهم أحياناً يكونون أقل مؤهلات من المواطنين ومع هذا كله يفوقونهم في المميزات المادية. أدركت بعد فترة من الزمن أنها ليست كذلك وأن هناك بعض الدوائر الحكومية وغيرها تمارس مثل هذا الدور. شركة أرامكو السعودية وضعت سلما لرواتب موظفيها يجعل الأمريكان على قمة هذا السلم من حيث الامتيازات المادية بكل أنواعها يليهم السعوديون – مع الفارق الكبير – ثم الجنسيات الأخرى. وبطبيعة الحال لا نجد تفسيراً لمثل هذا العمل، ولا أظن أن هذا الأمر يحصل في أي بلد على وجه الأرض ولا أظن كذلك أن أي عاقل سيجد له تفسيراً مقبولاً. وإذا تركت هذه الشركة إلى القطاع الصحي في بلادنا فسأجد أن هذه الصورة البغيضة تتكرر في هذا القطاع خارج إطار وزارة الصحة في القطاعات الصحية الأخرى في بلادنا وهي كثيرة.

محمد علي الهرفي
الوطن ٢٠٠٣/٧/٢٩

* * *

الصندوق اللبناني.. عفواً السعودي للتنمية

الذي أعرفه جيداً أن الصندوق السعودي للتنمية يقبع الآن في بناية ضخمة بأحد شوارع الرياض والذي أنا متأكد منه أنه يصرف موازنته "المليارية" من أحد البنود الرئيسية في الموازنة العامة للدولة. أكثر من هذا، أظن والعلم عند الله، أن هذا الصندوق المحترم ليس إلا مؤسسة عامة غير ربحية هدفه الأساسي تمويل مشروعات التنمية الوطنية.

على طرفي مدينة بيروت ومن مدخليها الشمالي والجنوبي ترحب بكم لافتات الصندوق السعودي للتنمية. فهنا قرب مطار بيروت نفق يقام بتمويل الصندوق، وهناك على مشارف جونيه في بوابة الشمال يتبرع صندوقنا الهمام الكريم المحترم بإقامة مبنى عملاق لدار المعلمين اللبنانيين. بدءاً من يوم العودة للوطن الحبيب سأتجول في ربوعه علّني أنعم باصطياد لوحة مشابهة تتحدث عن دور الصندوق السعودي للتنمية في شوارع بلدي وفيافيه وأزقته.

علي سعد الموسى
الوطن ٢٠٠٣/٧/٣٠

* * *

سيناريو ملاحقة الإرهابيين!

بدون شك أن كشف مسلسل الإرهابيين إنجاز كبير، لكن ما يخيفنا أن هذه العناصر استطاعت أن تنوع بأساليبها، حتى أن حجم المتفجرات والأسلحة التي عثر عليها أخيراً يضعنا أمام قضايا معقدة مع دول المصدر، أو عصابات التهريب لهذه الأسلحة، وقد لا يكون بمقدور القوة أياً كان حجمها مراقبة حدود المملكة البرية والبحرية. الأمر الآخر، وهو تقصي العناصر التي جندت تلك الفئات سواء بواسطة المساجد، أو الاستراحات التي تحولت إلى معامل تفريخ، ومستودعات للأسلحة أن لا تكون بعيدة عن المراقبة والمساءلة، وأن يعمل بنظام الفنادق سواء للاستراحات، أو الشقق المفروشة، بأن تكون المراقبة للمستأجر سريعة وفعالة.

كلمة الرياض
الرياض، ٢٠٠٣/٧/٢٣

* * *

نختلف في الإدراك فنحتاج للحوار

وعندما يقوم حوار أو اتصال إنساني فإنه يستند

علـى قضيـة الإدراك، فـإذا كـان الإدراك مشوهـاً فـهذا يقود إلى نفس النتيجة بـالنسبة للحوار والاتصـال. النـقطـة الجوهرية هـي مدى صحة ادراكنا وتفسيرنا للاشياء المحيطة بنا، فسلوكنا يعتمد عليها وهنـا تكمن الأهمية، فقد يستمع شخصان الى نفس المحاضرة ثم يختلفان حولها، فـأحدهمـا يـرى ان المحاضـر مبـالـغ في النقد، والآخر يرى انه صريح وصادق. عندما نختلف بسبب ادراكنـا المختلف للأشيـاء، فـإن السبيل المناسب للوصول الى فهم مشترك، وقرار يحظى بـالأغلـبيـة، هـو الحوار، وطرح الاسئلة، أمـا أن نصدر الأحكـام القـاطعـة، والآراء المؤكدة غير القابلة للنقاش فهذا سلوك يؤدي الى التنافر، والـبـغضـاء، والـعمل الـفردي، والـتـقـيـيم غير الموضوعي لآراء النـاس، فكيف سيكون حـال المجتمع إذا كانت هذه الصفات هي سمات أفراده!

يوسف القبلان

الرياض، ٢٠٠٣/٧/٩

* * *

أصبحنا ظاهرة صوتية

اليوم كلما فتحت محطة فضائية عربية وجدت رجـلا سعـوديـا يـتكـلـم عن الإصلاح السعودي القادم، وآخر يتكلم بكل تجل عن حقوق المرأة السعـوديـة الضـائـعـة وثـالـث يتكلم عن بطـالـة الشباب السعودي ورابع يناقش ضعف خدمات الانترنت وغـلاء خـدمـات شـبـكـة الاتصـالات الـهاتفية وآخرون يناقشون اسباب عدم نجاح السعودة. والملفت لاتساع تلك الظاهرة الصوتية الـفضـائيـة ان المرأة السعودية ايضا دخلت في اللعبة ورأينا الكاتبة والطبيبة تناقشان قضايانا فضـائيـا. لنفتح الحوار وبشكل اكثر دقة واكثر مواجهة ولكن ليكن كل ذلك في بيتنا وليس بيوت الجيران. أعتقد ان إكثارنا من اللقاءات الفضائية وطرح مشاكلنـا بـالشكل الحالي لهـا بـعد نفسي حيث جاءت كرد فعل طبيعي على طول صمتنا غير الصحيح. علينا ان نفتح كل ابواب الحوار والنقاش ولكن عبر قنواتنا المحلية وان نكسر كل الحواجز النفسية والرقابية التي تحد من وضوح طرحنا وان لا يكون هناك ما يمنع من طرح كل القضايا وان تقام مناظرات بين المفكرين وبين اصحاب القرار بشكل عـام.

هيا المنيع

الرياض ٢٠٠٣/٧/٧

* * *

محمد بن عبدالوهاب والإرهاب

سبحان الله يتحدثون الآن عن (الإرهـاب الديني) وكأنه لم يولد إلا اليوم في قلب الجزيرة العربية.. وينسبون هذا الإرهـاب إلى مناهج فقهية لعلماء ماتوا منذ أكثر من ثلاثة قرون! هل كان الإرهـاب الـديـنـي المتطرف الـذي ولد في مصر والجزائر وأفـغـانـسـتـان وبـاكـسـتـان عـلـى صلـة بـالدعوة الإصلاحية في نجد؟! وهل كان منظرو وعرابو هـذا الإرهـاب مـن تـلامـيـذ الشيـخ محمـد بـن عبـدالـوهـاب؟! أم أن البعض وجد في الأحداث الجارية الفرصة الذهبية للانقضاض على منهج دعوي تعايش مع الإنسانية بكل سلام لأكثر من ٣٠٠ سنة دون أن يهدد سلامة أحد أو يزرع قنبلة في دار أحد! ابحثوا عن أسباب هذا الإرهـاب حيث زرعت بذوره في (بيشاور) وغيرهـا وابحثوا عمن سقا هذه البذور وتعهدهـا بالرعاية!

خالد حمد السليمان

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢٢

* * *

المجالس البلدية

مـن مجلـة الـيـمـامـة الـعـدد الصـادر في ١٩٦٤/٦/٢٦م جـاء هـذا الـنص: (سـيـدلي المواطـنون في الـريـاض عصر غد وعصر اليوم الذي يليه بـأصواتهم لانتخاب أعضاء المجلس البلدي لمدينة الرياض واليمامة تحث المواطنين عـلـى الحضـور لأمـاكـن الانـتـخـاب لـلإدلاء بـأصواتهم كما تحثهم على اختيار الأكفاء الذين يضعون المصلحة العامة فوق كل اعتبار) ولعل هذا آخر مجلس تم انتخابه في مدينة الرياض، وربما في بقية المدن الأخرى، وقد جمدت هذه المجالس كما حدث لمجلس الشورى في ذلك العهد إذ كـل مـا مـات عضـو مـن أعضـائـهـمـا لم يـجـر انتخاب عضو آخر مكانه، ومع تقلص الأعضاء تـقـلـصت صـلاحـيـات المجلسين، وتـقـلـصت الاجـتـمـاعـات، وفي الـنـهـايـة كـمـا قـلت جـمـد المجلسـان، ولا أدري مـن بـقـي مـن أعضاء كل مجلس يشرحون لنا السبب في تجميد المجالس مع أنها كانت تؤدي دوراً مهماً في خدمة المدن، وأحسب أن كل العشوائيات التي نمت كالفطر في كـل مـديـنـة كـانت بسبب غيـابهـا، ونفس الشيء يقال عن التجاوزات والتعديات على المال العام والحدائق وغيرهـا من المرافق.

عابد خزندار

عكاظ، ٢٠٠٣/٧/٢٥

* * *

البطانة السيئة

إنهم البطانة السيئة الذين يزينون للحاكم سوء عمله، ويحشدون التصفيق المطرب لكلماته، ولا يـنـقـلـون لـه إلى مـا يـبـعث الأسـاريـر في نفسه، ويوصدون عليه الأبواب فلا يقرأ سوى تقاريرهم المنـمـقـة، ولا يـطـرب إلا لألحانـهـم المزيـفـة، فيخونون الأمـانة بداية؛ ثم هم يستمرئونها حتى الـنـهـايـة. وهـكـذا قـاومت الأطراف الـبـعيدة ـ في العراق ـ بصدق، وانسحب الأقربون الانتفاعيون بسرعة. إن الولاء الحقيقي والوطنية الرفيعة هما في الـنـقـل الأمين لـلـواقـع، والـنصيحـة المخلصة الـنـزيـهـة، الـتي تجنب البلدان العربيـة الأخطار المدلهمة، وتحمي النظم السياسية من أخطائها، وتدفعها إلى التطور المستمر مع العصر. وليس في تقارير المطربين الذين يعزفون الألحان المسكرة التي تغيِّب الحكام عن أحوال شعوبهم، ومطالبهم في الحريـة والـعـدالـة والمسـاواة. والـذي يـريـده المخلصـون: صـحـافة حرة منفتحة على أوجاع الـنـاس، وتـنـظيم الاجتمـاعي الأهـلي الحقيقي الفعال الذي يؤسس لشراكة حقيقية مع القيادة السيـاسيـة.

سليمان العقيلي

الوطن، ٢٠٠٣/٧/١٩

* * *

السعوديون.. والوعي المنقوص بالتاريخ والعصر والعالم !

نحن ولله الحمد أزهد خلق الله في الثقافة، وفي عقول المثقفين، وأفكار المفكرين. الثقافة كانت مستبعدة، فمراحل التنمية التي قطعناها كانت مادية صرفة، لم تساوقها نهضة ثقافية معرفية. ولا يعسر علينا تلمّس ذلك، فالسعوديون أقل خلق الـلـه مـعـرفـة بـالعصـر والعـالم والتـاريخ، وأكثر المجتمـعـات تـوجسـا وحـذرا مـن الآخـر. وأقلـهـا تفاعلا مع الجديد من الرؤى والأفكار والمعارف. ثمة إشكالية حقيقية في مجتمعنا المحلي يمكن تسـمـيـتـهـا (الـوعـي الـزائف) بـالحيـاة المعـاصـرة، وبـالـعـصـر الحديث مـن جـهـة، ومـن جـهـة أخـرى الـتـاريـخ القديم والمعاصر. ذلك أن الرؤية الـتي تـعطينـا تصورا متكـامـلا للـعـالم الجديد أو رؤية عقلانية للعصر شبه معدومة. إذا ما علمنا أن نسبة ما درسناه عن العالم في مدارسنا النظامية لا تتجاوز (١٤) ورقة كما دلت على ذلك إحدى الإحصائيات التي نشرت أخيرا في بعض وسائل الإعـلام، وأن مصـادر الـتـثقيف المحلية الأخرى محدودة جدا – أدركنا – مقدار الفجوة الثقافية العميقة التي تفصل بيننا وبين العالم والعصر.

غازي المغلوث

الوطن ٢٠٠٣/٧/١٩

* * *

مواسم الإحصاء

ظهرت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نسب إحصائية يمكن أن يطلق عليها في أحسن الأحوال أنها نسب اجـتـهـاديـة، حيث قـيـل إن نسـبـة الشـبـاب دون العشرين في المملكة تتجاوز ٧٥٪، وقيل تتجاوز ٨٠٪، كما قيل إن نسبة البطالة نحو ٨٪، وقيل ٣٠٪ وقيل أكثر من ٤٥٪، ولا أحد يعلم الحقيقة، لأنـه لا يـوجـد إحصـاء دقـيق للسكـان يمكن من خلاله الوصول إلى إحصاءات أخرى أهمها عدد العاملين وعدد العاطلين، وعدد مستوري الحال، وعدد الفقراء والمعوزين وهذان الأمران ـ أقصد العاطلين، والفقراء ـ همـا أهم وأخطر مشكلتين تواجهان بلادنا، ولا بد لمواجهتهما من التسلح بالمعلومات الدقيقة والإمكانات الجيدة.

قينان الغامدي

الوطن، ٢٠٠٣/٧/٣٠

* * *

إدارة الأماكن المقدسة عبر التاريخ

من مشيخة الحرمين والأغوات والولاة الى أمراء المناطق

جُمعت مشيخة الحرمين الشريفين سنة ٦٢٤هـ/ ١٢٢٦م لأحد البغداديين بأمر الخليفة العباسي، ثم عُيِّن ـ نفسه ـ شيخاً للحرم المكي الشريف في حدود سنة ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م، وأسند له النظر في مصالح الحرم ومصالح الكعبة المشرفة. وفي سنة ٦٣٥هـ/ ١٢٣٧م، عُيِّن الشيخ نجم الدين التبريزي للنظر في عمارة المسجد الحرام ومصالحه. ويبدو أن هذا العرف عمل به في المسجدالحرام حتى نهاية الدولة العباسية.

أما المسجد النبوي الشريف فلم يرد ما يحدد مهام شيخه أو من ينوب عنه في حال اكتفاء الخلافة العباسية بإدارة موحدة للحرمين الشريفين كما حدث سنة ٦٢٤هـ/ ١٢٢٦م؛ إلا فيما يذكره ابن النجار المتوفى سنة ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م، من أن الدولة العباسية تبعث كل سنة ألف دينار لعمارة المسجد النبوي، بالإضافة الى ما يحتاج إليه من العمال والمواد. ولا بدّ لهذا العمل المستمر من مسؤول ينظم أولوياته ويتولى توزيع مرتبات الأئمة، والخطباء، والمؤذنين، وخدام المسجد الشريف، وما يصل الى المسجد من الزيت والشمع والند، وغير ذلك من لوازم المسجد.

وعندما سقطت الخلافة في بغداد سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م، وأعيد إحياؤها في مصر سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م، حاول أول خلفاء هذا العهد ممارسة مهام أسلافه، فعيّن في مشيخة الحرم المكي إثنين من أعيان مكة، وعهد إليهما بالنظر في أمر الأوقاف والرُّبُط، وإظهار شعار الخلافة بمكة.

ولا بدّ أن مثل هذا الأمر قد تمّ في المدينة أيضاً، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، فسرعان ما استعاد الظاهر بيبرس ما اعتقد الخليفة أنه من صلاحياته، فعين الطواشي جمال الدين محسن الصالحي المتوفى سنة ٦٦٨هـ/ ١٢٦٩م في مشيخة الحرم النبوي الشريف.

وتتابع تعيين شيوخ الحرم النبوي من فئة الخدام الطواشية ممن يراد نفيه أو تكريمه. وكان أول خرق لهذا التقليد الذي دام قرناً ونصف في عهد الأشرف برسباي ٨٢٥-٨٤١ هـ / ١٤٢١-١٤٣٧م، عندما عيّن في مشيخة الحرم النبوي شيخاً غير خصي سنة ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م. ثم عاد تعيين الطواشية كما كان أولاً.

ولشيخ الحرم النبوي في الغالب نائب يعين في مصنبه بعد موته أو عزله، وقد جاء في وصف شيخ الحرم في العصر المملوكي أنه في هيئة الأمراء الكبار، وزاد في مكانته الإجتماعية ما يتمتع به من دعم الدولة وتعظيمها لمنصبه، فجرت العادة أن يكتب له في قطع الثلث مساواة له بمنصب القاضي في المدينة ومكة، وتفتح مراسيمهم بـ (الحمد لله) بقصد التعظيم خلافاً لمن يكتب له في قطع الثلث ممن لا يراد تعظيمه، فإن خطابه يفتتح بـ (أما بعد حمد الله).

وتقوم له سلاطين الدولة عندما يرد حاضرة مصر، وتبالغ في إكرامه، حتى جاء بأن السلطان بيبرس أعطى شيخ الحرم النبوي عندما قدم مصر في حدود سنة ٦٦٧هـ/ ١٢٦٨م مائتي ألف درهم وأعاده مع الركب الشامي. وقد أكسبهم هذا التعظيم مكانة عند أهل المدينة والمجاورين بها، فلا يُعصى لهم أمر ولا يرد لهم طلب، لا سيما عند المنتفعين من وظائف المسجد النبوي وغيرهم من المسجلين في صرر الأوقاف وأموال الذخيرة التي هي قوام معاشهم.

ولعلّ هذا بداية لتنامي الدور الذي سيلعبه متولي هذا المنصب في تاريخ المدينة المنورة في العصر العثماني. فقد جاء بأن الأمير المملوكي شجاع الدين شاهين الرومي، أحد الأمراء العشروات في دولة مماليك الجراكسة ٧٨٤-٩٢٣هـ/ ١٣٨٢-١٥١٧م، قد تولى مشيخة الحرم النبوي مرتين فيما بين ٨٩١-٩١٣هـ/ ١٤٨٦-١٥٠٧م واختص بوضع مفتاح حاصل الحرم النبوي تحت يده دون القضاة وهو أمر له دلالته.

ومن مهام شيخ الحرم النبوي في هذا العصر، تنظيم نوبات الأغوات وحل مشاكلهم، واستلام ما تحصل من أوقاف الخدام، وتدبير صرفها على الحرم النبوي وخدامه، هذا فضلاً عن مخاطبة السلطان المملوكي في تعرض المسجد الشريف للتلف أو احتياجه الى الترميم والتجديد.

أما الحرم المكي الشريف، فعَهِدَ السلطان المملوكي بهذا المنصب الى أحد كبار علماء مكة مقروناً بالنظر في مصالح الحرم الشريف، وأحياناً يعين في المنصب إثنان، قرئت مراسيم اشتراكهما في المشيخة والنظارة داخل الحرم الشريف بحضور جمع كبير من العلماء والأعيان.

ومرد الإختلاف بين تمييز الدولة المملوكية لشيخ الحرم النبوي بمنصب تخاطبه فيه على قدم المساواة مع قضاة مكة والمدينة، وإسنادها لهذا المنصب في الحرم المكي الى قاضي مكة الشافعي مستقلاً أو مشتركاً، أن منشأ الأول جاء في البداية من طائفة الأغوات (الطواشية) المكلفين بحراسة المسجد النبوي وخدمة الحجرة الشريفة من أول عهد الدولة الأيوبية.

أما منصب الحرم المكي فظل على أصله العباسي في أغلب الأحيان، ولكثرة الترميمات والتجديدات التي تمت في المسجد الحرام طيلة العصر المملوكي، فقد اقترن منصب شيخ الحرم بمنصب ناظره الذي كان من اختصاصاته ما يلي:

أولاً: القيام بأعمال العمارة في الحرم المكي، والإشراف على جميع الإصلاحات.

ثانياً: إصلاح الطرق بين مكة ومشاعر الحج.

ثالثاً: إصلاح العيون والآبار التي يشرب منها أهل مكة.

رابعاً: عمارة الأسبلة وترميمها.

خامساً: ترميم المساجد الكائنة بمشاعر الحج.

سادساً: ترميم الأربطة، والمطاهر، والمدارس.

وقد أبقت الدولة العثمانية أنظمة الحرمين الشريفين على حالها، فكان شيخ الحرم النبوي يُرسل على الأغلب من أغوات السلاطين في كل عام أو عامين، على أن طول أو قصر الولاية كان مرهوناً في البداية بكفاءته في إدارة الأمور الخاصة بمنصبه، وخلو المدينة المنورة في عهده من الفتن أو الإضطرابات. وقد حفظ لنا مؤرخو هذا العصر أسماء بعض شيوخ الحرم النبوي على مدى ٢٧٢ عاماً (٩٢٣-١١٩٥هـ/ ١٥١٧-١٧٨٠م) حيث تبين أن عددهم زاد على إثنين وأربعين شيخاً كلهم من الأغوات. وكان لمعظمهم تصرف تام في كثير من قضايا المدينة، إلا فيما يتعلق بأمور الشرع الشريف، وبعض الأمور العسكرية، فإنها من اختصاص قاضي المدينة ومحافظها.

وتعتبر الألقاب التي خوطب بها شيخ الحرم المدني في الرسائل الشخصية والفرمانات الواردة من الخليفة من أفخر الألقاب في الدولة العثمانية كسيادتكم أسوة بالباشوات من أمراء مكة وغيرهم، وصاحب الدولة، والعطوفة، أو صاحب الجناب العالي كما في المخاطبات الموجهة له من خديوي مصر سنة ١٣٢٦هـ/ ١٨٢٠م.

وكان له ديوان يضاهي بتشكيلاته المختلفة ديوان والي جدة كما كانت كسوته تماثل كسوة أمير مكة ووالي جدة ومحافظ المدينة. وقد تطلب اختلال الوضع الأمني في المدينة المنورة أواخر العصر العثماني إنهاء التداخل بين سلطات شيخ الحرم النبوي ومحافظ المدينة المنورة، وتعيين قائد عسكري برتبة مشير أو فريق للإمساك بزمام السلطتين معاً، ففصلت رسمياً سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م، ثم أعيدت لأصلها سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، ثم دمجت مرة أخرى في وقت قريب من التاريخ السابق. ورغم هذا كله، فقد تعرضت المدينة المنورة لعدد من الثورات والفتن التي كان منشؤها بعض شيوخ الحرم المدني من الباشوات. أما الأعمال التي يشارك فيها شيخ الحرم النبوي بقية الأغوات فتنحصر في اشتراكه مع نائب الحرم النبوي في إدخال الشمعدانين المخصصين لإنارة المواجهة الشريفة الى الحجرة الشريفة وقت دخول المغرب، وإخراجهما بعد الشروق، هذا فضلاً عن تميزه بالإشراف على جميع شؤون المسجد النبوي، وعقد اجتماع لمجلس إدارة المدينة المنورة في نهاية كل أسبوع لدراسة أوضاع المدينة الأمنية. وكان هذا المجلس قد حدث في مكة والمدينة بعد إعلان الدستور العثماني في عهد الإتحاديين سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.

أما شيخ الحرم المكي، فيبدو أنه بقي على أصله المملوكي مسنداً الى قاضي مكة الحنفي، الذي ظل حتى سنة ٩٤٥هـ/ ١٣٥٨م يُعين من أهل مكة؛ فقد جاء بأن القاضي مصلح الدين أفندي المتولي للمنصب سنة ٩٤٥هـ كان أول قاضي رومي عين في قضاء مكة؛ ثم جاء في حوادث سنة ١٠٤١هـ/ ١٦١٣م أن شكري أفندي كان قاضياً لمكة وشيخاً لحرمها.

ولكثرة الفتن والحروب بين أشراف مكة طيلة هذا العام وما قبله، إضطرت الدولة العثمانية الى تعيين شخص برتبة عسكرية في مشيخة الحرم المكي قبل اعتماد هذا الوضع في حرم المدينة المنورة بأكثر من مائتي عام، فأضيفت مشيخة الحرم المكي الشريف الى سنجق جدة سنة ١٠٤١هـ/ ١٦٣١م. وقد حاول المتولي لهذا المنصب سنة ١٠٥٦هـ/ ١٦٤٦م استخدام صلاحياته في ترسيخ الأمن في مكة، فأخاف بذلك الشريف زيد بن محسن الذي فرّ من البلد بعد تعيين نائب له.

وفي سنة ١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م تولى سليمان بك مشيخة الحرم المكي ونظارة عمارته مع سنجقية جدة. أما في سنة ١٠٧٦هـ/ ١٦٦٥م فأسندت مشيخة الحرم المكي وسنجقية جدة الى عماد الدين آغا، الذي قيل إنه كان عيناً للدولة العثمانية بمكة خاصة وسائر مدن الحجاز بعامة.

ولتردي الأوضاع الأمنيّة في مكة بعد ذلك، جهز والي مصر سنة ١٠٧٨هـ/ ١٦٦٧م خمسمائة جندي جعل عليها سنجقاً يدعى يوسف بيك، وولاه مشيخة الحرم المكي مؤقتاً، وقد قام بدوره حتى ورد مع الحج الشامي حسن باشا سنة ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م متولياً لسنجقية جدة، وآمر الحرم المكي والنظر في أمر مكة. وقد أغضب بتأخيره توزيع رواتب الموظفين شريف مكة، وموظفي الدولة فيها، مما يعكس تأزم العلاقة بين الدولة العثمانية وأمراء مكة الأشراف.

وتؤكد ولاية أحمد باشا لمشيخة الحرم المكي وسنجقية جدة في حدود سنة ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٥م مدى الصرامة والقسوة التي مارس بها مهام منصبه، فقد جلد أحد أئمة الحرم المكي لتأخره عن نوبته في صلاة الفجر لعذر قبله المفتي والقاضي، مما ألهب مشاعر الأئمة، فشكوه الى أمير مكة الذي خاطب الدولة بأمره، فعزلته سنة ١٠٩٨هـ/ ١٦٨٦م.

ولعل عذر هذا الباشا وأمثاله في حرصهم على تطبيق النظام، أنهم في المقام الأول أصحاب رتب عسكرية، ألفت النظام وعاشت عليه حتى صار جزءاً من حياتهم، وزاد من حرصهم على التمسك بذلك ما دُعموا به من توجيهات وأوامر تقتضي بحفظ البلاد من الفتن والنزاعات، التي أذكاها أمراء مكة في نزاعهم المستمر على منصب الإمارة، وشارك فيها بعض الموظفين طمعاً في ولائهم أو خوفاً منهم على مناصبهم. ويؤيد هذا ويزكيه فحوى الفرمان الذي أيّد به السلطان أحمد الثالث (١١١٥–١١٤٣هـ/ ١٧٠٣–١٧٣٠م) شيخ الحرم المكي وسنجق جدة (إن سليمان باشا مفوض من قبلنا على الحرمين الشريفين، قائم مقام قد قد نصبناه بصدد من رأى فيه صلاح العباد والبلاد، فمن رأى فيه غير ذلك عزله ونفاه، وأقام من يرى فيه الصلاح، وهذا خطاب شامل لمن كانت تحت طاعتنا محتمياً بحمايتنا).

وإذا كانت هذه السياسة قد أدت مفعولها لمدة طويلة، فقد فقدت الدولة العثمانية سيطرتها على مكة وتوابعها في أعقاب ضم السعوديين لها لمدة عشرة أعوام (١٢١٨–١٢٢٨هـ/ ١٨٠٣–١٨١٣م). ويبدو من التغييرات التي أجراها السعوديون في بعض نظم المسجد أن شيخ الحرم فقد مركزه. وتخلت الدولة العثمانية عن إشرافها على الحرمين لمدة أطول على أثر تدخل مصر بقيادة محمد علي باشا في إخراج السعوديين من مكة سنة ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م ولمدة خمسة وعشرين عاماً، وهي الفترة التي يسميها أحمد السباعي بالعهد العثماني الأول (٩٢٣–١٢٥٦هـ/ ١٥١٧–١٨٤٠) وكان شيخ الحرم طيلة هذا الوقت مقيماً بجدة.

أما العهد العثماني الثاني (١٢٥٦–١٣٣٤هـ/ ١٨٤٠–١٩١٥م) فقد اتخذت الدولة سياسة مخالفة لسياسة العهد الأول، فنقل مقر شيخ الحرم المتولي لسنجقية جدة الى مكة المكرمة في حدود سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م، وصار يعرف بالوالي، وصارت مكة تابعة للدولة العثمانية في جميع مرافقها السياسية والإجتماعية. وتوسعت اختصاصات الوالي (شيخ الحرم) الذي صار يشرف على القضايا الإدارية في البلاد بدلاً من أمرائها الأشراف.

ويعتبر عثمان نوري باشا المعين سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م أقدر شيوخ الحرم الذين مارسوا مهامهم بنجاح في ظل السياسة التي اتبعتها الدولة العثمانية في عهدها الثاني في الحجاز، فقد حاول هذا الوالي وضع نظام يحدد به سلطة أمير مكة، وينظم علاقته بالدولة العثمانية وبرعاياه من أهل الحجاز، بما يكفل للبلاد الأمن والرخاء.

وقد تكون هذه المحاولة من الوالي العثماني إحدى نتائج الدستور الذي أعلن في الآستانة سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م. وقد تباطأ الوالي (شيخ الحرم) أحمد راتب باشا في تطبيق الدستور في مكة بعد إعلانه مرة أخرى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، فعزله الإتحاديون وعيّنوا بديلاً عنه كاظم باشا الذي تأزمت العلاقة بينه وبين الشريف الحسين بن علي، الذي تولى إمارة مكة المكرمة سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م، وسعى الى الإتصال بالأهالي وبوفود الدول العربية في مواسم الحج. ولم تملك الدولة العثمانية في عهد الإتحاديين إلا تغيير ولاتها (شيوخ الحرم المكي) كلما دعت الضرورة، حتى تعاقب على ولاية مكة في السبع سنوات التي تفصل بين ولاية الحسين سنة ١٩٠٨م وإعلانه للإستقلال، وإعلان الثورة العربية سنة ١٩١٥م، ستة ولاة، لم يمارس بعضهم عمله إلا بضعة أشهر.

وحين احتلّ السعوديون مكة سنة ١٩٢٤م، ثم المدينة وجدة في يناير ١٩٢٦ ألحقوا الحجاز فعلياً بنجد، وعين الملك عبد العزيز إبنه نائباً للملك على الحجاز، ثم بدا للسعوديين أن يحولوا مملكتهم الى مناطق يحكمها بإسمهم نجديون أو أمراء من البيت الحاكم، وسمي الحجاز بالمنطقة الغربية، ثم قسّم الحجاز الى ثلاث مناطق مكة والمدينة وتبوك، يتولاها أمراء من آل سعود. ومن يدري فقد يدور الزمان دورته، ويرحل السعوديون من جديد، وينتهي حكمهم عن الحجاز، ويتغير الطابع الإحتلالي للحكم السعودي.

مملكة اللامعقول

(١)
السفه والرصاص

عشرات الطائرات الخاصة والملكية تتقاطر على العالم من مطارات المملكة العربية السعودية وهي تحمل في بطونها أمراء العائلة المالكة ومعهم آلاف من الحرس والخويا والمتملقين، وجيوش من الخدم والأفاقين واللصوص. مدن جديد داخل المدن تقوم لهؤلاء، في كازابلانكا حيث يقيم ولي العهد، وفي ماربيا، وفي جنيف، ولندن ودول عديدة أخرى. مليارات تنفق كل عام من خزينة الدولة على هذا السفه الذي فاق كل حدّ، في حين خلف الأمراء وراءهم بعض الشرط والجنود من الدرجات الدنيا ليكافحوا أعداء آل سعود، بلا خبرة وبلا قناعة، ومصير الكثير منهم القتل في مواجهات مع محترفين، أو تكون الإصابات البليغة. رواتب هؤلاء الجنود لا تزيد في بعض الأحيان عن ١٤٠٠ ريال، أي نحو ٤٠٠ دولاراً شهرياً، وكثير منهم أصيبوا بعاهات وطردوا من أعمالهم وتحولوا الى باعة خضروات كما قال أحد الجنود المصابين لصحيفة الوطن، ولم يعوضوا أو تصرف لهم إعانات. فهل هكذا نوع من الحكم، وهكذا عائلة فاسدة تستحق من يدافع عنها؟ ولماذا؟!

قال أحدهم ساخراً: في المصادمات القادمة سنرى آل سعود الذين يصل عددهم الى ثلاثين ألفاً في مقدمة المواجهة، فهم قد تدربوا خلال أزمة الخليج بكروشهم وهم أول المستفيدين وأكثرهم من الوطن فلماذا لا يدافعون عنه، ولماذا تنحصر مهمتهم في صلاة الميت على القتلى من رجال الأمن؟ وتساءل عن سبب سذاجة رجال الأمن الذين يواجهون الرصاص بصدور ورؤوس مكشوفة وكأنهم في رحلات قنص.

(٢)
في مملكة الجوع والفساد
مواطن يعرض ثلاثة من أطفاله للبيع

بشكل علني عرض مواطن وعلى صفحات جريدة عكاظ يوم ١٣ أغسطس بيع ثلاثة من أطفاله لإنقاذ الثلاثة الآخرين من الجوع والألم والمعاناة! وبين المعروضين للبيع فتاة في السادسة عشرة من العمر وطفل في عامه الثاني!

يقول المواطن وإسمه عماد ومن مدينة جدة: (أعرف أن الكثيرين يستاؤون وقد يتهمونني بالجنون لكن كما يقال إذا عرف السبب بطل العجب). وقال إن راتبه التقاعدي ٨٠٠ ريال فقط! وأن راتبه كحارس أمن لا يتجاوز ١٤٠٠ ريال وأن زوجته لم تتحمّل المأساة ففضلت الإنفصال. وقال إن عمله يتواصل ١٢ ساعة يومياً، وأنه لا يمتلك سيارة ولا يستطيع دفع أجرة الليموزين، ففضل رؤية أبنائه في الأسبوع يوماً واحداً!

آخر إحصاءات البطالة ٣٤.٨٪ بين الذكور، ويحتمل أن تزيد على ٩٠٪ بين الإناث. هذا والأمراء يتحدثون عن الرفاه، والرخاء والإستقرار!

(٣)
قصيدة يائسة

يا مكروفون...!
يا مصافي نفط
يا كومة ديون..

* * *

يا بلد!
يا رشح .. يا زكام
ويا كثرة سعال
يا بلد يبدا الأجابة :
قبل ما يقرا السؤال!!

* * *

يا مغفّل
يا غبي
يا بلد، يا عربي
يا بلد يا محترم جداً
ولا هو مُحترم
يا بلد راغب علامه
يا بلد نجوى كرم
يا بلد صاير على هالكون عاله
يا بلد يستورد الصابون
ويصدّر: زباله
يا بلد يافا وحيفا
والله (مالك الاّ هيفا)

* * *

يا بلد هذا كلامي:
واضح وسهل ونظامي
بلد المليون مُخبر
ما قدر يمسك حرامي!

* * *

(٤)
مملكة اللامعقول

★ شعب المملكة هو من أكثر شعوب الدنيا يتعلّم الدين، من الإبتدائية حتى الجامعة!
لكنه بالتأكيد ليس أكثر الشعوب تديّناً!

★ الإسلام عقيدة ومعاملات وعبادات وحضارة! اختار الوهابيون لنا العقيدة وأمضوا ٢٥٠ عاماً يدرسّوننا (أصول التوحيد) الثلاثة لمؤسس الوهابية محمد بن عبد الوهاب، ولازلنا نتعلم! متى سنفهم بقية دروس الإسلام؟!

★ هناك عوائل مالكة في كثير من بلاد الدنيا، وعدد أفراد العائلة قليل للغاية، لا يتجاوز بضعة أفراد في بعض الأحيان!
وفي مملكة اللامعقول، فإن عدد أفراد العائلة المالكة ثلاثون ألفاً يتكاثرون كالأرانب، فكيف سنصلحهم، أو سنتخلّص منهم؟!

★ مملكة اللامعقول تزيد مساحتها عن مليونين وربع المليون كيلومتر مربع! مساحات شاسعة من الأراضي بشعب معدله شخصان لكل كيلو متر مربع!

ومع هذا، فالأراضي في هذه المملكة أغلى من الذهب! في قرى وصل سعر قطعة الأرض لبناء منزل الى نصف مليون ريال! ولم تسع آل سعود الصحارى فتعدوا على البحار. أحدهم كان يمتلك بيتاً على الكورنيش، وبعد شهر اكتشف أن الكورنيش ابتعد عنه! مسافة ٣ كيلومتر!

★ ومملكة اللامعقول غنيّة بالمصادر والثروات، وشعبها ـ والى وقت قريب ـ لم يصدقه الآخرون بأنه فقير! ويعيش في بيوت الطين. من هي بلاعّة الثروات؟!



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhijazi.org/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافةَ السعوديةَ
- قَضايا الحجاز
- الرأيِ العام
- إستَراحةَ
- أخبار

- تَراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

كيف يِحقَق إنقسام السكان وحدة السلطةَ السعوديةَ

في تَقريرها الصادر هذا العام (2002) كتبت شركة بي إف سي (Petroleum Financing Company) بأن ليس هناك ما يمكن وصفه بـ (مجتَمع سعوديِ) وانما الصحيح قَوله هو مجتَمعات متَعددةَ. ويرى التَقرير بأن الانقَسامات الداخليةَ على قَاعدةَ مذهبيةَ (سنةَ وشيعةَ) او مناطقيةَ (نجد وحجاز وربما بدو وحضر) أو قَبليةَ تَحقَق ضمانات أكيدةَ حيال أيِ ثورةَ وطنيةَ، وأن أسوأ التَحدِيات التيِ تَواجه السلطةَ حسب التَقرير ستَكون في الغالب ذات طابع محليِ أيِ مناطقيِ.

ينبّه التَقرير الى قَضيةَ على درجةَ كبيرةَ من التَعقيد وهيِ ان انتَظام المناطق والجماعات في وحدةَ سياسيةَ موحدةَ هيِ المملكةَ العربيةَ السعوديةَ لم ينتَج عن انصهار جماعي اختَياريِ بل نشأ على أساس استَتباع قَهريِ والحاق قَسريِ لهذه المناطق والجماعات.

وحتَى قَيام الدولةَ على أساس غلبويِ في بدايات تَكوينها لا يدحض الحاجةَ لاحقَاً الى اعادةَ صهر ودمج في بنيةَ الدولةَ الجديدةَ، تَطويِ مرحلةَ القَهر والاستَتباع وتَوفر قَناعات جديدةَ للملحقَين الجدد بجدوى الانتَماء لهذه الدولةَ.

تَركي الحمد:
السعوديةَ معتَقَلةَ وتَواجه أزمةَ وجود

مقَالةَ الكاتَب والمفكر السعوديِ الدكتَور تَركيِ الحمد في الشرق الاوسط في الثالث من ديسمبر الجاريِ تَضمنت جزئياً على الأقَل لغةَ تَبريريةَ لما اعتَبر خروجاً غير مألوف عن النسق المعتَاد لأحاديث الامير نايف ضد الأخوان بما يعزز ما ذهب اليه الكاتَب حين أراد تَحميل الاخوان الازمةَ التَي تَعيشها المملكةَ هذه الايام و(أنها مسؤولةَ عن عنق الزجاجةَ الذيِ تَجد السعوديةَ نفسها فيه الآن) وهيِ أزمةَ (تَفوق في شدتَها أكثر الأزمات السابقَةَ التَي مرت بها البلاد) حسب الدكتَور الحمد. فعبارات كهذه تَميل الى تَعضيد موقَف الامير نايف من جماعةَ الاخوان.

ولكن ما يقَف خلف هذا الموقَف هو الأهم. فالدكتَور الحمد يستَعرض صورةَ الاوضاع الاقَتَصاديةَ والسياسيةَ للدولةَ السعوديةَ، فالوضع الاقَتَصاديِ يبدو ضعيفاً والاداء السياسي والاداريِ يعاني من بطء في الحركةَ والمرونةَ (ومن بعد أحداث الحاديِ عشر من سبتَمبر، أصبحت السعوديةَ محط أنظار العالم في كل تَفصيل من تَفاصيل حياتَها).

معوقَات الديمقَراطيةَ في المملكةَ العربيةَ السعوديةَ

الحجاز في أول الكلام

قَد يؤكد عنوان المجلةَ انطباعات متَضاربةَ تَبعاً للانشدادات الفكريةَ والسياسيةَ والانتَماءات الايديولوجيةَ المتَباينةَ للقَراء الكرام. ولعل من ابرز الانطباعات المتَوقَعةَ هو ما يستَند فيها على النظر الى المجلةَ من زاويةَ التَمثيل المناطقيِ بايحاءاتَه الانقَساميةَ. وهذه النظرةَ غالباً ما تَتَعزز في ظل دول تَحتَضن جماعات متَعددةَ من حيث انتَماءاتَها الجغرافيةَ واصولها الاجتَماعيةَ وموروثَها التَاريخيِ والثقَافيِ، وقَد تَتَسع النظرةَ الى حد اعتَبار المجلةَ كصوت ناشز في الدائرةَ الوطنيةَ. هذه الهواجس مهما بلغ حجمها لا يمكن تَبديدها غالباً بادعاءات سبقَيةَ أو مزاعم نظريةَ قَبل خوض امتَحان التَجربةَ.

متَشددون يهدمون قَبر ومدرسةَ السيد عليِ العريضيِ العلويِ

جرافات ومعدات هدم عديدةَ قَامت صباح يوم الأثنين الموافق 2002/8/12م بالتَجهيز لهدم مسجد السيد على العريضي (766-825م). وكانت اتَصالات قَد جرت بكبار المسئولين فيِ الحكومةَ السعوديةَ والمؤسسةَ الدينيةَ لمحاولةَ إيقَاف هدم هذا المعلم الأثريِ والدينيِ الهام، ولكن بعض المتَشددين من رجال الدين قَاموا في مساء ذات اليوم بهدم المسجد وتَسويتَه بالأرض. وكان هذا المسجد وملحقَاتَه إلى ما قَبل حواليِ خمسين سنةَ مركزا إسلاميا مهما لتَدريس الدروس الدينيةَ وكان يحتَويِ على مكتَبةَ عامةَ كبيرةَ تَحويِ عشرات الآلاف من الكتَب والمصادر الرئيسيةَ للدارسين والباحثَين فيِ الدراسات الإسلاميةَ.

حلم لازال يراود البعض:

Done

Internet

http://www.alhijazi.org الحجاز على الانترنت

editor@alhijazi.org للمراسلة:



حفلة (الحنّة) لإعداد العروسة قبل دخلتها في جو من الأنس والطرب (لوحة للفنانة صفية بن زقر)